جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية دولية

بعنوان :

تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية

دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012

من إعداد الطالب : شتاتحة عمر

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 15 جوان 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/ غريب بولرباح..... (جامعة ورقلة) رئيسا

أ.د/ دادن عبد الوهاب .....(جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا

د/ علاوي محمد لحسن..... (جامعة ورقلة) مناقشا

د/ مولاي لخضر عبد الرزاق..... (جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014

قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴾ هود: ٨٨

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

من قال فيهما المولى عز و جل :

" و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة ".

الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما في طاعته

إلى من يجمعني و اياهم سقف واحد اخوتي و أخواتي :

وفاء ، زين العابدين ، هجيرة ، زكرياء ، سميرة .

إلى كل أقاربي من أبي و أمي و كل الأصدقاء.

إلى كل من يحمل لقب شتاتحة ، لعجال .

إلى زملائي في الدراسة بمختلف أطوارها و أخص بالذكر :

طلبة الماجستير مالية دولية .

شتاتحة عمر

التشكرات

من لم يشكر الناس لم يشكر الله .

أتقدم بالشكر للمولى العلي القدير الذي من علينا بهذا العمل .

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم **"دادن عبد الوهاب "** و الذي قبل الاشراف على المذكرة و تفضل علينا بتوجيهاته و ارشاداته.

الشكر موصول أيضا إلى الأساتذة المحترمين الذين قبلوا مناقشة هذا العمل .

كما لا أنسى كل من ساهم في اخراج هذا العمل و لو بالدعاء بظهر غيب

إلى كل أساتذتي في جامعة زيان عاشور بالجلفة و قاصدي مرباح بورقلة.

شتاتحة عمر

الملخـــــص:

تهدف هذه الدراسة لتقييم فاعلية أدوات السياسة التجارية كآلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدول النامية، وقد تم اختيار الجزائر كعينة للدراسة باعتبارها خطت خطوات هامة نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال تبنيها جملة من الاصلاحات أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي ، فالجزائر تستخدم أدوات السياسة التجارية لتحقيق أهداف معينة أهمها تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، و بالتالي حاولنا الإجابة على الاشكالية المتعلقة بمدى انعكاس سياسة التحرير التجاري المعتمدة في الجزائر على وضعية تجارتها الخارجية خصوصا و ميزان مدفوعاتها عموما.

اعتمدنا في دراستنا على منهج دراسة الحالة من خلال التطرق إلى المتغيرات محل الدراسة و المتمثلة في أدوات السياسة التجارية من رسوم جمركية، اتفاقات و معاهدات، نظام الترخيص و التحصيص، و انعكاس هذه الأدوات على حسابي الميزان الجاري و حساب رؤوس الأموال.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الجزائر سعت لتحرير التجارة الخارجية من القيود و الاجراءات الجمركية و كذا غير الجمركية، كما سجلنا أن تأثير السياسة التجارية يظهر على جانب الواردات أكثر منها على الصادرات، أيضا تبني سياسة التحرير أدى إلى إضعاف القدرة التصديرية خارج اطار المحروقات.

الكلمات المفتاحية: سياسة تجارية، اقتصاد سوق، ميزان مدفوعات، تعريفة جمركية، سياسة تحرير.

Absract: This study is an attempt aiming to evaluate the effectiveness of trade policy as a mechanism to achieve the stability of balance payements of developing countries, and Algeria has been chosen as a sample for the studys, that have taken significant steps toward liberalization of foreign trade moves through the adoption of a series of reforms, notably the adoption of a market economy, Algeria is using trade policy instruments to achieve certain objectives which most important is to achieve the stability of the balance of payments. Therefore we will try to answer the following question:

In which way is the impact of trade policy instruments represented in Algeria to achieve the balance of payements, under the adoption of a market economy system?

We follow in our study the case study method through addressing the studied variables and of trade policy tools of customs duties, agreements and treaties, licensing and quota system, and the effect of these instruments on the Algerian balance of payments.

The study has concluded several results since Algeria has sought to liberalize foreign trade from restrictions and costoms as well as non-tariff charges, and the trade policy effect appears on the imports side rather than on exports, also adopt a policy of liberalization led to a weakening export capacity out of hydrocarbons.

Keys words: trade policy, market economy; the balance of payments, customs tariff, liberalization policy.

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01	ايجابيات و سلبيات كل من السياسة الحمائية و التحرير	15
02	أهم أدوات السياسة التجارية	22
03	تطور رصيد الحساب الجاري و الميزان الكلي لعينة من الدول النامية	33
04	مراحل تطور معدلات التعرفة الجمركية في الجزائر 1992-2002	55
05	الحصيلة الجمركية في الجزائر للفترة 1992-2012	55
06	اهم الشركاء التجاريين للجزائر من العالم العربي لسنة 2012	79
07	القيم المحولة لصندوق ضبط الايرادات مقارنة بأسعار البترول	88

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	البيان	الصفحة
01	العلاقة بين ميزان الحساب الجاري و ميزان المدفوعات في بعض الدول النامية	35-34
02	التمثيل البياني لتطور الحصيلة الجمركية في الجزائر 1992-2012	68
03	تطور الميزان التجاري الجزائري 1990-2012	69
1-4	تطور معدل التعرفة الجمركية	71
2-4	تطور الواردات الجزائرية	71
05	مصفوفة الارتباط	72
06	اختبار عدم ثبات التباين Hétéroscédasticité	72
07	اختبار توزيع الاخطاء jarque-bera	72
08	تقدير العلاقة الخطية بين الواردات (imp)، و المعدلات الجمركية (doan)	73
09	تطور الصادرات الجزائرية لدول المنطقة العربية للتجارة الحرة	74
10	تطور الواردات الجزائرية لدول المنطقة العربية للتجارة الحرة	75
11	توزيع الصادرات الجزائرية من الدول العربية حسب المنطقة الجغرافية	76
12	توزيع الواردات الجزائرية من الدول العربية حسب المنطقة الجغرافية	77
13	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي	79
14	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 1992-2012	80
15	تطور الصادرات الجزائرية حسب الزبائن للفترة 1990-2012	81
16	توزيع الواردات الجزائرية حسب الصنف خلال الفترة 1991-2012	82

17	تطور الواردات الجزائرية حسب الموردون للفترة 1990-2012	83
18	تطور رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1992-2012	89
19	تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1992-2011	91
20	تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2012	92

قائمة الملاحق

الرقم	البيان	الصفحة
01	احصائيات متعلقة بالميزان التجاري الجزائري للفترة 1990-2012	118-114
02	أهم الاتفاقات التي وقعتها الجزائر لتشجيع الاستثمار منذ التسعينات	120-119
03	يمثل تطور لأهم مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2012	121
04	أهم النصوص القانونية التي تضبط عمليات التصدير و الاستيراد حسب القطاعات	123-122
05	المعالجة القياسية للعلاقة بين معدلات التعريفة الجمركية و الواردات	126 -124
06	الحصيلة الاحصائية لبنك الجزائر	130-127
07	تقرير صندوق النقد الدولي رقم 49/13 فيفري 2013	131

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الشرح
Doan	معدلات التعريفة الجمركية
Imp	الواردات
Omc	المنظمة العالمية للتجارة
Algex	الوكالة الوطنية لترقية الصادرات
Andi	الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

مقدمة عامة

تمهيـــد

يرتكز الاهتمام الاقتصادي للدول في البحث عن سبل معالجة الاختلالات الداخلية و الخارجية من خلال تفاعل جملة من السياسات، و تعتبر السياسة التجارية أداة لتطوير التجارة الخارجية و الرفع من القدرة التصديرية، لكن هذا التبادل الدولي يمكن أن يؤدي إلى تبعية و مشاكل اقتصادية ، و هو ما عرفته الدول النامية نتيجة عدم وجود توازن بينها و بين الدول الصناعية، انعكست في ارتفاع معدلات الديون الخارجية و عجز مستمر في ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات مرآة تعكس الوضعية الاقتصادية من خلال عرضه لأهم التحركات للرساميل من و إلى الدولة المعنية، و وجود اختلال فيه يعني اختلال اقتصادي لا بد من الوقوف عنده و معالجته.

لذلك أخذ ميزان المدفوعات حجم كبير من اهتمامات الاقتصاديين من أجل معرفة أسباب اختلاله و طرق معالجتها، و تنوعت المدارس و المناهج من منهج الاستيعاب إلى المرونات ثم المنهج النقدي، باستعمال سياسات متنوعة كالسياسة النقدية و المالية و السياسة التجارية.

تعتبر السياسة التجارية من آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات من خلال التأثير في الصادرات و الواردات بشكل مباشر، باستعمال جملة من الأدوات.

فحسب الفكر الاقتصادي للمدرسة التجارية، كانت تقاس القدرة الاقتصادية للبلد بما يملكه من ذهب و فضة، فكانت الدول تتسابق على امتلاك الذهب من خلال بيع المنتجات للخارج و شراء الذهب، لكن مع تطور الفكر الاقتصادي وزوال قيمة الذهب كعملة للتبادل و بالتالي بروز ملامح جديدة ترتكز على التخصص فمثلا استراليا تملك الأرض و الصين تملك اليد العاملة و أمريكا تملك التكنولوجيا فتتعاون هذه الدول كل حسب مؤهلاته لتحقيق اشباع في انتاج معين.

و مع تسارع الأحداث و تغيير الأفكار و توالي النظريات التي تناولت السياسة التجارية فقد عرفت الدول نوع من التميز في تبني السياسات الملائمة من الحماية إلى الحرية.

ما يميز الدول النامية هو اعتمادها على التخصص في الانتاج أي الاعتماد على منتجات معينة لها القدرة في انتاجها كمصدر أساسي للتصدير للخارج و بالتالي تغطية نفقات الدولة، و الجزائر باعتبارها أحد أضلاع هذه الدول النامية و التي تعتمد على المحروقات كمصدر أساسي للتصدير، عرف ميـــزان مدفوعاتها جملة من الاختلالات و المشاكل.

و تأتي دراستنا هذه لمحاولة تشخيص و معالجة الوضعية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، في ظل التحولات التي عرفتها السياسة التجارية في الجزائر.

فبعد خروج الجزائر من الاستعمار ورثت اقتصادا هشا ، فلجأت إلى القطاع الزراعي فيما يعرف بالثورة الزراعية، و بالتالي اعتمدت على حماية المنتجات المحلية المحدودة من المنافسة الأجنبية و احتكرت الدولة كل المؤسسات الانتاجية بتبنيها لمذهب التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

و مع انهيار الفكر الاشتراكي بزوال القطبية، فقد حاولت الجزائر الانتقال إلى الرأسمالية بالتدريج بتبنيها جملة من الاصلاحات، حيث فتحت المجال أمام الخوصصة و تحرير التجارة من القيود بشكل تدريجي و بالتالي التحول من السياسة الحمائية إلى الحرية بما يعرف بنظام السوق.

في خضم هذه التحولات عرف ميزان المدفوعات هو الآخر جملة من التغيرات تماشيا مع التوجهات الاقتصادية المتبناة، و موضوع بحثنا يعالج تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية بالتطرق للجزائر.

و أمام ما سبق سنحاول الاجابة على عدة أسئلة يثيرها الموضوع.

طرح الاشكالية:

من خلال توجه الجزائر في سياستها التجارية لنظام السوق منذ تسعينيات القرن الماضي، حدثت تغيرات و اصلاحات في السياسة التجارية نحو التحرير الكامل للتجارة الخارجية، و أمام التحديات الموضوعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، لا بد من طرح الاشكالية الأساسية التالية:

إلى أي مدى ساهمت السياسة التجارية في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تبني نظام اقتصاد السوق؟.

و من خلال الاشكالية السابقة نكون أمام تساؤلات فرعية هامة:

- ما هو التوجه في السياسة التجارية المنتهجة في الجزائر خصوصا مع حتمية تحرير التجارة الخارجية من جهة و الحفاظ على التوازن الخارجي من جهة أخرى؟.
- كيف تؤثر السياسة الجمركية على ميزان المدفوعات الجزائري؟.
- هل ساهمت الاتفاقات التي وقعتها الجزائر في تنمية التجارة الخارجية و الرفع من القدرة التصديرية الجزائرية ؟.
- ما مدى تأثير التحرير الكامل للتجارة الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر؟.

فرضيات البحث:

للاجابة على الاشكالية الأساسية و الاشكاليات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- الجزائر تستعمل مزيج بين السياسة الحمائية و الحرية كسياسة تجارية.
- إن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر يؤدي إلى زيادة الواردات.
- لم تساهم الاتفاقات المتعلقة بالسياسة التجارية المبرمة اقليميا و دوليا من طرف الجزائر في تنمية التجارة الخارجية و الرفع من القدرة التصديرية.
- التحرير الكامل للتجارة الخارجية في الجزائر يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

مبررات اختيار الموضوع:

تعتبر رغبتنا الشخصية في فهم السياسة التجارية و أثرها على ميزان المدفوعات من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع، بالإضافة إلى ذلك نقص الدراسات التي عالجت السياسة التجارية في الجزائر بشكل خاص. و رغبة منا في اثراء الساحة العلمية و الاكاديمية بهذا الموضوع.

أهداف الدراسة و أهميتها:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق عدة نقاط أهمها:

- التطرق لخصائص ميزان المدفوعات في الدول النامية.
- التعرف على مختلف مركبات هيكلي الصادرات و الواردات في الجزائر.
- مناقشة تأثير أدوات السياسة التجارية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، خاصة في ظل المساعي الجزائري الرامية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- محاولة ابراز آثار انضمام الجزائر المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات.

كما تكمن أهمية البحث في كونه يساهم في تسليط الضوء على السياسة التجارية المتبعة في الجزائر و انعكاسها على ميزان المدفوعات، و بالتالي يعتبر محطة من محطات الدراسية التي عالجت الموضوع و مكمل لها و يفتح باب آخر لعدة تساؤلات مرتبطة بموضوع بحثنا.

حدود الدراسة:

للبحث حدود زمانية و مكانية حيث اجريت الدراسة في الجزائر و حاولنا من خلالها ابراز تأثير أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الجزائري، خلال الفترة 1990-2012 و قد تم اختيار هذه الفترة بالذات لعدة اعتبارات منها كون الجزائر عرفت عدة اصلاحات اقتصادية أهمها قانون النقد و

القرض، بالإضافة إلى ذلك تبني الجزائر توجه جديد في السياسة الاقتصادية و هو اقتصاد السوق، بالاضافة إلى اننا اخترنا تحديد الدراسة إلى غاية 2012 بغرض معرفة الوضعية الاقتصادية ما بعد الأزمة المالية العالمية .

منهجية البحث و الأدوات المستخدمة:

لمعالجة الاشكاليات المثارة في البحث و التحقق من صحة الفرضيات المقدمة، اتبعنا المنهج الوصفي في معالجة الأدبيات النظرية و كذا منهج دراسة الحالة لتحديد تأثير أدوات السياسة التجارية في الجزائر على ميزان المدفوعات.

استعملنا في معالجة الاشكالية برامج معلوماتية و احصائية تتمثل في برنامج Excel النسخة 2010 و برنامج eviews النسخة 7. كما تم الاستعانة بالشبكة المعلوماتية الالكترونية للحصول على المعطيات من مواقع رسمية.

مصادر المعلومات:

اعتمدنا في معالجتنا موضوع البحث على عدة مصادر بحثية من دراسات منشورة إلى مجلات محكمة و كتب ورقية و الكترونية، أطروحات و مذكرات ماجستير، كذلك تم الاستعانة بالجرائد الرسمية، قوانين المالية و المنشورات الخاصة بوزارة التجارة و مديرية الجمارك، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة المعلومات الالكترونية.

دراسات سابقة:

رصدنا عدة دراسات عالجت موضوع السياسة التجارية في الدول النامية و كذا انعكاساتها على التوازن الخارجي، سنتطرق لها في المبحث الثالث من الفصل الأول و تمثلت أهمها في:

- دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر.
- واقع السياسة التجارية العربية و أفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- تحرير التجارة الخارجية و انعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 90-2000.
- أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، حالة الجزائر.
- انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994.

صعوبات البحث:

واجهتنا بعض الصعوبات في اعداد هذا البحث و تتمثل أساسا في نقص الدراسات التي عالجت السياسة التجارية في الجزائر، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بأدوات السياسة التجارية المستعملة في الجزائر لصعوبة التوصل للمعطيات في المواقع الرسمية للوزارة.

هيكل البحث:

لمعالجة اشكالية البحث الأساسية و التحقق من الفرضيات و تماشيا مع طريقة "امراد" فقد ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين أساسيين حيث تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية الخاصة بالسياسة التجارية و ميزان المدفوعات فقسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الاطار النظري للسياسة التجارية، و في المبحث الثاني فتطرقنا للاطار النظري لميزان المدفوعات، و خصص المبحث الثالث إلى الأدبيات التطبيقية و جمع أهم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع بحثنا أو تقاطعت مع اشكالية البحث.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دراسة الحالة تحت عنوان تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2012، و قد قسم هو الآخر إلى مبحثين الاول تحت عنوان الطريقة و الأدوات المستخدمة و المبحث الثاني تناولنا فيه نتائج الدراسة و المناقشة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية للسياسة التجارية و ميزان المدفوعات

تمهيـــد

يترتب على قيام التبادل الدولي بين مختلف الدول علاقة دائنية و مديونية لا بد من تسويتها، كما لا شك أن العلاقة الوثيقة الناشئة بين ميزان المدفوعات و التجارة الخارجية تعتبر علاقة تكاملية باعتبار صورة التجارة الخارجية تظهر من خلال ارصدة ميزان المدفوعات.

إن الحفاظ على التوازن الاقتصادي الذي هو غاية الاقتصاديات المختلفة لا يمكن أن يتحقق إلا بتبني سياسات اقتصادية متنوعة، فتعتبر السياسة التجارية أداة من أدوات اعادة التوازن في حال ظهور اختلال في ميزان المدفوعات.

فمن جهة بحيث يظهر تأثير السياسة التجارية جليا في الميزان التجاري أكثر منه في بقية الارصدة، نظرا لتمركز دور أدواته في تفعيل الصادرات و الواردات.

و من جهة أخرى من الضروري وجود هيكل صادرات فعال و متنوع و تنافسي في الاسواق الخارجية يمكن من خلاله بناء سياسة تجارية تلائم متطلبات السوق المحلي.

إن ظهور اختلافات في نظريات السياسات التجارية يعود إلى اختلاف في الهدف من السياسة التجارية و أيضا في مقومات الدول الاقتصادية و امكاناتها التنافسية، فكما تعتبر السياسة التجارية أداة لتصريف المنتجات إلى السوق الخارجي، فإنها تعتبر كذلك أداة حماية الاقتصاد الوطني من الاغراق و الغزو بالمنتجات الأجنبية.

و محاولة منا للإلمام بمختلف أساسيات السياسة التجارية و ميزان المدفوعات، اخترتنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث سندرج في المبحث الأول الأدبيات النظرية المتعلقة بالسياسة التجارية و في المبحث الثاني الأدبيات النظرية المتعلقة بميزان المدفوعات و في الجزء الثاني أي المبحث الثالث فسنتطرق فيه إلى أهم الدراسات السابقة التي تتقاطع مع موضوع بحثنا و التي تناولت السياسة التجارية و التجارة الخارجية و كذلك ميزان المدفوعات.

المبحث الأول:

مدخل للسياسة التجارية

تلجأ العديد من الاقتصاديات و خاصة الناشئة إلى استعمال أدوات السياسة التجارية للتأثير على الميزان التجاري و بالتالي الحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات، لذا يمكن اعتبار السياسة التجارية من أهم السياسات المستعملة في الدول النامية التي تعاني من ضعف و عدم تنوع في هيكل موازين مدفوعاتها.

بالتالي تعتمد على الميزان التجاري لتحقيق أهداف مختلفة أهمها معالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

و سنحاول في هذا القسم التطرق إلى تحديد مفهوم السياسة التجارية في المطلب الأول و كذا أشكالها و أهم أنواعها في مطلب ثان، و في المطلب الثالث فسنعرج على أهم أدواتها.

المطلب الأول:

مفهوم السياسة التجارية أهدافها و أشكالها

ان الحديث عن السياسة التجارية يدفعنا إلى اثارة جملة من النقاط الأساسية بخصوص أنماطها و كذلك أدواتها المستعملة في تحقيق الأهداف المسطرة من أجلها .

الفرع الأول:مفهوم السياسة التجارية

أولا: تعريف السياسة التجارية

يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، و بالتالي مجمل المبادلات بين الوسطين الداخلي و الخارجي، و قد قدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر أهمها:

تعرف السياسة التجارية على أنها:" **احدى فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة** "[1].

قد تعرف أيضا على أنها " **اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حمائية)، و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الاجراءات التي تضعها موضع التطبيق** "[2].

[1] - السيد متولي عبد القادر ، **الاقتصاد الدولي "النظرية و السياسة"** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2011، ص69

[2] - نفس المرجع ، ص 69.

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية "**مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، و الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، و قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف و اقرار التوازن في ميزان المدفوعات**"[1].

يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها:"**مجموعة الاجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة** " [2].

يقصد أيضا بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية **مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق أهداف معينة** [3].

و يمكن القول أن السياسة التجارية و من خلال مجمل التعاريف السابقة تعبر عن مختلف الأدوات و الاجراءات التي تلجأ لها الدولة من أجل التأثير على التجارة الخارجية و تنميتها و تطويرها ، أيضا تحقيق أهداف اقتصادية كلية.

بالتالي فإن الحكومات تفرض العديد من القيود على التعاملات الدولية و التي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية تتمثل في [4]:

- الرسوم الجمركية، و هي ضرائب على السلع المستوردة.
- الحصص على الواردات، و التي تضع حدا أقصى للكميات من سلعة ما و التي يسمح بها للدخول إلى الدولة.
- دعم الصادرات، حيث تدفع الحكومة للمصدرين مبلغا من الأموال على كل وحدة من المنتجات التي يقومون بتصديرها، و ذلك بغرض تعزيز موقفهم التنافسي في الخارج.
- الرقابة على الصرف، و فيه تقوم دولة ما، بتقييد قدرة مواطنيها على تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية *.

سنتطرق بالتفصيل لأهم أدوات السياسة التجارية في المطلب الثالث.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

للسياسة التجارية عدة أهداف اقتصادية و سياسية و اجتماعية تتمثل أساسا في:

[1]- عادل أحمد حشيش ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2002، ص 213.
[2]- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003، ص 229.
[3] - Maurice Bye , **Relations Economiques Internationales**, 2éme édition ,Paris,1965,p 250.
[4]- مورد خاي كريانين ، **الاقتصاد الدولي "مدخل للسياسات"**، تعريب "محمد ابراهيم منصور ، علي مسعود عطية " ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 ، ص 27.
* كمثال تستعمل الهند الرقابة على الصرف من خلال تقييد تحويل الروبيات الهندية إلى الدولار الأمريكي .

1-الأهداف الاقتصادية: و يمكن افراد أهمها في:

- حماية الصناعة الوطنية الناشئة: و يقصد بها أيضا حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، حيث قد تستهدف السياسة التجارية حماية نوع من أنواع الانتاج المحلي في ظل منافسة أجنبية[1]، و المقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الانتاج المحلي في بعض الفروع، و تثور ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، و متى رؤى، لأسباب مختلفة، أن الحفاظ على الانتاج المحلي أمر جوهري، و من أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من اجراءات لحماية الانتاج الزراعي فيها من منافسة الانتاج الزراعي في الدول النامية، و من أمثلته أيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجها الصناعي في بعض المجالات، مثل صناعة الغزل و النسيج و الصناعات الخفيفة عموما، و كذلك ما تتبعه الدول النامية من اجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها [2].

بالتالي يمكن للسياسة التجارية ان تساهم في حماية بعض الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية و لكن يعتبر هذا الاجراء منافيا لتوصيات المنظمة العالمية للتجارة و التي تعمل على تحرير التجارة الخارجية من القيود و الاجراءات المعيقة للمنافسة التامة.

- تحقيق موارد للخزانة العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الانفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فاعلية و أكثر قبولا سياسيا، من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي هذا إلى الاخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية و باعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السلعية لطلب و عرض هذا النوع من السلع ضعيفة [3].

[1]- السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 69.
[2]- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 235.
[3]- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص،ص 233،234.

الأهداف الاجتماعية: [1]

1- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: و تشمل حماية مصالح المزارعين، أو المنتجين لسلعة معينة . أو العمالة للمشتغلين في صناعة معينة.

2- إعادة توزيع الدخل القومي: قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، و تلجأ إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، فعادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة، مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل.

الأهداف الاستراتيجية:

تتمثل في المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية و كذا العمل على توفير الحد الأدنى من الانتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا[2].

الفرع الثاني:أشكال السياسة التجارية

يمكن أن نميز نوعين أساسين من أنواع السياسات التجارية تتمثلان في الحرية و الحماية.

أولا: سياسة الحرية

تقوم هذه السياسة على أساس حرية انتقال عوامل الانتاج من دولة إلى أخرى و ترك التجارة حرة دون قيود أو عراقيل، إذ يرى أنصار هذا المذهب أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الانتاج التي توجد في كل دولة، فمثلا أمريكا فيها رؤوس الأموال، الهند و الصين العمالة، استراليا الأرض، بوجود الحرية التجارية يمكن إنشاء المشاريع في هذه الدول كل حسب قدراتها و مواردها، و يورد أنصار هذا المذهب الحجج التالية لتدعيم وجهة نظرهم [3]:

- أن سياسة حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي نتيجة التخصص الدولي، و هذا يعني الاتجاه نحو الانتاج المجدي الذي يحقق فوائد جمة منها على سبيل المثال حصول الأفراد على السلع المستوردة بتكلفة أقل.

- ان سياسة حرية التجارة تمنع قيام احتكارات أو تجعل على الأقل قيامها صعبا، و بالتالي شيوع جو المنافسة الذي يؤدي إلى دفع المنتجين لتطوير و تخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن و في النهاية

[1]- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 236.
[2]- السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ،ص 71.
[3]- جاسم محمد ، **التجارة الدولية** ، دار الزهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008، ص 126.

خفض أسعار السلع، و ذلك لأن وجود قيود على التجارة يؤدي إلى رفع أسعار السلع و بالتالي تحمل المستهلك لهذه الزيادة في الأسعار الناتجة عن الرسوم الجمركية على الواردات.

ثانيا: السياسة الحمائية

يتمثل هذا المذهب في الوجه المخالف للحرية أي تقييد الحركية التجارية الدولية من خلال استعمال جملة من الاجراءات خدمة لمصالح معينة و سياسات موجهة.

لا ينكر أنصار هذا المذهب ما لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي و تقسيم العمل، و أن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الانتاج ما بين دولة و أخرى، إلا أنهم يرون أن هناك أهدافا ذات أهمية خاصة للمجتمع يتعين العمل على تحقيقها و لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل و التخصص الدولي [1].

يعتقد أيضا أنصار الحماية أو التدخل أنه ما دامت الثروة التكنولوجية و العلمية قادرة على إطفاء أو إزالة تلك الاختلافات في الميزة النسبية فإن ذلك سوف يؤدي إلى تضييق تغرة التكاليف النسبية و بالتالي ازدياد الضغط من أجل فرض قيود على التجارة، و ذلك لتأكيد وجهة نظرهم فإن أنصار هذا المذهب يوردون الحجج التالية [2]:

1- تقييد التجارة من أجل حماية الصناعة الناشئة: من المعروف أن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية مرتفعة بحيث لا تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الدولية، لذلك فإن من حق هذه الصناعة على الدولة الوقوف إلى جانبها لحمايتها من المنافسة الأجنبية لهذا تلجأ بعض الدول في مثل هذه الحالة إلى التدخل إما بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة و المشابهة للإنتاج المحلي أو ممارسة نوع من الحماية الاغلاقية و منع استيراد هذه السلع.

و تتلخص هذه النظرية في أنه يجب على الدول أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها و إلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه منافسة صناعات الدول المتقدمة التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة و التنظيم و الأيدي العاملة [3].

تقييد التجارة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل و بالتالي زيادة نسب العمالة و تقليل البطالة. و ذلك لأن فرض الحماية يزيد من الطلب على المنتجات المحلية، و بالتالي زيادة الطلب على

[1]- جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص 126.
[2]- جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص 127.
[3] - Ducloiphan , l'économie mondiale, CUJAS , paris , 1993 , p 126.

الأيدي العاملة نظرا للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها الانتاجية على أن هذه الأمور أكثر ما يكون صالحا في الدول ذات التجمعات السكانية الكبيرة، لأن لذلك علاقة بالطاقة الاستيعابية للسوق المحلي.

2- الحماية بغرض تنويع الانتاج: ذلك أن التخصص له مخاطر عالية لأن الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد، أما الحماية فإنها تساعد على التنويع و بالتالي تجنب الاعتماد على منتج واحد .

3- الحماية بغرض الحصول على ايرادات و مواجهة العجز في ميزان المدفوعات: حيث تلجأ الكثير من الدول النامية أو التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات، إلى تطبيق سياسة الحماية للحصول على ايرادات للخزينة من خلال الرسوم الجمركية.

4- الضريبة تحسن الميزان التجاري [1]: ان حجة استخدام الضريبة لتحسين الميزان التجاري تدعي أن فرض الضريبة سيؤدي إلى خفض الواردات من السلع، و مع افتراض بقاء الصادرات ثابتة بدون تغيير، فإن نتيجة هي تحسن في الميزان التجاري (انخفاض في الواردات مع بقاء الصادرات ثابتة)، و كما هو معروف إذا كانت قيمة الصادرات أعلى من قيمة الواردات فإن هذا يشير إلى وجود فائض في الميزان التجاري، أما إذا كانت قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات فإن هذا يدل على وجود عجز في الميزان التجاري. أما إذا فرضت الضريبة و انخفضت الواردات و بقيت الصادرات ثابتة فإن العجز التجاري ينخفض أو قد يتحول العجز إلى فائض.

لكن من الممكن أن تكون النتيجة عندما لا يؤخذ في الحسبان الانعكاسات الاقتصادية و السياسية عدم وجود تحسن في الميزان التجاري و من أمثلة ذلك [2]:

- عندما تقوم الدولة 1 بفرض ضريبة على واردات سلعة معينة فإنها قد تحقق بعض المكاسب و لكن إذ قام الشريك التجاري بالثأر و الانتقام بفرض ضريبة على السلع المستوردة من الدولة 1، فإن الأمور ستعود إلى الوضع الذي كان سائدا عند بدء فرض الضريبة أو قد يكون أكثر سوءا و تخسر كل من الدولتين.

- عندما تفرض الدولة 1 بفرض ضريبة على واردات سلعة معينة، فإن هذا السلوك يؤدي إلى رفع سعر السلعة محليا و بقليل من الطلب عليها و تخفض الكميات المستوردة منها و هذا يؤدي إلى

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي " نظريات و سياسات "** ، دار المسيرة ، طبعة ثانية ، 2010 ، عمان الأردن ، ص 361.
[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار ، نفس المرجع ، ص،ص 361،362.

نقص في صادرات الدولة الأجنبية و انخفاض دخلها القومي مما ينقص من قدرتها على شراء البضائع المستوردة من الدولة 1.

– نقص في صادرات الدولة 1 إذا كانت الواردات التي تم ايقافها الآن هي مدخلات في عملية إنتاج صادرات الدولة 1.

– نقص في الصادرات و زيادة في الواردات للدولة 1 و ذلك بسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية.

– نقص في الصادرات و زيادة في الواردات للدولة 1 و ذلك بسبب الضغوط التضخمية الموجودة فيها. و نظرا لأن فرض الضريبة على السلع المستوردة يؤدي إلى تحول الطلب في الداخل على السلع المنتجة محليا في الدولة 1، فإنه من الممكن أن يولد الطلب الجديد ضغطا على الأسعار و يدفعها إلى الارتفاع، و خاصة إذا كانت الدولة1 في وضع قريب من وضع التوظيف الكامل، و إذا ظهرت الميول التضخمية في الاقتصاد الوطني، فإن شركات الدولة 1 تصبح أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية و في الأسواق المحلية أمام سلع البلدان الأخرى.

خلاصة القول من خلال تطرقنا لمختلف المذاهب الحرية و الحمائية فإن الواقع يشير إلى أنه ليس هناك دولة تتبع مذهب بحد ذاته بل مزيج من السياستين بأسلوب مدروس يتماشى و توجهات هذه الدول.

الجدول الموالي يلخص جملة من ايجابيات و سلبيات السياسة الحمائية و الحرية.

الجدول رقم01: ايجابيات و سلبيات كل من السياسة الحمائية و التحرير

	سياسة الحرية التجارية	سياسة الحماية
الإيجابيات	– زيادة الدخل القومي. – التخصص الدولي. –تنمية روح الإبداع والابتكار. –الانفتاح على الأسواق الخارجية. –تمنع الاحتكارات – تطوير الانتاج. –أسعار السلع المستوردة تكون أقل من أسعار السلع المنتجة محليًا	–حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية. – تنويع الانتاج. – الحصول على ايرادات و مواجهة العجز في ميزان المدفوعات. –مواجهة سياسة الإغراق والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم.
السلبيات	–تعرض بعض الصناعات لمشاكل بسبب المنافسة الخارجية. –ارتفاع معدلات البطالة. –تعرض المؤسسات المحلية لمنافسة شديدة خاصة إذا لم تكن مستعدة لها. –انخفاض القدرة الشرائية في حال ارتفاع أسعار السلع المستوردة.	–تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية. –ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية. –القضاء على المنافسة .

المصدر: من إعداد الطالب كملخص لحجج السياسة الحمائية و الحرية

المطلب الثاني

أدوات السياسة التجارية

تلجأ الدول لتحقيق أهداف السياسات التجارية المستعملة لاستخدام عدة أدوات و قد قسمها الاقتصاديون إلى أدوات تعريفية و أدوات غير تعريفية و يمكن تقسيمها إلى أدوات سعرية و أدوات كمية، و أخرى فنية .

الفرع الأول: الأدوات السعرية

أولا:السياسة الجمركية: المقصود بالسياسة الجمركية مجموعة الاجراءات المتمثلة بالقوانين و الأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا، و كذلك الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة ، و أيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة[1].

من خلال ما سبق يمكن أن نحدد العنصر الأساسي في السياسة الجمركية (التعرفة الجمركية) و هي مجموعة الرسوم المطبقة على الصادرات و الواردات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، و تختلف في معدلاتها حسب نوع السلع.

1-أ – أشكال الرسوم الجمركية: تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أشكال رئيسية[2]:

– رسوم قيمية: و هي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون 10% مثلا من قيمة الأثاث و عادة تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.

– رسوم نوعية: و هي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد و هكذا و تختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة و مواصفاتها.

– رسوم مزدوجة: حيث تكون الرسوم إما على أساس قيمي و نوعي في آن واحد أو أيهما أعلى.

1– ب– أنواع الرسوم الجمركية: يمكن ان نميز ثلاث أنواع من التعريفات الجمركية حسب التطبيق بين تعرفة وحيدة و تعرفة مزدوجة و تعرفة ثلاثية [3]:

– التعريفة الوحيدة: تتمثل في وضع الدولة تعريفة واحدة للسلعة الواحدة بغض النظر عن مصدرها أو وجهتها، أي بغض النظر عن البلد الذي وردت منه أو صدرت إليه، و هذه التعريفة العامة، لأنها تطبق على الدول عامة دون تخصيص.

---

[1]- شريف علي الصوص ،**التجارة الدولية "الأسس و التطبيقات"**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان،الأردن ،2012، ص146، بتصرف .

[2]- شريف علي الصوص ،نفس المرجع ، ص 149.

[3]- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص،ص 249،250.

– التعريفة المزدوجة: تتمثل في أن تضع الدولة تعريفتين للسلعة الواحدة، قصوى و دنيا، بحسب البلد الذي تستورد منه أو تصدر إليه، عندئذ تكون إحدى التعريفتين أعلى من حيث رسومها عن الأخرى. و تكون التعريفة القصوى هي التعريفة العامة، و الأخرى هي الحد الأدنى لما يمكن النزول إليه فالتعريفة المزدوجة هي إذن محاولة لتمييز سلع بعض البلاد على سلع البعض الآخر.

– التعريفة الثلاثية: تتمثل هذه التعريفة في أن تضع الدولة ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة، بحيث تطبق كل تعريفة على مجموعة معينة من الدول، و معنى هذا أن دولة ما تقسم دول العالم من الناحية الجمركية إلى ثلاث أقسام، تطبق على كل قسم منها تعريفة معينة، فالتعريفة الأولى تسمى التعريفة الوسط، و هي للبلاد التي تربطها بها ظروف تبادل عادية، و الرسم المقرر فيها هو الرسم الوسط أو العادي، أما التعريفة الثانية فهي التعريفة التفضيلية التي تخصصها الدولة للبلاد التي يعنيها أمر التبادل معها، و الرسم المقرر فيها هو رسوم خاصة أقل من الرسوم العادية، و أما التعريفة الثالثة فهي التعريفة الجزائية أو الانتقامية و الغرض منها منع دخول السلع التي تفرض عليها، أو قبولها بالرسوم الباهظة، فالواقع أن الرسم هنا رسم مزدوج يتضمن: الرسم العادي + رسم اضافي.

1–ج– أهداف السياسة الجمركية:

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عامين، مالي و حمائي، فيطلق على الغرض الحمائي، عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات،أو على سعرها، و يكون الغرض كذلك ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية [1].

ثانيا: الاعانات (إعانات التصدير): و هي تخفيضات جمركية و ضريبية الغرض منها تشجيع التصدير في منتج معين و الغرض منها ايضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية و زيادة نصيبهم منها، و ذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

و الاعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي او على أساس نوعي، أو غير مباشرة و تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي*.

و يقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها.

[1] - Peter.H.Lindert et P.Charle Kindleberger, **economie internationale**, 7éme édition , paris , 1982, p

* مثل الاعفاء أو التخفيض الضريبي ، و التسهيلات الائتمانية ، اتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية .

كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية[1].

ثالثا: الإغـــــراق

3-1 مفهوم الإغراق: هو تلك السياسات التي تهدف لبيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه و بالشروط نفسها في السوق الداخلية للدولة المنتجة، و يشترط لوجود حالة إغراق أن تتوفر الشروط التالية[2]:

– أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة و الآخر منخفض في السوق الأجنبية. و لا يشترط أن تباع السلعة في الخارج بثمن يقل عن تكلفة الإنتاج.

– أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت، أما إذا اختلف الوقت بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان الثمن فيه مرتفعا ثم انخفض الثمن خلال الفترة الماضية بين تصدير السلعة و وصولها نتيجة لظروف العرض و الطلب فلن يكون هناك إغراق، و عليه فإنه لا بد من مقارنة الأثمان في نفس الوقت.

– أن تكون شروط البيع موحدة في السوقين الداخلي و الخارجي، فإذا حدث اختلاف في شروط البيع أدى إلى اختلافات تبرر التفاوت في السعر، فلن يكون هناك إغراق، مثل ذلك أن تباع السلعة نقدا في احد السوقين، و بالآجل في السوق الآخر، أو أن تعرض السلعة في الداخل مغلفة و معبأة بينما تباع في السوق الخارجية بدون تغليف أو تعبئة.

– أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، و يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج و زيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر.

– و يشترط لتحقق سياسة الاغراق أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المخفض إلى سوق المنتج و كأنها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها.

3-2 أنواع سياسات الاغراق: يوجد ثلاث أشكال أساسية للإغراق [3]:

أ- الاغراق العرضي: و هذا النوع يظهر بظروف معينة طارئة مثل الرغبة بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة، و كذلك خطأ المنتجين الوطنين في تقديرهم لنطاق السوق

[1]- زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2004، ص 291.
[2]- شريف علي الصوص ، مرجع سابق ، بتصرف، ص 140.
[3]- شريف علي الصوص ، مرجع سابق ، ص 142.

الداخلية و اضطرارهم إلى التخلص من فائض الانتاج في الخارج حتى لا يضطرون إلى خفض أسعارهم في السوق المحلية ثم العمل على رفعها لاحقا.

ب- الإغراق المؤقت: و هو يهدف إما لتحقيق هدف محدد و ينتهي بتحقيقه مثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية، كذلك تخفيض الأسعار في سوق للدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة أو لمنع إقامة مشروعات جديدة، أو محاولة طرد منافس من السوق المستهدف.

ت- الإغراق الدائم: و هو سياسة دائمة منهجية من قبل المنتج لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر يفترض الإغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطنية و الاحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية، و المحتكر يجد من مصلحته أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه و بصفة خاصة حسب مرونة الطلب السائد في السوق، فإذا كانت المرونة قليلة يرفع المحتكر سعره و إذا كانت المرونة كبيرة يخفض سعره، و هذا بالتالي يمكنه من تحقيق اقصى قدر من الارباح المتاحة في السوق المحلي و الخارجي.

و لابد هنا من الإشارة بأن المنظمة العالمية للتجارة تعمل على مكافحة الاغراق و ذلك من اتخاذ جملة من الاجراءات في سبيل تحرير التجارة الخارجية و نذكر منها اجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذت خلال النصف الأول من عام 2011[1].

رابعا: تخفيض سعر الصرف : يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، و تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية و رفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[2].

تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات و بذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري الجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها، و كذلك يشترط عدم تخفيض الأسعار في السوق المحلية للسلع المراد التقليل من استيرادها، و بالإضافة إلى ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا و إلا فلن يؤثر هذا الاجراء في

[1]- المنظمة العالمية للتجارة ، http://www.wtoarab.org/news.aspx?id=662&group_key=news&lang=ar، تاريخ التصفح: 2015/04/14، على الساعة 16.30.

[2]- زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 292.

زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات، و يشترط إلا تكون البلاد الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها عند تخفيض البلد الأول لقيمة عملته.

يهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما إلى جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على الإقبال عليها فتزداد صادرات الدولة، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى الحد من الواردات نظرا لأن اسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة.[1]

الفرع الثاني: الأدوات الكمية

أولا: حصص الاستيراد: يعتبر التحصيص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية أهمية، و هي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، و كما لاحظنا سابقا أن العوائق التجارية غير الجمركية أصبحت أكثر أهمية في السنوات الحديثة و ذلك عندما بحثت الحكومات عن طريق لتقييد الواردات بدون اللجوء إلى القيام برفع التعرفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجات GATT، و الحصص التي تحدد الكمية العينية لسلعة ما و التي يمكن استيرادها في فترة زمنية محددة و غالبا ما تكون سنة هي أكثر العوائق غير الجمركية وضوحا، و بمقارنة الحصة الاستيرادية مع الرسم الجمركي، نجد أن الحصة الاستيرادية تحدد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة، و على العكس من هذا فإن الرسوم الجمركية تفرض مبلغا على وحدة السلعة المستوردة أو نسبة معينة من قيمتها و من ثم يترك المجال للسوق بأن يحدد الكمية التي تستوردها من هذه السلعة.[2]

ثانيا: تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا و مكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد. و يتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص، إذن، سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، و قد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، و قد يستعمل ايضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.

قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد و لا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، و قد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد[3].

[1]- شريف علي الصوص ، مرجع سابق ، ص 145.
[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 278.
[3]- زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص292.

الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية

أولا: الاجراءات الادارية: تستخدم الدول أحيانا الاجراءات الإدارية لإبطاء عبور السلع المستوردة فمثلا عندما تشعر فرنسا بعدم الرضا عن حجم البضائع اليابانية التي تأتي إلى أسواقها، فإنها و بكل بساطة تطلب من المصدرين اليابانيين أن تمر بضاعتهم عند دخول فرنسا من مركز جمركي واحد يقع بعيدا عن المرافئ البحرية أو المطارات و يعمل أياما محدودة، إن تكاليف نقل البضائع اليابانية إلى المركز الجمركي الفرنسي الوحيد، و تأخير تصفية الحسابات الجمركية للبضائع اليابانية، جعلت من الممكن إبقاء البضائع اليابانية خارج الأسواق الفرنسية لعدد من الاشهر [1]، و نتيجة لذلك يمكن القول أن الاجراءات الادارية تعبر عن عرقلة مرور بعض السلع الغير مرغوب بها عن طريق تعقيد الاجراءات الادارية.

ثانيا: المعاهدات و الاتفاقات التجارية: المعاهدات عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع دول أخرى يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور، أمور ذات طابع سياسي و منها تحديد مركز الأجانب و أهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، و أمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم و الاجراءات الجمركية و انشاء المشروعات و مكاتب التمثيل التجاري.

يتميز الاتفاق التجاري بأمور منها أجله القصير فعادة يكون سنة واحدة، و أنه يتناول أمور معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر كما رأينا على وضع المبادئ العامة و قواعد السلوك بين الدولتين.

يتضمن الاتفاق إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين، و يتضمن ذلك إما ذكرا بمختلف أنواع السلع و إما تحديدا للكميات أو القيم المزمع تبادلها خلال فترة الاتفاق.

من خلال ما سبق يمكن افراد أهم أدوات السياسة التجارية في الجدول التالي:

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 279.

الجدول رقم 02: أهم أدوات السياسة التجارية

أدوات السياسة التجارية		
الأدوات السعرية	**الأدوات الكمية**	**الأدوات التنظيمية**
– التعرفة الجمركية – إعانات التصدير – الإغـــراق – تخفيض سعر الصرف	– حصص الاستيراد – تراخيص الاستيراد	– الاجراءات الادارية – المعاهدات و الاتفاقات التجارية – القيود على التصدير

المصدر: من إعداد الطالب كحوصلة لأدوات السياسة التجارية .

المطلب الثالث:

واقع السياسة التجارية في الجزائر في ظل المساعي الرامية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

ان التحدي الرئيسي الذي يواجه سياسات معظم الدول النامية، يتمثل بصفة أساسية في كيف تستطيع أن تواجه عناصر القوة في التجارة و الصناعة لخلق الثروة و اشباع الحاجات البشرية.[1]

الفرع الأول: الانتقال من السياسة الحمائية للتحرير في ظل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة [2]

منذ حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات و خطط التنمية المسطرة، وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور رئيسية:

- الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي
- تجارة محتكرة من طرف الدولة
- اعتماد كلي على عائدات المحروقات كما تميز كذلك ببني تحتية ضعيفة و نظام مصرفي هش في منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط، و ظهرت مساوئ التخطيط المركزي، حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة و

[1]- يلماظ أكيوز ، **الدول النامية و التجارة العالمية الأداء و الأفاق المستقبلية**، تعريب السيد أحمد عبد الخالق ، مراجعة أحمد بديع بليح ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية ، 2006، ص 22.

[2] - djelfa info : www.djelfa.info , vue le 11/04/2014 à 17.45.

عجز في ميزان المدفوعات ارتفاع معدل التضخم ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع الديون و معدل خدمتها، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق وزيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع و الخدمات، و بالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، و كنتيجة لهذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإصلاحات الهيكلية الضرورية، و لقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم و تحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، و برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية و تحقيق زيادة الطاقة الإنتاجي .

بدأت عملية الإصلاحات بفصل الخزينة العمومية عن البنك المركزي 1986 الذي كان يعمل تحت أمرها من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد و المشاريع الاستثمارية دون قيود، وكان يهدف ذلك لإيلاء قدر من الاهتمام للسياسة النقدية و المالية و التحكم في آلياتهما.

كما تم سنة 1988 إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية، و أصبحت البنوك تعمل بمبدأ الربحية و المردودية، و تم سنة 1989 اللجوء لصندوق النقد الدولي و إبرام اتفاقية ستاند باي 1 بمبلغ 360 مليون دولار من أجل تدعيم و إنجاح سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، و بالمقابل تتعهد الجزائر بالعمل على توفير الشروط اللازمة للانخراط في اقتصاد السوق واشتراط صندوق النقد الدولي جملة من الشروط لتحقيق هذه الرؤية منها:

•إنهاء احتكار التجارة من طرف الدولة.

* انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي و التخلي عن سياسة التدعيم، فتح المجال للقطاع الخاص و انتهاج سياسة الخصخصة خاصة المؤسسة التي لم تثبت نجاعتها، إصلاح النظام الجبائي و ترشيد الاستهلاك و الادخار.

إن هذه الإصلاحات ما هي إلا الخطوات الأولى، ففي ظل السوق الذي فرض نفسه و من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي كان لزاما على الجزائر أن تضع الركائز الأساسية للاقتصاد، لأن هذا الاندماج إن لم تتوفر له مقومات نجاحه فإن السلبيات هي التي تسود، كون أن هذا النظام قائم على المنافسة، و الجزائر منذ الثمانينات و هي تعمل على إرساء الدعائم الأساسية للاقتصاد على سبيل الذكر لا الحصر نذكر:

•انسحاب الخزينة من دائرة تمويل المشروعات والاستثمارات الوطنية، وفصلها عن البنك المركزي من اجل التحكم في آليات السياسة النقدية والمالية.

•التطهير المالي للمؤسسات وخصخصتها وجعلها قادرة على المنافسة .

•إصلاح النظام الجبائي واستحداث جملة من الضرائب (tva, ta,ip,vf,tap,ibs) وجعله مرن ومشجع على الاستثمارات.

•إنشاء بورصة القيم المنقولة كآلية لتوفير التوازن بين الادخار والاستثمار ومصدر تمويل داخلي، و تسهيل عملية الخصخصة .

•تحرير التجارة ودفع معدلاتها.

•الاهتمام بالجهاز المصرفي كركيزة أساسية للاقتصاد، و سلامته تعني سلامة الاقتصاد، ومن هذا المنطلق فقد أولته الجزائر بالغ الاهتمام وكانت سنة 1990منعرج حاسم لهذا القطاع بإصدار قانون النقد والقرض 10/90 [1]الذي يعتبر الركيزة الأساسية للجهاز المصرفي لجميع مكوناته تم بموجبه:

1. إعطاء البنك المركزي دور القائد على الجهاز المصرفي، و مسؤوليته على ضمان تحقيق السياسة النقدية وضمان استقرار العملة .
2. اعتماد البنوك والمؤسسات المالية سواء وطنية كانت أو أجنبية.
3. كما حدد هذا القانون العلاقة بين الخزينة العمومية والبنك المركزي.
4. رسم كذلك الآليات التي يجب أن يعمل بها الجهاز المصرفي.

•إصدار عدة مراسيم تهتم بالاستثمار وترقيته، كإنشاء وكالة الاستثمار الوطني andi1994 والتي تعمل على تذليل العقبات أمام المستثمرين أجانب كانوا أو وطنيين.

•إنشاء مركز وطني لمكافحة الغش والفساد.

•تقرير الرقابة على مالية الدولة بالاهتمام بالأجهزة الرقابية كمجلس المحاسبة الذي استوفى المقاييس الدولية بصدور المرسوم الرئاسي الخاص به سنة 1995،وكذلك تفعيل دور المفتشية العامة للمالية.

كل هذه الاجراءات جاءت لتعكس التزام الجزائر بتطبيق توصيات المنظمة العالمية للتجارة الرامية لتحرير التجارة من كل القيود .

بتبني الجزائر نظام اقتصاد السوق، تكون بذلك خطت خطوات هامة نحو استكمال مراحل التحرير الكلي للتجارة و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

[1]-قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

الفرع الثاني: مرحلة الانتقال لنظام اقتصاد السوق

تقوم فلسفة السوق كما هو معروف في الاقتصاد السياسي على عدد من الفرضيات أهمها[1]:

1- وجود اقتصاد يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتخصص وتقسيم العمل، والتبادل النقدي السلعي على نطاق واسع.

2- يتيح هذا الاقتصاد حرية التملك والعمل والإنتاج والتحول والتنقل والتبادل، من خلال مؤسساته القائمة وتنظيماته والتشريعات والقوانين النافذة.

3- كما يتيح حرية اتخاذ القرارات بما يهيئه من إمكانية وحرية للاختيار.

4- وحتى تكتمل هذه الفرضيات فإن مفهوم السوق يستند إلى مبدأ كمال السوق، وهذا المبدأ يعني سيادة الحالة الطبيعية للسوق، وهي ظروف المنافسة الكاملة كشرط أساسي لعمل آلياته بكفاءة.

المرسوم 201/88 [2]جاء من أجل الغاء كل الأحكام التنظيمية التي كانت تمنح للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي حصرية النشاط أو احتكار التسويق.

أحكام هذا النص التنظيمي أعطى الانطلاقة للانفتاح على اقتصاد السوق و الذي لأجله كان لا بد من انتظار قرابة سنتين للإعلان على تدابير جديدة لتحرير التجارة الخارجية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990.

المواد 40و 41، في الحقيقية تتضمن أحكاما تعفي المتعاملين الاقتصاديين من اجراءات التجارة الخارجية خلال:

1- التخليص من الجمارك لسلع التجهيزات و قطع الغيار المستوردة من دون دفع و الموجهة للاستعمال المهني .

2- التخليص من الجمارك للبضائع المستوردة من دون دفع و الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف أشخاص يمارسون نشاطات البيع أو من طرف الوكلاء المعتمدين .

من جهته فإن بنك الجزائر أصدر سنة 1990 ثلاثة تنظيمات:

رقم 02/90 المؤرخ في 1990/09/08، و رقم 12/91 المؤرخ في 1991/08/14، و رقم 13/91 المؤرخ في 1991/08/14، و التي تتضمن على التوالي شروط فتح و عملية الحسابات بالعملة الأجنبية للأشخاص المعنوية، و توطين الواردات و التوطين، و التنظيم المالي خارج مجال المحروقات.

[1]- مصطفى العبد الله الكفري ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن العدد: 713 - 2004 / 1 / 14 : http://www.ahewar.org , vue le 08/04/2014 à 14.10.

[2]- الجريدة الرسمية العدد 42 الصادرة بتاريخ 1988/10/19 .

إضافة إلى ذلك فقد تم ادراج مراجعة التعريفة الجمركية الجزائرية و وضع حدها الأقصى بـ 5%، 15%، 30% في بداية 2001.

من جهة أخرى فإن قرار إلغاء القيمة المسيرة للدينار و تحويله قد تم اتخاذه بالموازاة مع رفع الحواجز غير الجمركية في اطار الاصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية.

إلى جانب ذلك، فإن المرسوم رقم 02/03المؤرخ في 2003/07/19 و المتضمن انشاء مناطق حرة جاء من أجل تطوير عمليات التجارة الخارجية هذه المبادرة تم إلغاؤها بعد سنتين.

و في الأخير جاء قانون رقم 04/03 المؤرخ في 14 جويلية 2003، المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد و التصدير، يعلن بشكل صريح أن عمليات الاستيراد و التصدير يتم انجازها بكل حرية [1].

إن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق سبقتها عدة اجراءات عمدت إلى التحرير بشكل تدريجي، و مست بالأساس التعريفة الجمركية و نظام الحصص و التراخيص الاستيراد و التصدير .

و هذه الخطوات جعلت الجزائر في مستوى متقدم من المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالرغم من النتائج السلبية التي ستظهر على أداء الاقتصاد الجزائري في حال انضمامه إلى OMC، في المدى قصير و المتوسط نظرا لجملة من العوامل أهمها ضعف و عدم تنوع الصادرات الجزائرية و الاعتماد على الجباية البترولية .

[1]- تقرير عن حصيلة أشغال قطاع التجارة المنجزة خلال فترة 1962-2012 الصادر عن وزارة التجارة ، مارس 2012، ص،ص 5،6 .

المبحث الثاني:

الأدبيات النظرية لميـزان مدفوعـــات

يعتبر ميزان المدفوعات أهم سجل للحسابات الخارجية لأي دولة و أكثره ايضاحا للحسابات الناتجة عن التعاملات الدولية المختلفة، كما يعتبر مؤشرا لتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد و تحديد حجم و مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، و ذلك ما يضمنه ميزان المدفوعات من خلال قراءة لأرصدته، إن أي تغيير يحدث في هذه الأرصدة ينعكس بتقلبات اقتصادية في داخل الدولة و خارجها و من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لمفهوم ميزان المدفوعات و أهميته، و كذا شرح مكوناته و أرصدته و التطرق لخصائص ميزان المدفوعات في الدول النامية.

المطلب الأول:

مفاهيم متعلقة بميزان المدفوعات

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم ميزان المدفوعات:

-**التعريف الأول:** السجل الأساس و المنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مؤسسات و مواطني بلد معين مع حكومات و مؤسسات و مواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة [1].

التعريف الثاني: ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين و غير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة[2].

- و نخلص بتعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل حسابي منظم و شامل لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة معينة و المقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تحدد هذه المدة بسنة. و ينبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي[3]:

ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

---

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي ، **مقدمة في المالية الدولية** ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن ، 2007، ص 40.

[2] Samuel donalain, **économie . internationale**, contemporaine, o.p.u Alger , 1993,p27.

[3] -منتدى التعليم نت http://ta3lime.com/showthread.php ، تاريخ الزيارة : 2014/04/22 على الساعة 14.30.

يعتبر الوطنيون هم المقيمين على إقليم الدولة و ذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون عرضا على أرض الدولة لا يعتبرون وطنيين مثل السواح الأجانب، و أعضاء البعثات الدرامية و الديبلوماسية رغم تواجدهم بالخارج.

يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين مثل: شركات بنوك الذين يزالون نشاطهم داخل إقليم الدولة.

الإقامة و ليست الجنسية التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر دوليا فيدرج في ميزان المدفوعات و مالا يعتبر كذلك فلا يدج فيه، فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى و لو كانت جنسيتهم واحدة.

المقيم هو أي شخص طبيعي أو معنوي تربطه علاقات قوية و يخضع لقوانينها و يتمتع بحمايتها وقت اللزوم، و لا يشترط لكي يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد معين أن يقطن هذا البلد بصفة دائمة، فالمسافرون و السائحون القادمون من بلاد أخرى يعتبرون في حكم غير المقيمين لأن موطن اقامتهم هو موطنهم الأصلي [1].

لا يتحدد ميزان المدفوعات بفترة زمنية معينة ، إنما كل دولة لها خصوصياتها في تحديد الفترة التي يغطيها، لكن عادة ما يتم تحديد الفترة السنوية في أول جانفي و تنتهي في ديسمبر و ذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة الوضع الاقتصادي الخارجي، و أيضا من اجل توحيد البيانات مع الخارج.

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعد وسيلة مهمة في التحليل الاقتصادي، لأنه يوضح المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة و تحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز، من خلال مقارنة البيانات الاحصائية لسنوات معينة، و يفيد ميزان المدفوعات أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها تجاه العملات الأجنبية و ذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي [2].

الفرع الثاني: هيكل و مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما[3]:

[1] - mohamed el houcine benissad, cours d'économie internationale, opu, hydra,alger, p 29.

[2] -نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، مرجع سابق ، ص 40.

[3] الفار ابراهيم محمد ، **سعر الصرف بين النظرية و التطبيق** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991 ، ص 84 .

1-الجانب الدائن: و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات و كل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن .

2-الجانب المدين: و تسجل كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات و كل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين.

أما عموديا ففلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تتبعها جميع الدول، لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلي ما يلي:

1-الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية):[1]

يتكون الحساب الجاري من عدة حسابات فرعية و هي :

أ-**الميزان التجاري:** يضم الصادرات و الواردات من السلع و البضائع و لذلك يطلق عليه أيضا ميزان المعاملات المنظورة.

ب-ميزان الخدمات: و يضم العوائد المحصلة أو المدفوعة عن الخدمات مثل: عوائد الاستثمار و النقل و التأمين و السياحة و التعليم ...الخ.

و يطلق عليه ميزان المعاملات غير المنظورة.

ج-حساب التحويلات من جانب واحد: و يعرف هذا الميزان أحيانا بميزان الدفعات المحولة من جانب واحد، و هذا الميزان يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي ليست لغرض استيراد أو تصدير سلع أو خدمات، و انما قد تكون لغرض المساعدة مثل الهبات و الهدايا التي لا ترد، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم أو قد تكون تحويلات المقيمين أو المساعدات سواء من الأفراد أم الدول أم المنظمات الدولية .

تشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات و تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم، و سميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، و قد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية[2]

2-حساب رأس المال:

يشمل هذا الحساب تدفق رأس المال بين البلد المعني و باقي العالم، و سواء كان هذا التدفق بين مؤسسات خاصة مقيمة و غير مقيمة أم بين الحكومات، فقد يكون التدفق في اتجاه الدول المعنية أي

[1]- السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 124.

[2] - بكري كامل ، **مبادىء الاقتصاد**، ، الدار الجامعة ، بيروت ، 1986 ، ص 364 .

هناك رؤوس أموال تدخل البلد و يطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الداخلة و قد يكون حركة هذه الأموال من البلد إلى الخارج و يطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الخارجة. و يتم تسجيل التدفقات الخارجة أو الداخلة طبقا لمعيار مدة بقاء رأس المال سواء في البلد المعني أم في الدول الأخرى. حيث أن هناك [1]:

أ-حساب رأس المال طويل الأجل: يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة[2]، و نجد فيه:

التدفقات الرأسمالية الخاصة و الرسمية التي تبقى مدة أطول من سنة، مثل اقامة الأجانب لمصنع أو شركة في دولة أخرى أو شراء مقيمين الأسهم (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أو لسندات تم اصدارها في دولة أخرى أو القروض طويلة الأجل التي تعقدها الحكومات مع الخارج أو مع المنظمات النقدية و المالية الدولية.

ب-حساب رأس المال قصير الأجل: و في هذا الحساب يتم تسجيل المعاملات المالية و النقدية الخاصة و الرسمية المستقلة التي تكون مدة بقائها أقل من السنة مثل التجارة في العملات الأجنبية و الودائع الجارية، و الودائع الادخارية قصيرة الأجل التي يقوم المقيمين في دولة ما بإيداعها بالبنوك في الخارج، و تسمى أيضا بالأموال الساخنة [3].

يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، كالأصول النقدية و الكمبيالات و أرصدة السماسرة و القروض تحت الطلب و سندات الحكومة قصيرة الأجل، كمال يتضمن أيضا كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية، حيث ينشأ عن هذه العمليات قيد في الجانب المدين، و يترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجيل في الجانب الدائن من هذا الحساب.

و يشمل هذا الحساب أيضا حركات الذهب و يعامل استيراد و تصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماما مثل معاملة استيراد و تصدير السلع، و ينطبق هذا الكلام على الدول المنتجة للذهب كجنوب إفريقيا إلا أن الأمر بالنسبة لمعظم الدول الأخرى، حيث يعتبر الذهب أصلا من الأصول النقدية التي تستخدم

[1]- السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق، ص 125.

[2] - J ,P, Allegret , économie monétaire internationale, Hachette,1997 , p 19.

[3] - السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق، ص 126.

لتسوية المعاملات الدولية، فالذهب وسيلة معترف بها دوليا للدفع[1].

ج- حساب الاحتياطي الرسمي و الذهب النقدي: و يسجل في هذا الحساب حركة العملات الصعبة و الذهب النقدي و التي تمثل المدفوعات أو المتحصلات التي تنتج عن موقف ميزان المدفوعات من حيث كونه به عجز أو فائض، و يعتبر هذا البند من بنود الموازنة التي تحقق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات .

د- الخطأ و السهو: و يسجل في هذا الميزان الرصيد الصافي اللازم لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات، ففي كثير من الأحيان قد يحدث بعض الأخطاء في تجميع و تبويب البنود المختلفة السابقة، و قد يقوم الأفراد باعطاء تقديرات غير صحيحة عن معاملاتهم مع الخارج، و بالتالي فإن الموازين السابقة قد لا تتساوى، و لذلك يضاف إلى ميزان المدفوعات بند الخطأ و السهو ليسجل كل الفروق التي تؤدي إلى تحقيق التوازن المحاسبي[2].

3-حساب التسويات الرسمية:

يقيس حساب التسويات الرسمية التغير في الإلتزامات السائلة و اللاسائلة للحائزين الرسميين الأجانب، والتغير في الاصول الاحتياطية الرسمية للقطر خلال السنة.

و تشير الاصول الإحتياطية الرسمية للقطر إلى ما في حوزته من ذهب و عملات قابلة للتحويل وحقوق سحب خاصة (SDRs)، و مركز الذهب الخاص بها صندوق النقد الدولي [3].

أ-في حالة العجز: إما تسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل و بالتالي تخفيض مستوى احتياطاتها من الصرف.

أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، و بالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز .

أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي .

أو بالاقتراض، إما من بلد آخر أو من السوق المالية الدولية أو من مؤسسة مالية دولية كصندوق النقد الدولي.

ب- في حالة الفائض: اما بزيادة احتياطاتها من الذهب و العملات الصعبة.

أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، و بالتالي زيادة دائنيتها اتجاه العالم الخارجي.

1 - قريصة صبحي تاردس ، ، **العقاد مدحت محمد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ،بيروت،1983،ص327.
2 -الفار إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص 86
3 - سلفاتور دومينيك ،الاقتصاد الدولي ، **سلسلة نشوم** ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 ، ص 125 .

و نظرا لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم مع العلم الخارجي يتم ادرج حساب السهو و الخطأ ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة أما عن مصادر الحصول على البيانات اللازمة لإعداد ميزان مدفوعات فهي عديدة، حيث نحصل على قيمة السلع المصدرة و المستوردة من مصلحة الجمارك، كما تتضمن حسابات الحكومة الإنفاق الرسمي في الخارج (إنفاق البعثات الديبلوماسية و العلمية، فوائد القروض الخارجية، الدخل من الاستثمارات، فوائد السندات، أرباح الأسهم). تظهر أيضا البنوك تفاصل المعاملات في الأوراق المالية الأجنبية، و معظم عمليات الائتمان و القروض الخاصة، كما تظهر ميزانية البنك المركزي التي تحصل على مستوى الاحتياطات الدولية من عملات أجنبية، ذهب، و حقوق السحب الخاصة...الخ [1].

الفرع الثالث: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات

هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات و لكل منها دلالته الاقتصادية، و تتمثل هذه الأرصدة فيما يلي[2]:

1 –**الرصيد التجاري:**

و هو الفرق بين صادرات الدولة وارداتها. و يعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، و يبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها.

كما يعبر هذا الرصيد أيضا عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للصادرات و مدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان و مدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

2– رصيد العمليات الجارية:

في حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياج للتمويل.

مما سبق يمكننا القول أن رصيد العمليات الجارية مؤثر على قدرات أو احتياجات التمويل لاقتصادها.

3–**الرصيد الإجمالي:**

هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية و تدفقات رؤوس الأموال، و يعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة

[1]- يونس محمد محمود و محمد مبارك عبد النعيم، **أساسيات علم الاقتصاد**، دار الجامعة، بيروت، دون تاريخ، ص 381.

[2] – سعيدي نعمان ، **سياسة الصرف في اطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي** ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، سنة 1998 ، ص 41 .

المحلية و بالتالي التحسين في قيمتها، و العمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية و عرضا للعملة المحلية، و بالتالي تدهورا في قيمة هذه الأخيرة.

المطلب الثاني:

خصائص ميزان المدفوعات في الدول النامية

تتميز موازين مدفوعات الدول النامية بعدة خصائص متشابهة، يغلب عليها عدم الاستقرار، الناتج عن تراكم جملة من الظروف الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، و حتى تاريخية.

من خلال ملاحظة تطور أرصدة ميزان المدفوعات لبعض الدول النامية مقارنة بالميزان الجاري يمكن تسجيل عدة ملاحظات تخص مركبات التوازن الخارجي لهذه الدول و ذلك حسب اختلاف هياكلها التصديرية من التخصص في القطاع النفطي إلى التخصص في السياحة و الخدمات.

و قد اخترنا مجموعة مؤلفة من 5 (خمسة) دول عربية و هي: الأردن، الامارات، المملكة العربية السعودية، الجزائر، مصر، نظرا لما لها من خصائص متمايزة في تركيبة موازين مدفوعاتها.

و يمثل الجدول التالي تطور كل من رصيد الحساب الجاري و رصيد حساب الميزان الكلي.

الجدول رقم 03: تطور رصيد الحساب الجاري و الميزان الكلي لعينة من الدول النامية.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاردن	ح.ج	27	-25	502	1199	39	-2272	-1726	-2875	-2179	-1251
	م.ك	697	-255	894	1277	1802	261	1442	890	1197	3128
الامارات	ح.ج	13754	995	3406	7553	10590	24452	28373	36936	22278	7854
	م.ك	2837	485	-416	1291	3493	2590	6502	49793	-46967	-6137
السعودية	ح.ج	14317	9353	11873	28048	51926	90060	93066	93390	134046	22765
	م.ك	2665	-1909	2736	1608	4498	67253	79363	87823	143482	-32639
الجزائر	ح.ج	10380	8590	5550	10190	13130	23450	31150	30540	35180	440
	م.ك	9020	7720	4840	8220	11260	19220	19930	29550	37030	3600
مصر	ح.ج	-971	-388	622	3743	3922	2103	2635	412	-1415	-3349
	م.ك	-2030	-1345	-804	-407	-584	5226	2937	3687	932	-1635

المصدر: أنظر نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، الصادرة عن صندوق النقد العربي، 2011.

عرفت موازين مدفوعات دول أفراد العينة، مجموعة من التقلبات من دولة لأخرى، يرجع سبب ذلك إلى اختلاف في السياسات و التوجهات تماشيا مع طبيعة هياكل صادراتها و متطلبات أسواقها .

لذا و لغرض ايضاح خصائص موازين مدفوعات هذه الدول ينبغي تحويل المعطيات إلى منحنيات تبرز تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالحساب الجاري.

الشكل رقم 01-1: العلاقة بين ميزان الحساب الجاري و ميزان المدفوعات في بعض الدول النامية .

الجزائــر

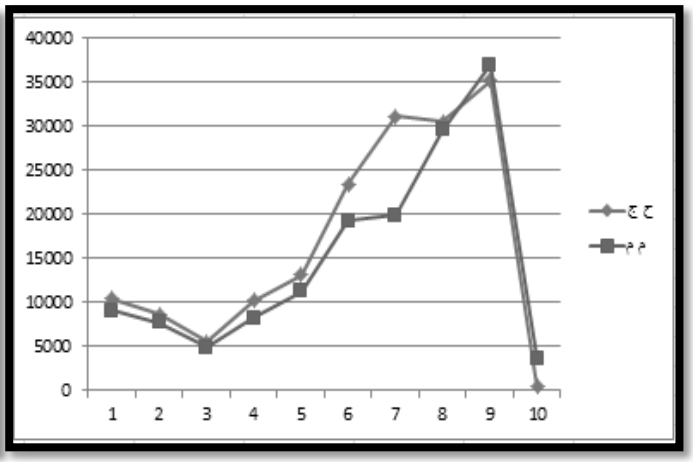

المملكة العربية السعودية

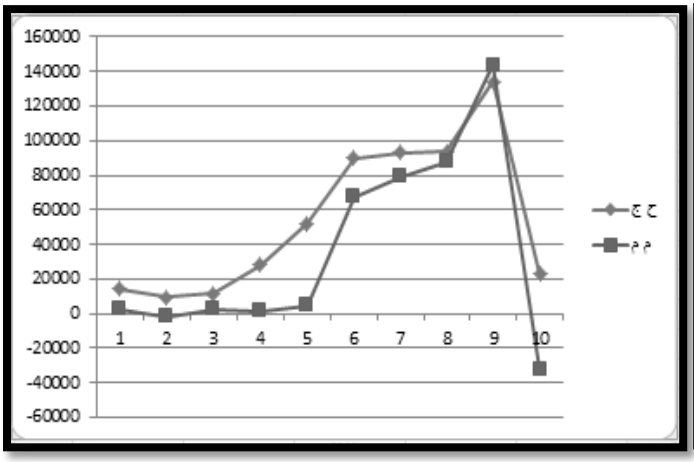

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 03.

من خلال الشكل البياني الممثل لتطور حسابي الجاري و الميزان الكلي لكل من الجزائر و المملكة العربية السعودية نلاحظ وجود علاقة بين الحسابين بحيث عرف الميزان الجاري الجزائري ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2002-2008 من 5550 مليون دولار امريكي إلى 35180 مليون دولار، أي زيادة بنسبة 533.87%،هذا التحسن مرتبط بنمو أسعار المحروقات إلى أقصى مستوياتها، نفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة لميزان الجاري السعودي، فهو الآخر عرف زيادة كبيرة من 51926 مليون دولار في سنة 2004 إلى 134046 مليون دولار في سنة 2008، أي زيادة تقدر بحوالي 158.14%.

كما تأثرت كل من الجزائر و السعودية بالأزمة المالية هذا التأثر الذي ظهر خلال سنة 2009 بانهيار مفاجئ في رصيد الميزان الكلي إلى أدنى مستوياته حيث انخفض إلى 3600 مليون دولار في الجزائر، بينما سجل ميزان المدفوعات السعودي عجزا بقيمة 32639 مليون دولار أمريكي .

بالتالي فان رصيد ميزان المدفوعات يتحدد بالأساس في الدول المصدرة للنفط برصيد الميزان التجاري .

الشكل رقم 01-2: العلاقة بين ميزان الحساب الجاري و ميزان المدفوعات في بعض الدول النامية

الامـارات

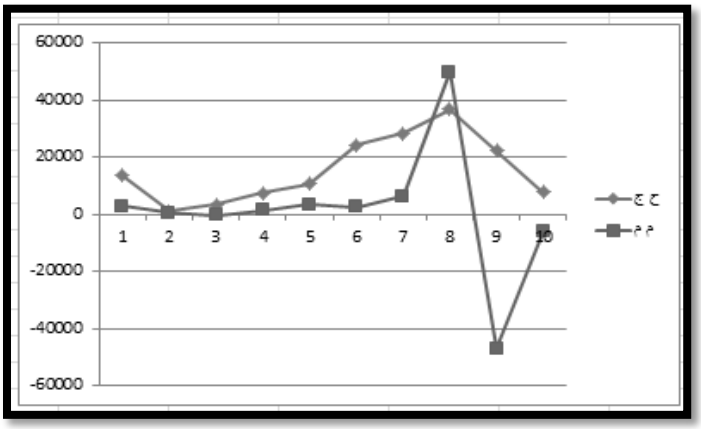

الاردن

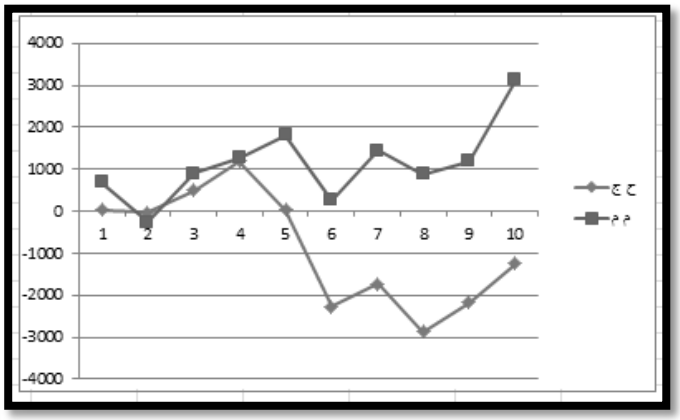

مصر

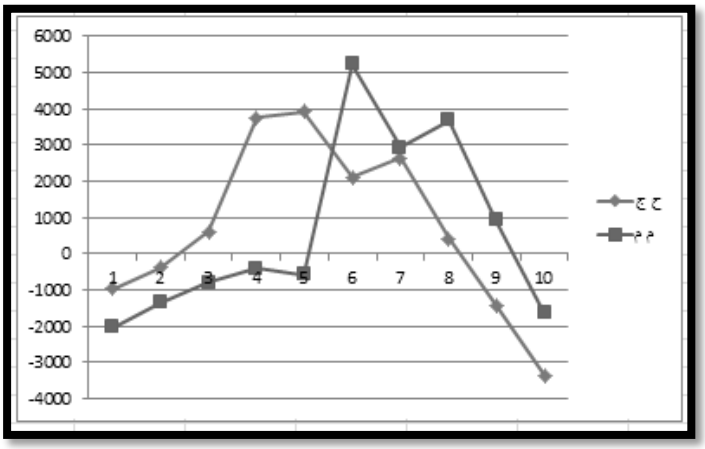

المصدر:من اعداد الطلب بناء على معطيات الجدول رقم 03.

من خلال ملاحظة تطور الحساب الجاري مقارنة بالميزان الكلي لكل من الامارات، الأردن و مصر باعتبارهم دول تعتمد على جانب الخدمات و السياحة لتحقيق فوائض في ميزان المدفوعات .

فقد عرف ميزان المدفوعات هو الآخر في هذه الدول تذبذبات بين الزيادة و الانخفاض من سنة لأخرى لاعتبارات سياسية و اقتصادية فمثلا الاقتصاد الاماراتي يعتبر أكثر استقرارا و ثباتا في رصيد الميزان الكلي باستثناء ما حدث في 2008، حيث كانت من الدول الأوائل تأثرا بالأزمة مع بدايتها في 2007 حيث عرف ميزان المدفوعات تقهقرا في 2008 إلى 46967 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2007 أين سجل فائض بـ 49793 مليون دولار أمريكي، لارتباط تعاملاتها مع المؤسسات الأجنبية حيث تعتبر جنة ضريبية و مركز استثماري ممتاز، هذا الانفتاح جعلها في دائرة الدول الأسرع تضررا.

نفس الملاحظة تقريبا يمكن تسجيلها في كل من مصر و الأردن فيما يخص تأثير الميزان الجاري على الميزان الكلي حيث تعتبران من الدول التي تعتمد على المؤسسات الاستثمارية المصغرة و

الخوصصة في سبيل تحسين مجال الخدمات، حيث يعتبر الاقتصاد الأردني أكثر استقرارا من الاقتصاد المصري الذي عرف هبوط و تراجع حاد في رصيد الميزان الكلي بين الفترتين 2007 و 2009، مسجلا تراجعا من 3687 مليون دولار في 2007 إلى عجز بـ 1635 مليون دولار مع نهاية 2009.

فيمكن ابراز أهم النقاط التي تمتاز بها موزاين المدفوعات في الدول النامية و بشكل عام:

– عدم استقرار أرصد ميزان المدفوعات: أي عدم وجود التنويع بين الفائض و العجز فنجد مثلا ميزان المدفوعات الجزائري يحقق فوائض مستمرة مما يتسبب في زيادة معدلات التضخم، و بين العجز المزمن كما هو الحال لمصر مثلا من الفترة 2006 إلى 2009 و هو ما يؤثر على الاقتصاد ككل و يثقل كاهله بالاستدانة و انخفاض في قيمة العملة مقابل العملات الأخرى و هذا بحد ذاته مشكل آخر.

– الاعتماد على الميزان التجاري لتغطية الواردات فيما يخص الدول النفطية: فالدول التي تحقق فوائض نتيجة ارتفاع معدلات التغطية (الصادرات مقابل الواردات)، تتحقق هذه الفوائض بسبب ارتفاع أسعار النفط مثلا في الجزائر و ليس بفعل هيكل صادرات متنوع.، مما يجعلها في المستقبل مهددة بالاستدانة في حال انهيار أسعار المحروقات و هو ما يمكن لمسه في منحني كل من الجزائر و السعودية.

– العجز المستمر و ضعف الصادرات ناتج عن ضعف الهيكل الانتاجي: حيث أن أغلب الدول النامية لا تملك صناعات قوية أو تكنولوجيا موجهة للتصدير بل تعتمد على التخصص في المنتجات الزراعية، أو على جانب الخدمات، و هو ما يمكن اعتباره صادرات موجهة و ليست متنوعة مما يجعل الدول التي لا تملك تخصص في الصادرات مهددة بالعجز نتيجة عدم قدرة صادراتها على مواجهة الزيادة في الواردات.

– غياب التوازن بين الصادرات و الواردات نتيجة التبعية الاقتصادية و ضعف المنافسة مع الخارج: كما ذكرنا سابقا فإن جل الدول النامية تعتمد على التخصص في الصادرات و هو ما يخلق نوع من الاختلال بين تنوع الواردات و تخصص الصادرات هذا ما يؤدي إلى غياب التوازن بين هيكلي الميزان التجاري.

فمثلا لبنان و مصر تعتمد على الخدمات السياحية كمصدر أساسي لجلب العملة الصعبة، بالإضافة إلى توجه لبنان نحو الخوصصة و بناء مؤسسات صغيرة و متوسطة استثمارية.

و يمكن تفسير ذلك بالتبعية الاقتصادية لعدم امتلاك التكنولوجيا، و ضعف الانتاج المحلي المحدود على منافسة الانتاج الاجنبي المتاح بجودة أكثر.

المطلب الثالث:

واقع ميزان المدفوعات الجزائري

يمتاز ميزان المدفوعات الجزائري بجملة من النقائص و الاختلالات منها ما هو هيكلي و الآخر ناتج عن تأثيرات خارجية، فمن أسباب عدم استقرار ميزان المدفوعات الجزائري ما هو سياسي بتأثره بالوضع الغير مستقر و خاصة ما يعرف بالعشرية السوداء و منها ما هو موروث من بقايا الاستعمار و المتمثل في بنية تحتية مهدمة و اقتصاد هش و غيرها.

و بالتالي فالاقتصاد الجزائري يتأثر كغيره من الاقتصادات الناشئة بالعلاقات الخارجية، الغير متكافئة ما بين دول صناعية كبرى و أخرى نامية و ما يترتب عنه من تبعية و يمكن ابراز أهم خصائص ميزان المدفوعات الجزائري في النقاط التالية:[1]

– **عدم استقرار أسعار الصادرات:** تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، و بالتالي تخلق خصائص العرض و الطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، و ذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، و مستوى التشغيل و الاستهلاك و الادخار و الاستثمار، و على حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد – في المدى الطويل – على قدرتها على التصدير، كما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، و ذلك باعتبار أن تيارات دخول و خروج رؤوس الأموال و عوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

[1]- جميلة الجوزي ، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مقالة منشور في مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد11، سنة 2012، ص،ص،229،230.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات و ذلك استجابة للضرورة التنموية و لإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، و يتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات. و بما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات، أما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات، و هذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، و هكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.

– انخفاض معدل التبادل الدولي: يعرف التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات و أسعار الواردات و يمكن تلخيص اسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي [1]:

– مرونة الطلب على السلع الأولية.

– المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

– اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية و السلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، و من ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ضعف القاعدة الانتاجية: تتسم القاعدة الانتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع و بالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها، كما سبق الاشارة إلى ذلك و بالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي او الدولي.

و يترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، و هي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الاسعار و الطلب العالميين على هذه المواد، كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على صناعة خفيفة، و هكذا فإن انتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه و الانخفاض الكبير في معدلات الانتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية.

[1]- جون هدسون و مارك هنري ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، ترجمة طه عبد الله منصور و محمود عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ، الرياض ، 1987، ص 665، نقلا عن الجوزي جميلة ، مرجع سابق .

إن اختلال ميزان المدفوعات الجزائري هو اختلال ذو طبيعة هيكلية يعكس الإختلال الهيكلي للاقتصاد الذي أولى أهمية مفرطة لقطاع الهيدروكاربونات في تسير دوالبيه، إلى جانب اعتماده الكبير على القروض في عملية التمويل وما يترتب عليها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات من خلال تسديد أصل الدين وفوائده، الشيء الذي يزيد من حدة العجز في ميزان المدفوعات وذلك في ظل ضعف في الاستثمارات الأجنبية لمباشرة و غياب سوق لرؤوس الأموال وسوق الصرف[1].

[1]- موقع ستار تايمز، بتصرف ، http://www.startimes.com/?t=14026085، تاريخ التصفح : 2015/03/14 على الساعة 17.25.

المبحث الثالث:

الدراسات السابقة للسياسة التجارية و ميزان المدفوعات

تعتبر هذه الدراسة مكملة لسلسلة من الدراسات التي تناولت السياسة التجارية في الدول النامية، و الجزائر بشكل خاص، فباعتبار نقص الدراسات التي ركزت على أدوات السياسة التجارية في الجزائر فقد ارتأينا اختيار الدراسات التي تتقاطع مع موضوعنا بشكل جزئي أو عام، و قد جمعنا أهم هذه الدراسات في المواضيع التالية:

المطلب الأول:

تقديم الدراسات السابقة

رصدنا عدة دراسات تتقاطع مع موضوع بحثنا في معالجة أدوات السياسة التجارية و تأثيرها على ميزان المدفوعات سواء في الجزائر أو على مستوى الدول النامية .

الفرع الأول: دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر

الموضوع عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، للباحث زايد مراد [1]، حيث تطرق الباحث لأهمية قطاع الجمارك و الوحدة الأساسية –التعرفة الجمركية – في الدور الاقتصادي الذي تلعبه مع تبني الجزائر لاقتصاد السوق، حيث حاول الباحث معالجة الاشكالية التالية: "ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمارك الجزائرية في ظل نظام اقتصاد السوق و الذي يتماشى مع الظروف الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري ؟".

بالتالي الهدف من الدراسة هو تقييم أداء الجمارك و التعرفة الجمركية أمام معطيات اقتصادية جديدة و أكثر حرية للتجارة الخارجية مما يمكن أن يضعف من هذه الوسيلة باعتبارها كانت من أدوات السياسة التجارية الأكثر فاعلية في الاقتصاد الجزائري قبل التحرير التدريجي.

نتائج الدراسة

افرزت الدراسة عدة نتائج تتعلق أساسا بالتعرفة الجمركية في ظل اقتصاد السوق من جهة و سعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى تتمثل في:

– ان انتقال الاقتصاد الجزائري من المخطط نحو اقتصاد السوق يبين وجود تغيرات جذرية عميقة الأمر الذي يتطلب جهد كبير و مستمر على المستوى الكلي و الجزئي.

[1]- زايد مراد ، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق** ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،2006.

– تطبيق نظام اقتصاد السوق في الجزائر يتطلب تحقيق عدة شروط من أهمها تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، صرامة الميزانية، تشجيع الاستثمار، الخوصصة و غيرها.

– ان الجزائر تسعى لتحرير السياسات التجارية الخارجية من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تتبناه و بطبيعة الحال فإن هذا التوجه يتواءم مع توجهات اتفاق الشراكة و المنظمة العالمية للتجارة المتصلة بالسياسات التجارية.

– عند تطبيق محتوى الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سيترتب على ذلك انخفاضات في الايرادات الجمركية بصفة خاصة نتيجة للتخفيضات التعريفية التي نصت عليها كلا الاتفاقين، و التي تمثل النسبة الأكبر من ايرادات الدولة.

الفرع الثاني: واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية

الدراسة عبارة عن ورقة بحثية مقدمة طرف الباحث زروق جمال الدين[1]، حيث تهدف إلى ابراز أشكال السياسات التجارية المنتهجة من طرف الدول العربية، و دورها في تفعيل مشاركة اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي، و كذا امكانية الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة و البيئة التي يوفرها الاندماج الجديد، خاصة في ظل تحرير التجارة من القيود و الاجراءات الجمركية وعراقيل الاستيراد و التصدير .

فجاءت الدراسة لتعالج الاشكال الأساسي و المتمثل في دور سياسات التجارة الخارجية العربية في الدول العربية في احداث مشاركة فاعلة للاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة لجملة من النتائج حيث يرى الباحث أن الخيارات الحسنة للسياسات التي يتعين تبنيها لتتماشى مع القواعد و الضوابط الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة تتميز بكونها تعزز عملية الاصلاح الاقتصادي في الداخل و تكسبه المصداقية و الشفافية اللازمتين للاستغلال الأمثل للفرص المتاحة في البيئة التجارية الجديدة .

– اصلاح الأنظمة التجارية في الدول العربية يهدف لتحسين قدرة صادراتها على التنافس في الأسواق العالمية .

[1]- زروق جمال الدين ، واقع السياسة التجارية العربية و آفاقها في ظل اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الأول ، ديسمبر ، 1998.

– التزام الحكومات العربية بعدم التراجع عن مواصلة تنفيذ الاجراءات و الضوابط التي تعهدت بها للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

– أما الخيارات السيئة للسياسات التجارية الاعتماد على الأفضليات التجارية و المعونات الاقتصادية التي تمنحها الدول الصناعية باعتبارها غير منتهية في يوم ما .ما يجعل دول المستفيدة عرضة لتقلبات اقتصاد الدول المانحة .

الفرع الثالث: تحرير التجارة الخارجية و انعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2000

الموضوع عبارة عن مذكرة تخرج مقدمة من طرف الطالب العيدي خليفة [1]، حيث عالج الباحث اشكالية تحرير التجارة الخارجية و انعكاسها على ميزان المدفوعات الجزائري، من خلال طرحه للإشكالية الأساسية و المتمثلة في: ماهي انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على تطور ميزان المدفوعات الجزائري؟.

فالجزائر من خلال سعيها للاندماج الدولي و الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة تبنت مشروع تحرير التجارة الخارجية مما ألقى بضلاله على ميزان المدفوعات، و هذا ما حاول الباحث التطرق له من خلال دراسة تحليلية لهيكل ميزان المدفوعات الجزائري.

فانطلق الباحث من الفرضيات التالية:

– ان وضعية ميزان المدفوعات تتوقف بدرجة كبيرة على تحسين العمليات الجارية و العمليات الرأسمالية .

– ان هناك نوعين من السياسات التجارية هما سياسة الحماية و سياسة الحرية و أن لهما علاقة وطيدة بميزان المدفوعات.

– ان سياسة تحرير التجارة الخارجية تؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

نتائج الدراسة

من خلال دراسة الباحث التحليلية لهيكل ميزان المدفوعات الجزائري خرج بعدة نتائج تتمثل أساسا في النقاط التالية:

[1]- العيدي خليفة ، تحرير التجارة الخارجية و انعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2000، مذكرة تخرج ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2001،2002.

- هناك نوعين من السياسات التجارية هما السياسة الحماية التجارية من خصوصيات النظام الاشتراكي أما سياسة الحرية فهي من خصوصيات اقتصاد السوق.
- يرتبط ميزان المدفوعات ارتباطا وثيقا بالسياسة التجارية .
- خلال مرحلة احتكار التجارة الخارجية ازداد العجز في ميزان المدفوعات، و ارتفعت المديونية الخارجية ارتفاعا شديدا .
- ان سياسة التخفيض في قيمة العملة الوطنية التي تمت في اطار الاتفاقات الاستعدادية الائتمانية خلال الفترة 90-1994 لم تظهر آثارها على الواردات.
- ان حصة دول المغرب العربي من المبادلات ضعيفة جدا، مما يجعل امكانية التكتل صبة المنال.

الفرع الرابع: أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، حالة الجزائر

الموضوع عبارة عن دراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، للطالب بالحبيب عبد الكامل تحت عنوان أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري[1].

تناولت الدراسة انعكاس تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري في ظل سعيها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و ما يترتب عن ذلك من تحرير للمبادلات التجارية و فك القيود و العراقيل التي كانت في الماضي القريب وسيلة رقابة و حماية للاقتصاد الجزائري.

هذا ما ترك بعض الانطباعات و التحفظات من قبل الجزائر في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى عدة نقاط بخصوص وضع الميزان التجاري الجزائري و خاصة في حالة تبنية التحرير الكامل للتجارة الخارجية و تتمثل أهم النقاط في:

- الميزان التجاري سيتعرض لنوع من الاختلال و العجز نتيجة عدم قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الاجنبية، مما يحدث فرق بين الصادرات و الواردات و عدم قدرة الصادرات على تمويل الواردات يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.
- كشفت ازمة 1986 هشاشة الاقتصاد الجزائري و أن المشاكل التي يعاني منها هيكلية، ذلك أنه و بانهيار أسعار النفط انهارت عائدات الصادرات الجزائرية، فتوجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، و التي ركزت على ضرورة تحرير الاقتصاد و التوجه نحو اقتصاد السوق.

[1]- بالحبيب عبد الكامل ، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري** ، حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير مصححة ، جامعة غرداية، 2011.

– قامت الجزائر بجملة من الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية تهدف إلى تحريره تدريجيا و عبر مراحل انتهت سنة 1994، و من أجل تعديل هيكل التجارة الخارجية في الجزائر قامت الدولة بسن قوانين تشجع المؤسسات العاملة في مجال التصدير للرفع من قدراتها التنافسية في ظل التحرير، كما قامت بإنشاء مؤسسات لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– الميزان التجاري صار يحقق فائضا مستمرا في رصيده لصالح الجزائر، إلا أن ذلك لا يعود إلى تمكن السلع الجزائرية من اختراق الأسواق الدولية و انما لارتفاع أسعار النفط و ارتفاع قدرات الجزائر الاستخراجية و التصديرية له.

– تحرير التجارة الخارجية أغرق السوق بالمنتجات الاستهلاكية الأجنبية، في ظل عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على المنافسة، مما جعل الجزائر سوقا مفتوحا لتصريف المنتجات الأجنبية.

الفرع الخامس: انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994

الدراسة عبارة عن ورقة بحثية مقدمة من طرف " فلة عاشور"، لمجلة العلوم الانسانية لجامعة محمد خيضر [1].

تهدف الدراسة إلى ابراز تأثير تحول السياسات التجارية في الجزائر على أداء التجارة الخارجية و ذلك مع تبني الجزائر لإصلاحات في سياساتها و توجهها نحو اقتصاد السوق، و في ظل ضعف الجهاز الانتاجي للجزائر أمام المنافسة الأجنبية، كان لزاما على الدولة التدخل من أجل اعادة توجيه أدوات السياسة التجارية و ذلك وفقا لما أقرته برامج صندوق النقد الدولي من جهة و من جهة أخرى محاولة قطع أشواط هامة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

بالتالي جاءت الدراسة لتعالج الاشكالية التالية:" ما هي التغيرات التي عرفتها أدوات السياسة التجارية الجزائرية في ظل برنامج صندوق النقد الدولي ؟ و ما هي انعكاسات هذه التغيرات على التجارة الخارجية الجزائرية ؟.

قامت الدراسة على فرضيتين أساسيتين:

– عملت السياسية التجارية المتبعة على تكثيف الواردات الاستهلاكية.

– تحرير التجارة ينشط الانتاج المحلي من خلال تنمية الصادرات خارج المحروقات.

[1]- فلة عاشور ، **انعكاسات السياسية التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر ، منذ 1994** ، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 24، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، مارس 2012 ، ص 485.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى الخروج بعدة ملاحظات:

- أهم السلع التي تستوردها الجزائر هي سلع التجهيز و المنتجات النصف مصنعة، أما بخصوص السلع الاستهلاكية فقد عرفت تراجعا انعكاسا لمجموعة الاجراءات المتخذة لترشيد الواردات كقرار منع منح القروض الاستهلاكية و ما ترتب عنه من تراجع ملحوظ في الواردات.
- على مستوى جهود التعاون و تحرير التبادل التجاري الاقليمي للجزائر:
- لايزال الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر ففيما يخص الواردات (فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، اسبانيا)، و من جانب الصادرات (ايطاليا، اسبانيا، فرنسا) و بالرغم من هذا لم يدعم الاتحاد الأوروبي لموقف الجزائر في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة.
- التبادل التجاري الجزائري العربي ضعيف جدا، و الأثر الأولي من انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل التجاري الحر هو زيادة الواردات و انخفاض الصادرات إليها.
- تبين مؤشرات التجارة الخارجية أن الواردات الجزائرية مرتبطة بالمداخيل النفطية.
- الجزائر و في ظل انفتاح تدريجي و حذر للسوق المحلية، و في ظل مختلف أشكال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، و خلال مدة طويلة نسبيا لم تحقق النمو المناسب لهذه الصادرات، و لم تحقق قطاعات منتجة تعبر عن مستوى الموارد المتاحة.

المطلب الثاني:

العلاقة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

تناولت الدراسة أحد أهم أدوات السياسة التجارية و أكثرها استعمالا و تأثيرا نظرا لبساطته و وضوحه و هو التعرفة الجمركية، حيث شملت الدراسة على تقييم الادارة الجمركية في مختلف مراحل تطور السياسة الجزائرية من المخطط نحو السوق.

و في ظل الاتفاقات و العلاقات الخارجية فيميل الأمر إلى تبني نظام أكثر حرية و هو ما يترتب عنه تبسيط الاجراءات الجمركية و هو ما يعبر عن تقزيم دور التعرفة الجمركية كأداة تحكم في المبادلات الدولية.

و الموضوع يلتقي مع بحثنا في كونه عالج أداة من أدوات السياسة التجارية و اثرها في ظل اقتصاد السوق و هو مجال دراستنا.

لكن الموضوع مبتور من بقية الأدوات التجارية من خلال تركيز الباحث على قطاع الجمارك، هذا من جهة و من جهة أخرى لم يتطرق الباحث إلى انعكاس هذا التوجه الجديد على ميزان المدفوعات الجزائري مباشرة.

الدراسة الثانية:

تطرقت الدراسة إلى أشكال السياسات التجارية المستخدمة في الدول العربية، حيث تعاني هذه الدول من ضعف في الاقتصاديات المحلية مما يجعلها أمام خيار الحماية التجارية، غير أن ضغوط المنظمات و الهيئات الدولية حتمت عليهم التوجه نحو التحرير الذي لا يخدم مصالحهم .

فالدراسة إذا تطرقت إلى تأثير أدوات السياسة التجارية من سياسة التصدير و الاستيراد و الضرائب الجمركية على التبادل الدولي و البيني العربي . حيث حاول الباحث ابراز مكانة التجارة العربية أمام التجارة العالمية .

فالدراسة تتقاطع بشكل كبير مع موضوع بحثنا و خاصة باعتبارها تناولت بالافراد أدوات السياسة التجارية و لكن على الدول العربية على عكس موضوعنا الذي خصصنا للدول النامية من خلال تمثيل الجزائر كأحد أضلاعها .

الدراسة الثالثة:

ان الموضوع الذي يتناول تحرير التجارة الخارجية هو منظور آخر لسياسة اقتصاد السوق و بالتالي فالباحث حاول قراءة و تطور ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري و كذا تطور المديونية الخارجية في ظل التحرير .

فقسمت الدراسة إلى مرحلتين الأولى 1990-1995 و الثانية 1995-2000، فالمرحلة الأولى عرفت خروج الجزائر من المديونية مع استفادتها من تطور اسعار النفط و اتباعها سياسة تخفيض العملة مما أدى إلى ظهور عجوزات في رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

أما الفترة الثانية فعرف فيها ميزان المدفوعات نموا في رصيده و تسجيل فوائض هامة خاصة مع نهاية 1998 و بداية ثورة أسعار المحروقات .

تتقاطع الدراسة مع موضوع بحثنا كون أنها تناولت بالتفصيل السياسة التجارية و أثرها على ميزان المدفوعات، و لكن طريقة الدراسة تختلف عن طريقتنا في معالجة الاشكالية، حيث تطرق الباحث إلى قراءة في تطور أرصدة ميزان المدفوعات دون الخوض في تحليل انعكاس أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات .

الدراسة الرابعة:

عالج الباحث اشكالية تحرير التجارة الخارجية و أثرها على الميزان التجاري الجزائري من خلال قراءته لمختلف مكونات الميزان التجاري الجزائري، و توزيع أهم الصادرات و الواردات حسب الصنف و حسب التوزيع الجغرافي و الهيكل السلعي، و بالتالي عدم اعتماده على أدوات الدراسة القياسية لا يعطي نتائج مضمونة، ضف إلى ذلك النتائج عبارة عن قراءات للمعطيات الاقتصادية الخاصة بميزان التجاري و أرصدته و توقعات شخصية، فالباحث تناول بالتحليل و التعليق على واقع الميزان التجاري الجزائري.

و الدراسة تتقاطع مع موضوعنا في كون الباحث تطرق لأدوات السياسة التجارية بشكل عام و تطرق للتحول في مسار السياسة التجارية الجزائرية من الحماية نحو التحرير التدريجي ثم اقتصاد السوق.

و لم يتطرق الباحث لأهم أدوات السياسة التجارية المستعملة في الجزائر و اكتفى بتطور الميزان التجاري الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية.

الدراسة الخامسة:

أثبتت الدراسة أن الجزائر لم تستغل الفوائض المالية المحققة جراء تطور أسعار النفط، بل بالعكس فشلت في ايجاد قطاع انتاجي يحل محل قطاع المحروقات خاصة مع توجهها نحو الانفتاح التدريجي، و ما يرافقه من دخول استثمارات جديدة لا تجد المنافسة المحلية ما يخلق جو من اللااستقرار و التبعية الاقتصاديين.

من جانب أخر تتقاطع هذه الدراسة مع موضوعنا في جوانب عدة كونها تركز على تأثير السياسة التجارية على التجارة الخارجية و بالتالي التوازن الخارجي و هو ما يمس بشكل مباشر الميزان التجاري، و لكن الدراسة تناولت الموضوع بشكل سطحي و عام و لم تتطرق لتفعيل دور أدوات السياسة التجارية في اعادة التوازن بين الفوائض المحققة في الصادرات و ما يقابلها من زيادة في الواردات.

فالدراسة ركزت على الاتفاقات الثنائية و المتعددة الأطراف التي أبرمتها الجزائر في ظل سعيها نحو تفعيل سياسة تجارية ناجعة و فعالة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة التجارية تعبر عن مجمل الاجراءات و السياسات الكمية و الفنية و السعرية التي يراد بها التحكم في التجارة الخارجية و تحقيق أهداف سياسية و اقتصادية و اجتماعية و استراتيجية معينة.

تعتبر السياسة الجمركية أكثر الوسائل نجاعة نظرا لارتباطها الوثيق بمجمل حركيات التجارة الخارجية.

في ظل توصيات المنظمة العالمية للتجارة، فإن هذه الأخيرة تدعو لتحرير التجارة من كل الاجراءات التي تمنع المنافسة الفعالة و تعرقل التبادل الدولي، و ذلك من خلال جملة من التوصيات.

الجزائر من خلال الاصلاحات الاقتصادية و التي مست السياسة التجارية و تحولت بذلك من الاحتكار إلى التحرير فإنها قد أبانت لا شك عن استعدادها و رغبتها في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الذي يعتبر ضرورة ملحة من أجل الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية و الاحتكاك بالمؤسسات الكبرى و بالتالي تطوير السوق المحلي و المؤسسات الوطنية .

هذا التوجه الجديد و الانتقال في السياسات التجارية قد خلف آثار على ميزان المدفوعات، إذ ينتظر منه العمل على استقرار ميزان المدفوعات من خلال احداث التوازن بين الصادرات و الواردات، خاصة إذا علمنا أن هيكل الواردات الجزائري ثابت بعكس الصادرات التي تعاني من غياب صناعة ثقيلة أو مجال زراعي يمكن أن يحل محل المحروقات في المستقبل القريب.

الفصل الثاني

تقييم فاعلية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2012

تمهـــيد

تستخدم الجزائر كغيرها من الدول النامية أدوات مختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسة التجارية، و تنويع هذه الأدوات ضرورة تمليها الوقائع الاقتصادية و السياسية و كذا سياسات تنتهجها الدولة في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية و توازن ما بين الانتاج المحلي و الخارجي و بالتالي التوازن ما بين الصادرات و الواردات عن طريق تكييف كل الوسائل بغية تشجيع الصادرات و تنويعها من جهة و من جهة أخرى اشباع السوق المحلي بمختلف السلع المستوردة.

و في هذا الفصل سنتناول أهم ادوات السياسة التجارية المستخدمة في الجزائر و كذا تأثير هذه الأدوات على توازن ميزان المدفوعات، و قد اخترنا الفترة 1990–2012 نظرا لانتقال الجزائر من سياسة التحرير التدريجي إلى سياسة اقتصاد السوق تحضيرا لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول:

الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث لطريقة اجراء الدراسة و أهم الادوات المستخدمة في جمع البيانات المتعلقة بأدوات السياسة التجارية في الجزائر، و كذلك الطرق و الوسائل المستعملة في معالجة معطيات و متغيرات الدراسة.

المطلب الأول:

طريقة اجراء الدراسة

تعتبر طريقة معالجة الاشكالية المطروحة أهم جزء في بحثنا، نظرا لأنها تمثل الجسر بين الفرضيات و النتائج، لذا لا بد من استعمال الطريقة الأمثل و الأصلح لمعالجة المعطيات المجمعة.

باعتبار موضوع بحثنا هو تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية حالة الجزائر، فلا بد أولا من تحديد طبيعة المعطيات و المتمثلة في أدوات السياسة التجارية، حيث تعتبر معطيات نوعية و بالتالي فالدراسة تميل إلى الجانب التحليلي أكثر منه القياسي.

فالسياسة التجارية هي كما رأينا سابقا جملة من الأدوات السعرية و الكمية و الفنية، فهي تمثل اجراءات و اتفاقات الغرض منها خدمة الاقتصاد الوطني، و الجزائر في ظل سعيها إلى الانفتاح الخارجي، كان لزاما عليها تحرير التجارة الخارجية من القيود و الاجراءات المعيقة للتبادل الدولي.

فموضوع الدراسة يتمثل في قراءة تأثير هذه الاتفاقيات والاجراءات على توازن ميزان المدفوعات الجزائري.

و في ظل غياب المعطيات الكمية باستثناء معدلات التعريفة الجمركية و التي تعبر عن نسب معدلات تفرض على الصادرات و الواردات.

بالتالي سنلجأ في معالجة موضوع الدراسة إلى قراءة و تحليل لانعكاس هذه الأدوات و المتعلقة بالسياسة التجارية على ميزان المدفوعات و سنركز على الميزان التجاري، نظرا لارتباط هذه الأدوات بالصادرات و الواردات.

كما سنحاول دراسة مدى ارتباط التعريفة الجمركية بميزان المدفوعات من خلال تقدير العلاقة بينها و بين الواردات نظرا لفرض تأثر هذه الأخيرة بتغيرات في معدلات التعريفة الجمركية.

الفرع الأول: تحديد الاطار المكاني و الزماني للدراسة

موضوع الدراسة هو تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية، حالة الجزائر للفترة 1990-2012.

و بالتالي فقد تم اختيار الجزائر كعينة من الدول النامية و التي خطت خطوات هامة نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و باعتبارها تملك مؤهلات اقتصادية و حتى تموقع جغرافي استراتيجي.

أما فترة الدراسة فقد تم حصرها بين 1990 و 2012 و هي فترة عرفت فيها الجزائر تبني اقتصاد السوق و التوجه نحو التحرير التام للتجارة الخارجية من القيود و الاجراءات التي تعيق المنافسة التامة.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة و طرق جمعها

تتمثل متغيرات الدراسة في تحديد أدوات السياسة التجارية المستخدمة في الجزائر و ملاحظة تأثير هذه الأدوات على ميزان المدفوعات.

أولا: التعريفة الجمركية

تعتبر الرسوم الجمركية مجموعة القواعد و المعدلات الضريبية و التي تفرض على السلع العابرة للحدود سواء مستوردة أو مصدرة، و الجزائر كغيرها من الدول تعمد على فرض مجموعة من الرسوم على السلع المستوردة و تختلف هذه النسب حسب طبيعة السلع.

فتجمع ما بين الحماية من خلال فرض رسوم على سلع منافسة لسلع محلية و من المحتمل أن تؤثر بالسلب في حال دخول البلاد و تعمل على القضاء عليها من خلال توجه المستهلك الجزائري إلى السلع الأجنبية ذات الجودة العالية مقارنة بالسلع المحلية.

و ما بين التشجيع التصدير أو الاستيراد من خلال منح بعض الامتيازات و التخفيضات في الرسوم الجمركية على السلع المراد دخولها و التي يحتاجها السوق المحلي نظرا لندرتها أو أهميتها.

من جهة أخرى تشجيع بعض المنتجات المحلية على التصدير من خلال منحها اعفاءات جمركية تساعدها على المنافسة الخارجية و بالتالي تشجيع الصادرات.

فالدولة تحاول من خلال التعريفة الجمركية تحقيق هدفين أساسيين [1]:

- هدف مالي يتلخص في الحصول على موارد للخزينة.
- هدف اقتصادي يتجلى في حماية الانتاج الوطني.

[1]- محمد خالد الحريري، و آخرون، **اقتصاديات المالية العامة و التشريع الجمركي**،منشورات جامعة دمشق،2006، ص 355.

و نظرا لارتباط الجزائر بالسوق الدولي و الأشواط الهامة التي قطعتها الجزائر في سبيل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كان لزاما عليها تحرير التجارة من القيود التي تمنع المنافسة التامة مما استوجب اعادة النظر في التعريفة الجمركية في الجزائر من خلال القيام بجملة من الاصلاحات، و ذلك بموجب المرسوم 241/91 المؤرخ في 20 جانفي 1991[1].

التعريفة الجمركية 1992:

حسب قانون المالية لسنة 1992[2] رقم 91-25 المؤرخ في 1991/12/18، تم تعديل معدلات التعريفة الجمركية من 19 معدل سنة 1982 إلى 6 معدلات فقط في 1992 و تتمثل في:

- تفرض من الاعفاء إلى 7% معدلات بسيطة على الواردات من المواد الأولية.
- تفرض معدلات متوسطة من 15% إلى 25 % على المنتجات نصف مصنعة.
- تفرض معدلات مرتفعة 40% إلى 50% على المنتجات النهائية.

و بالتالي أصبحت المعدلات: 3%، 7%، 15%، 25%، 40%، 60%.

التعريفة الجمركية 1996 [3]:

في اطار المشاورات و الاتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية، أعيدت هيكلت المعدلات من جديد بموجب قانون 95-27 المؤرخ في 1995/12/30، و المتضمن قانون المالية لسنة 1996، حيث أصبحت تشمل على 6 معدلات: 03%، 07%، 15%، 25 %، 40 %، 50 %.

حيث تم الغاء معدل 60% الوارد في المادة 138 من القانون 91-25 المؤرخ في 1991/12/18 و تعويضه بمعدل 50% [4].

التعريفة الجمركية 1997:

حسب الأمر 96-31 المؤرخ في 1996/12/30 و المتضمن قانون المالية لسنة 1997، فقد عرفت التعريفة الجمركية تخفيض في المعدلات من 6 إلى 4 معدلات تحدد نسبها كالتالي: 5%، 15%، 25%، 45%.

[1].- الجريدة الرسمية 36 لسنة 1991
[2]- م 138 من قانون المالية 1992.
[3]- زايد مراد، مرجع سابق، ص 276.
[4]- الجريدة الرسمية رقم 82 لسنة 1995، م 140، ص 49.

التعريفة الجمركية 1998:[1]

بموجب القانون رقم 97-02المؤرخ في 1997/12/31 و المتضمن قانون المالية لسنة 1998، و في المادة 49، تعدل المادة 138 المعدلة من القانون 91-25 المؤرخ في 1991/12/18 و المتضمن قانون المالية لسنة 1992، كما يلي: "تؤسس تعريفة جمركية جديدة تحدد نسبتها كما يأتي: 3%، 15%، 25%، 45%.[2]

التعريفة الجمركية 1999:

بموجب القانون رقم 98-12 المؤرخ في 1998/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1999، تم تعديل معدلات التعريفة الجمركية حيث مس التعديل نسبة 3% لترتفع إلى 5% مرة أخرى فتصبح المعدلات: 5%، 15%، 25%، 45% [3].

التعريفة الجمركية 2001:

بموجب القانون 01-12 المؤرخ في 2001/07/19، و المتضمن قانون المالية لسنة 2001، تم إلغاء المعدل 45% و تعويضه بالمعدل 40% مع الحفاظ على بقية المعدلات الأخرى، فتصبح المعدلات كالتالي: 5%، 15%، 25%، 40%.

التعريفة الجمركية 2002:

بموجب الامر 01-02 المؤرخ في 2001/08/20، فقد تم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية من 4 معدلات إلى 3 معدلات مع الغاء المعدل العالي 40% و دمجه مع المعدل 25% في معدل جديد30% حيث أصبحت المعدلات: 5%، 15%، 30%.

من خلال ما سبق فإن الجزائر و طوال فترة الاصلاحات الجمركية قامت بتخفيض معدلات التعريفة الجمركية عبر مراحل خلال الفترة 1992-2002 و هو ما يتماشى مع سياسة اقتصاد السوق و توصيات المنظمة العالمية للتجارة.

و يمكن تلخيص مجمل التطورات التي مرت بها التعريفة الجمركية في الجدول التالي:

[1]- زايد مراد، مرجع سابق، ص 277.
[2]- الجريدة الرسمية رقم 89 لسنة 1997، ص 21.
[3]- الجريدة الرسمية رقم 98 لسنة 1998، ص 20.

الجدول رقم 04: مراحل تطور معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر 1992-2002

السنوات / المعدلات	1992	1996	1997	1998	1999	2001	2002
1	% 3	%3	%5	%3	%5	%5	%5
2	%7	%7	%15	%15	%15	%15	%15
3	%15	%15	%25	%25	%25	%25	%30
4	%25	%25	%45	%45	%45	%40	-
5	%40	%40	-	-	-	-	-
6	%60	%50	-	-	-	-	-
المعدل السنوي	%25	%23.33	%22.5	%22	%22.5	%21.25	%16.66

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

الحصيلة الجمركية:يمثل الجدول التالي تطورا للحصيلة الجمركية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 05: الحصيلة الجمركية في الجزائر للفترة 1992-2012 الوحدة: مليار دينار

السنوات	الحصيلة الجمركية	السنوات	الحصيلة الجمركية
1990	-	2002	230.242
1991	-	2003	261.443
1992	59	2004	281.794
1993	54	2005	310.979
1994	84.6	2006	283.995
1995	132.6	2007	343.298
1996	135.7	2008	439.545
1997	132	2009	460.212
1998	140	2010	492.502
2000	161.381	2011	578.642
2001	182.576	2012	792.847

المصدر:- المعطيات من الفترة 1992-1998 مستخرجة من المديرية العامة للجمارك *

- المعطيات من الفترة 2000-2012 مستخرجة من الموقع الالكتروني للمديرية العامة للجمارك[1]

* المعطيات تم استخلاصها من أطروحة دكتورا ، زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 283.

[1]- الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك الجزائري، **www.douane.gov.dz** تاريخ التصفح: 2014/04/03 على الساعة 16.35.

عرفت الحصيلة الجمركية تطورا نحو الزيادة انطلاقا من التسعينيات و هذا الارتفاع مرتبط بالاصلاحات التي مست معدلات التعريفة الجمركية، و يمكن تقسيم مراحل تطور الحصيلة الجمركية إلى مرحلتين أساسيتين الأولى تشمل الخماسي 90-95 و التي عرفت فيها زيادة بسيطة، و المرحلة الثانية ما بعد 1995 و هي مرحلة شهدت تحسنا و زيادة معتبرة في الحصيلة الجمركية، و سنتطرق لتعليل هذا التطور في المبحث الثاني.

ثانيا: الاتفاقات و المعاهدات في اطار تحرير التجارة الخارجية

باشرت الجزائر منذ الاستقلال بإبرام صفقات ثنائية و متعددة اقليمية و دولية لدفع و اعطاء أكثر حركية للتجارة الخارجية، حيث تميزت الفترة ما بعد الاستقلال بانتهاج الجزائر سياسة حمائية منطقية نظرا للظروف الاقتصادية آنذاك، و تماشيا مع مخلفات الاستعمار كان لزاما على الجزائر اعادة تكوين سياستها التجارية و عدم المضي نحو التحرير المباشر بل سبق ذلك جملة من الاصلاحات من الاقتصاد المخطط إلى التحرير التدريجي ثم اقتصاد السوق.

و تعتبر دول المغرب، سويسرا، مالي و يوغسلافيا و كوبا الشركاء الاوائل للجزائر 1963.

و أعقب ذلك التوقيع على اتفاقيات أخرى مع كل من [1]:

- الاوروبيين: ألبانيا، ألمانيا، بلغاريا، النمسا.
- الأفارقة: الكمرون، الكونغو و غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، نيجيريا.
- العرب: لبنان، العراق، السودان، ليبيا، و تونس.
- الاسيويين، باكستان و الفيتنام.
- الامريكيتين: المكسيك و بيرو، و كندا.

و سنتطرق في هذا الجزء إلى تحديد مختلف العلاقات التي أبرمتها الجزائر اقليميا و دوليا في ظل نظام اقتصاد السوق.

1- الجزائر و المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 3 اوت 2004، و المتضمن التصديق على اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحررة بتونس في 27 فيفري 1981[2]، فقد تم التصديق على اتفاق انشاء منطقة كبرى للتجارة العربية الحرة حيث يتم بموجبها منح امتيازات و تسهيلات

[1]- حصيلة أشغال قطاع التجارة المنجزة خلال فترة 1962-2012، وثيقة صادرة عن وزارة التجارة، مارس 2012، ص، 6.
[2]- الجريدة الرسمية العدد 49، الصادرة في 08 اوت 2004، ص من 5-10.

تمس التبادل التجاري ترتكز أساسا على تخفيضات في الرسوم الجمركية للدول الاعضاء و هم دول العضو بجامعة الدول العربية (المادة 01 من المرسوم السابق) و دخل حيز التنفيذ في 2009.

تستهدف هذه الاتفاقية ما يأتي: [1]

1- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة التي تفرض عليها وفق الأسس الآتية:

أ- تحرير كامل لبعض السلع و المنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم و القيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.

ب-التخفيض التدريجي للرسوم و القيود المختلفة المفروضة على بعض السلع و المنتجات العربية المتبادلة الأخرى.

ت- توفير حماية متدرجة للسلع و المنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.

ث-تحديد السلع و المنتجات المشار إليها بالفقرات "أ،ب،ت" في ضوء المعايير الاسترشادية الواردة في المادة الرابعة أو تلك التي يقرها المجلس.

2- الربط المنسق بين انتاج السلع العربية و تبادلها، و ذلك بمختلف السبل، و على الاخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

3- تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية و تسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

4- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.

5- الاخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.

6- مراعات الظروف الانمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية و على الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها.

7- التوزيع العادل للمنافع و الأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

و وفقا لهذه الاتفاقية فقد منحت الجزائر و استفادت من تسهيلات جمركية تساعد على دخول منتجاتها للدول الأعضاء كما تسمح في المقابل بدخول منتجات الدول الأعضاء إلى أسواقها.

و تعبر هذه الاتفاقية عن الحد الأدنى من الامتيازات مع دول الاعضاء حيث يحق لكل بلد أن يمنح

[1].- المادة 02 من المرسوم رقم 04-223، العدد 49

تسهيلات و تفضيلات أكثر لدول أخرى من الدول الأعضاء و هذا ما أقدمت عليه الجزائر من خلال التوقيع اتفاقات مع كل من تونس، المغرب، بعض دول الخليج.

و قد أرفقت الجزائر قائمة بالبضائع المستثناة من الاعفاءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل العربي الحر و التي تحميها الجزائر لأسباب مختلفة.

و يمثل الملحق رقم 01 الوثيقة 01 تطور الصادرات و الواردات الجزائرية من و إلى دول المنطقة العربية.

2- اتفاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي:

العلاقات الجزائرية مع دول الاتحاد الاوروبي كانت قائمة بمقتضى الاتفاق الموقع بتاريخ 26أفريل 1976، بهدف السماح لهذه المجموعة بتقديم الدعم و المرافقة الضروريين للتقدم الاقتصادي الجزائري.

فالجزائر و الاتحاد الاوروبي مرتبطان حاليا باتفاق شراكة تم ابرامه في ديسمبر 2002، و دخل حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005.

هذا الاتفاق يتضمن جوانب متعددة للتعاون و المساعدة في المجالات الاقتصادية،و التجارية و الثقافية بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي، سمح للمتعاملين الجزائريين بتحقيق واردات من دول الاتحاد الاوروبي حسب مخطط ازالة الرسوم الجمركية التالي:

1- مواد القائمة 1 تستفيد عند دخولها إلى الجزائر من الاعفاء من الحقوق الجمركية انطلاقا من دخول الاتفاق حيز التطبيق.

2- مواد القائمة 2 تستفيد عند دخولها إلى الجزائر بتخفيض في الحقوق الجمركية قدره 20% في السنة،سبع سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التطبيق.

3- مواد القائمة 3 تستفيد عند دخولها إلى الجزائر بتخفيض في الحقوق الجمركية قدره 10% في السنة،اثنا عشر 12 سنة بعد دخول الاتفاق حيز التطبيق.[1]

عرفت السنوات الاولى من تطبيق الاتفاق عدم التوازن في المبادلات التجارية مما اضطر الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي حيث كان من المقرر الازالة النهائية للحقوق الجمركية في 2017، ليتم تمديد الفترة إلى 2020.

إن الشراكة أورو جزائرية أثار على المدى المتوسط و البعيد تتمثل في[2]:

[1]- حصيلة أشغال قطاع التجارة المنجزة خلال فترة 1962-2012، وثيقة صادرة عن وزارة التجارة، مارس 2012، ص، ص، 7،8.

[2] -http://www.droit-dz.com/forum/showthread.php?t=7254 vue le 13/04/2014 à 18.15

1- إن نزع الحواجز الجمركية يترتب عنها خسائر مالية تقدر ما بين 4.1 إلى 7.1 مليار دولار، مما يؤدي إلى تدني ايرادات الموازنة العامة للجزائر و بالتالي زيادة المديونية الخارجية.

2- إن المؤسسات الأوروبية تتميز بجودة منتوجاتها و تطبق المعايير الدولية، بينما المنتوج الجزائري لا يزال في بداية تطوره، كما أن الكثير من المؤسسات لم تتحصل على شهادة مطابقة الموصفات مما سيؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات لعدم قدرتها على المنافسة، سواء أن تكاليف الانتاج كبيرة جدا مقارنة بتكاليف الإنتاج للمؤسسات الأوروبية أو من ناحية الجودة.

3- إن الاتحاد قوة موحدة عملاقة، بينما الجزائر لا تتمتع بهذه القوة، إذن فالعلاقة هنا غير متكافئة.

4- إن الاتحاد الأوروبي مصر على منطقة تبادل حر في السلع المصنعة و أن هذا الاصرار يلبي حاجاته و مصالحه في حين يتحفظ على إقامة منطقة تبادل حر تشمل منتوجات الصناعات الاستراتيجية و هي منطقة تحقق للجزائر مصالح كبرى.

الوثيقة رقم 02 من الملحق رقم 01 تمثل تطور الصادرات و الواردات الجزائرية من و إلى دول الاتحاد الأوربي 1990-2012.

ثالثا:سياسة التصدير و الاستيراد

ان الاصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري تمهيدا لتحرير التجارة الخارجية كان لها أثر على عمليات التصدير و الاستيراد باعتبارهما ركائز التجارة الخارجية، و الجزائر عانت من غياب منتجات تصديرية خارج قطاع المحروقات و هو ما يهدد استقرار البلاد الاقتصادي في حال تدهور أسعار النفط.

هذا ما جعل تركيز الدولة على ايجاد آلية تنهض بقطاع الصادرات الجزائرية.

و من جهة أخرى تعتبر الواردات أكثر ثباتا باعتماد الجزائر في استيرادها على المواد الغذائية و الصناعات الثقيلة كالسيارات.

سنتطرق في هذا الجزء إلى كل من سياسة التصدير و الاستيراد في ظل انتهاج الجزائر اقتصاد السوق و الذي من المفترض توافقه مع تدعيم المؤسسات الخاصة و الصناعية.

1- سياسة التصدير

انتهجت الجزائر ضمن سياستها التجارية و تماشيا مع اقتصاد السوق، سياسة تصديرية تهدف إلى تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في ظل الامكانات المتاحة من خلال اطلاقها مجموعة من المبادرات لعل أهمها انشاء صندوق دعم الصادرات و الوكالة الوطنية لترقية الصادرات Algex .

حسب المرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 19 جانفي 2008، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 5 جوان 1996 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص (الصندوق الخاص لترقية الصادرات).

فقد تقرر انشاء صندوق خاص بدعم الصادرات مهمته الأساسية منح الاعانات و التسهيلات للمؤسسات المصدرة سواء الصغيرة منها أو المتوسطة.

و قد شمل الصندوق على جملة من الاعانات تتمثل أساسا في :[1]

-التكفل بجزء من المصاريف المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية و إعلام المصدرين و دراسة تحسين نوعية المنتوجات و الخدمات الموجهة للتصدير.

-التكفل بجزء من مصاريف مشاركة المصدرين في المعارض و العروض و الصالونات المتخصصة بالخارج و كذا التكفل بمصاريف مشاركة المؤسسات في المنتديات التقنية الدولية.

-التكفل الجزئي الموجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل إعداد تشخيص التصدير و انشاء خلايا تصدير داخلية.

-التكفل بجزء من تكلفة البحث عن الأسواق الخارجية التي يتحملها المصدرون و كذا الإعانة المخصصة للإنشاء الأولي للوحدات التجارية في الأسواق الخارجية.

-الإعانة المخصصة لطبع و توزيع الدعائم الترقوية للمنتوجات و الخدمات الموجهة للتصدير و استعمال التقنيات الحديثة للإعلام و الاتصال (إحداث مواقع الكترونية....)

-الإعانة المخصصة لإنشاء العلامات التجارية و كذا التكفل بمصاريف حماية المنتوجات الموجهة للتصدير في الخارج (العلامات التجارية، العلامات و براءات الاختراع) و كذا تمويل الميداليات و الأوسمة الممنوحة سنويا للمصدرين ذوي النجاعة و كمكافئة على الأبحاث الجامعية المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات.

-الاعانة المخصصة لتطبيق برامج التكوين في المهن المتعلقة بالتصدير.

-جزء من مصاريف النقل عند تصدير المنتوجات القابلة للتلف أو ذات الوجهات البعيدة .

هذه الاجراءات و التسهيلات جاءت لتحسين الانتاج و تشجيع التصدير، و قد راهنت عليه الدولة لرفع قيمة الصادرات خارج بقطاع المحروقات عن طريق الاستثمار في قطاعات أخرى كالخدمات و الزراعة.

[1] - http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=5131 , 14.10 تاريخ الزيارة 2014/12/10 على الساعة

وضعت السلطات العمومية في الجزائر تطوير الصادرات خارج المحروقات من أولوياتها وسخرت كل الوسائل لبلوغ الهدف منذ أكثر من عشرية. ووضعت السلطات العمومية عدد من التدابير والإجراءات والتأطير موجه لترقية الإنتاج الوطني في الأسواق الخارجية.

وتندرج هذه التدابير في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج العالمي، وهو الغرض الذي أسست من أجله الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية "ألجاكس"، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174 المؤرخ في 12 جوان 2004، الذي سخر ووفر آليات للصادرات خارج المحروقات، ووضعت تحت وصاية وزارة التجارة.

وتتكفل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بـ:[1]

– المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا، بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية.

– تسيير آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.

– تحليل ودراسة الأسواق العالمية وإعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.

– إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات.

– وضع وتسيير نظام إعلامي إحصائي وحسب القطاعات وشامل حول القدرات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية.

– وضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية للجزائر.

– إعداد ونشر مطبوعات متخصصة وأخرى مناسباتية متعلقة بالتجارة الدولية.

– مرافقة وتأطير مشاركة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين في مختلف التظاهرات الاقتصادية، المعارض، المعارض والصالونات المتخصصة التي تنظم في الخارج.

– مساعدة المتعاملين الاقتصاديين من أجل تطوير عملية الاتصال والإعلام وترقية سياسة خاصة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.

– إعداد معايير للتمييز عبر جوائز ومكافأة تمنح لأحسن المصدرين.

[1] - http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=5130 , تاريخ الزيارة 2014/12/10 على الساعة 15.30

– كما يمكن لوكالة الوطنية لترقية الصادرات، أن تضمن تنظيم نشاطات مدفوعة في مجال تحسين، و التكوين في تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية، وكل الخدمات الأخرى في مجال المساعدة أو إعداد دراسة خبرة للإدارات والمؤسسات، ذات العلاقة مع مهام الوكالة.

الوثيقة رقم 03 من الملحق رقم 01 يمثل تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 1992-2012.

2- سياسة الاستيراد

تميزت السياسة الاستيرادية في الجزائر بحماية بعض المنتجات المصنعة محليا من خلال منع استيراد منتجات تصنعها الجزائر محليا و تغطي الاحتياج داخليا.

فحسب القرار المؤرخ في 30 نوفمبر 2008 [1]، فيمنح استيراد المواد الصيدلانية و المستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري و التي يتم تصنيعها في الجزائر.

و كما رأينا سابقا في اطار الاتفاق الجزائر مع المنطقة العربية للتجارة الحرة فقد تم وضع قائمة بالبضائع المستثنات من التفضيلات التعريفية لأسباب صحية و دينية و أمنية و بيئية.

و تمثل الوثيقة رقم 04 من الملحق رقم 01 تطور الواردات الجزائرية حسب النوع للفترة 1991-2012

رابعا: تخفيض قيمة العملة للتأثير في التبادل التجاري

تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها كما رأينا سابقا بهدف جلب زبائن لمنتجاتها التي ستصبح رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج و تقييد الواردات بسبب ارتفاع اسعارها بالنسبة للمقيمين في البلد.

و الجزائر عرفت عملتها تخفيض في عدة مرات خاصة في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات جراء تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي للاستفادة من برامجه و قروضه و تسهيلاته و خاصة اعادة جدولة الديون التي كانت مترتبة عليه آنذاك.

فنتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 و تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فإن الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية، و بدأت تتخذ اجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه و التوجه نحو اقتصاد السوق، و هكذا بموجب نظام البنوك و القرض لسنة 1986 فإنه أصبح للبنوك التجارية و البنك المركزي دور أكثر أهمية.

و أمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، فإن الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار، و أمام ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت

[1]- الجريدة الرسمية العدد 70 المؤرخة في 14 ديسمبر 2008، ص 12.

تخفيض الدينار، و عليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، و تتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازني.

و مع الدخول في مرحلة الاتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية، خاصة بعد ابرام اتفاق ستاند باي 1994 و اتفاق برنامج التعديل الهيكلي 1995، شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري و الاتجاه به نحو التحويل، حيث رفعت القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات و اصبحت مسئولة عن الالتزامات التي تربطها مع قطاع الخارج، كما ألغي نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية و المؤسسات الأجنبية.

وفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات، طلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار بـ 7.3 % في مارس 1994 و 40.17 % في أفريل من نفس السنة أي نسبة 47.47% خلال شهرين، حيث أن برنامج التحولات حدد مجموعة من الأهداف التي يجب الالتزام بالوصول إليها[1].

و بالتالي ففي مرحلة اقتصاد السوق – بداية التسعينات– شهدت الجزائر تخفيضات محدودة و تدخل ضمن تطبيقها برامج التعديل الهيكلي، حيث لم تعرف العملة الجزائرية تخفيضات كبيرة منذ 1994.

و هنا لا بد أن نفرق بين التخفيض و الانخفاض حيث أن التخفيض يساير النظام المدار أو التثبيت في العملة، بينما الانخفاض فهو ناتج عن تفاعل جملة من العوامل تحكم في الطلب على العملة و بالتالي يمكن ربطه بنظام الصرف المرن.

خامسا– الاغراق في الجزائر:

قامت الجزائر في سنتي 2005 و2007 بسن تشريعات سميت بتدابير الدفاع التجاري[2]، وكانت التشريعات المتعلقة بمكافحة الإغراق تتفق في المضمون مع ما هو موجود في تشريعات الكثير من الدول في هذا الشأن، بل الأصح أن هذه التشريعات تتوافق مع ما جاء في المادة السادسة من اتفاقية الجات. وعليه، يمكن القول أن هذه التشريعات لم تأت فقط لحماية مؤسساتها من المنافسة غير العادلة، بل أيضاً حتى يتسنى لها الانضمام في منظمة التجارة العالمية.

[1]- محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، جامعة شلف، ص ص 245-246.

2- مرسوم تنفيذي رقم 05-222 والمؤرخ في 15 جمادى الأولى عام1426 الموافق 22 يونيو سنة 2005، يحدد شروط تنفيذ الحق ضد الإغراق وكيفياته، و قرار مؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق 3 فبراير سنة 2007، يحدد كيفيات وإجراءات تنظيم التحقيق في مجال تطبيق الحق ضد الإغراق.

ومن أهم ما يمكن الوقوف عنده بالنسبة للتشريعات الوطنية المتعلقة بالإغراق ومكافحته، إلى جانب ما سبق ذكره من مفاهيم وأحكام عامة، نلخصه في النقاط التالية:

إن الجهة التي لها السلطة في فتح التحقيقات ومكافحة الإغراق تتمثل في المصالح المختصة في الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية، و أنه لا تطبق رسوم ضد الإغراق إلا بناء على تحقيق تقوم به السلطة المكلفة بذلك. كما تحدد كيفيات تنظيم التحقيق وإجراءاته بقرار من الوزير المكلف بالتجارة الخارجية.

يفتح التحقيق بناءا على طلب مكتوب يقدمه فرع إنتاج، أو يقدم باسمه، مع توضيح درجة مساندة أو معارضة المنتجين الوطنيين للطلب، وأن يتضمن طلب التحقيق عناصر تبرير كافية ووقائع فعلية بوجود الإغراق و الضرر وكذا العلاقة السببية بين الواردات موضوع الإغراق و الضرر الواقع، وأن يشمل الطلب كل المعلومات المفيدة المتعلقة بصاحب الشكوى أو فرع الإنتاج الوطني.

لا تتجاوز فترة دراسة طلب فتح التحقيق خمسة وأربعين يوماً ابتداء من تاريخ استلام الطلب، وأنه خلال فترة دراسة الطلب، ترسل استمارة أسئلة لمتطلبات التحقيق إلى كل الأطراف المعنية.

يمنح أجل مدته ثلاثون يوما للمصدرين والمنتجين الأجانب ابتداء من تاريخ حصولهم على الاستمارة للإجابة عليها وتحتمل هذه المدة التمديد إذا قدم طلبا معللاً لذلك.

توفر السلطة المكلفة بالتحقيق، طيلة مدة التحقيق، لكل الأطراف المعنية (المصدر وحكومته، المنتج الوطني، وكل الأطراف الأخرى، وطنية أم أجنبية، التي يمكن أن تعتبر معنية بالنظر لمتطلبات التحقيق) إمكانية اللقاء ليقدم كل طرف مبرراته.

يقفل التحقيق فوراً في حالة تحديد السلطة المكلفة بالتحقيق أن هامش التحقيق يعد يسيراً وأن حجم الواردات الحقيقية أو المحتملة، موضوع الإغراق أو الضرر، ضئيلاً. ويعتبر هامش الإغراق يسيراً إذا كان أقل من 2% بالنسبة لسعر التصدير، وأن حجم الواردات موضوع الإغراق ضئيلاً إذا لوحظ أنه يمثل أقل من 3% من حجم واردات المنتج المماثل في السوق الوطنية.

يقفل التحقيق في مدة أقصاها ثمانية عشر شهراً ما لم توجد ظروف خاصة.

لا تحسب القيمة العادية وهامش الإغراق إلا إذا حددت السلطة المكلفة بالتحقيق أن الواردات موضوع الإغراق المباعة تمت في مدة تتراوح بين ستة 6 وأثنى عشر 12 شهراً وبكميات تزيد عن عشرين في المئة من الحجم الكلي للصفقات المأخوذة بعين الاعتبار في تحديد القيمة العادية.

عند تحديد الضرر يجب مراعاة ما إذا كان حجم الواردات موضوع الإغراق قد عرف ارتفاعاً معتبراً بصفة مطلقة أو بالنسبة للإنتاج أو الاستهلاك في السوق الوطنية، وإذا كان انعكاس هذه الواردات على المنتجين

الوطنيين قد أثر على وضعية هذا الفرع.

يحصل الرسم ضد الإغراق المؤقت في شكل ضمان إيداع نقدي أو كفالة بنكية، ويكون مساوياً لمبلغ الإغراق المحسوب مؤقتاً، وهذا الرسم لا يطبق ما لم يعد تحديد أولي إيجابي بوجود الإغراق و الضرر، وأن هذا الإجراء ضروري لمنع حدوث ضرر أثناء فترة التحقيق، وإلا بعد ستين 60 يوماً ابتداءً من تاريخ فتح التحقيق ولمدة لا تتجاوز أربعة 4 أشهر.

يعلق التحقيق أو يقفل دون تطبيق رسوم ضد الإغراق، مؤقتة أو نهائية، إذا تعهد المصدر بمراجعة أسعاره أو بعدم التصدير مستقبلاً بأسعار إغراق[1].

الفرع الثالث: السياسة التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت السياسة الاستثمارية في الجزائر جملة من الاصلاحات لتشجيع الاستثمار في الجزائر، من خلال انشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI و التي كانت تدعى سابقا وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار في 1993، و تهدف هذه الوكالة لتطوير الاستثمار من خلال تقديم الاستشارة و تشجيع المستثمرين و مرافقتهم، و في ظل البحث عن تحقيق نمو في الاستثمارات فقد عمدت الجزائر إلى توقيع العديد من الاتفاقات لتشجيع و دعم الاستثمار.

و يمكن ابراز اهم الاتفاقات التي ابرمتها الجزائر منذ التسعينات في الملحق رقم 02.

و بالتالي فالجزائر عرفت جملة من الاتفاقات لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، و يلاحظ التنوع في المجال الجغرافي للاتفاقات حيث توجه الجزائري دائما نحو التعامل مع الاتحاد الأوروبي و ممثلا في أضلاعه فرنسا و ايطاليا و ألمانيا بشكل خاص.

بينما الدول العربية هي الأخرى حاولت الجزائر التفاوض معها بغية تشجيع و حماية الاستثمار و تعتبر مصر من بين الدول العربية الأولى التي دخلت مجال الاستثمار في الجزائر.

بينما دول آسيا فيلاحظ ضعف التعامل مع دول عرب آسيا والمتمثلة في دول الخليج و بلاد الشام حيث منذ بداية التسعينات لم تسجل الجزائر اتفاقات طويلة المدى أو جدية مع هذه الدول و انحصر تعامل الجزائر مع دول القوى الصناعية و الممثلة في كوريا و اليابان و الصين، هذه الأخيرة عرفت ثورة في الاستثمار في مختلف المجالات في الجزائر و خاصة في السنوات الأخيرة.

[1]- قاشي فايزة و بن كاملة محمد عبد العزيز، **دور تشريعات مكافحة الإغراق في مرافقة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 2012، ص،ص 7،8.

الفرع الرابع: أهم مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل سياسة التحرير

عرف ميزان المدفوعات الجزائري تذبذبات مختلفة و خاصة في بداية التسعينات، أين عرفت المنظومة الاقتصادية جملة من الاصلاحات.

حيث يمكن أن نقسم المجال الزمني إلى مرحلتين حاسمتين و هما مرحلة بداية الاصلاحات و تنفيذ برامج التعديل الهيكلي التي دعا لها صندوق النقد الدولي.

أما المرحلة الثانية فعرفت ارتفاعا هام لأسعار المحروقات و استقرار اقتصادي جزائري نتيجة خروجها من المديونية و تسجيلها فوائض هامة خاصة في الميزان التجاري.

و الجدول المرفق في الملحق رقم 03 يوضح تطور الأرصدة الأساسية المكونة لميزان المدفوعات الجزائري منذ بداية التسعينات و التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الثاني:

الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات

استخدمنا في جمع المعطيات المتعلقة بأدوات السياسة التجارية مصادر الكترونية و ورقية و مصادر بحثية حيث:

فيما يخص التعريفة الجمركية:

تحصلنا على معدلات التعريفة الجمركية انطلاقا من مراجعة قوانين المالية للفترة 1990-2012،كما تم الاستعانة بدراسة بحثية متمثلة في أطروحة دكتوراه للباحث زايد مراد.

فيما يخص الحصيلة الجمركية:

المعطيات تم استخرجها من الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz.

كم تم الاستعانة بالدراسة السابقة للباحث زايد مراد لفترة 1992-2008.

فيما يخص الاتفاقات و المعاهدات:

تم الحصول على بنود الاتفاقات من مطالعة الجرائد الرسمية من خلال موقع الجريدة الرسمية الجزائرية www.joradp.dz.

كما تم الاستعانة بموقع وزارة التجارة الجزائرية www.mincommerce.gov.dz .

فيما يخص المعطيات المتعلقة بالصادرات و الواردات الجزائرية حسب النوع و التوزيع الجغرافي فقد تم استخلاصها من وثيقة صادرة عن وزارة التجارة بعنوان حصيلة التجارة الخارجية للفترة 1962-2011.

فيما يخص تطور ميزان المدفوعات الجزائري تم استخلاصه من البنك الجزائري.

فيما يخص تطور الميزات التجاري فقد تم استخلاصه من الموقع الرسمي لوزارة التجارة.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم الاستعانة بدراسات و ملتقيات مختلفة و مقالات منشورة في مواقع الكترونية متنوعة.

اعتدمنا في معالجة المعطيات على جانب قياسي يتمثل في دراسة الارتباط الخطي البسيط بين الايرادات و معدلات التعرفة الجمركية، كما انتهجنا الأسلوب التحليلي لقراءة البيانات المتحصل عليها.

المبحث الثاني:

نتائج الدراسة و المناقشة

بعد التطرق لأهم متغيرات الدراسة و طرق جمع هذه المعطيات، و قصد دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في أدوات السياسة التجارية و المتغير التابع و هو ميزان المدفوعات، تم معالجتها باستخدام برامج احصائية و قياسية.

و سنتطرق للنتائج المتحصل عليها من خلال قراءتنا لهذه المخرجات و مناقشة النتائج للوصول إلى اجابات على الاشكاليات الأساسية و الفرعية.

المطلب الأول:

نتائج الدراسة و معالجة المعطيات

انطلاقا من معالجة المعطيات باستعمال برنامج Excel نسخة 2010 و برنامج Eviews النسخة 7، و باستعمال الأشكال البيانية و الهندسية لمختلف أدوات السياسة التجارية تحصلنا على المخرجات التالية:

الفرع الأول: الحصيلة الجمركية

ان التعرفة الجمركية في الجزائر و كما رأينا سابقا عرفت عدة تغيرات و تخفيضات في معدلاتها أملا في تحقيق حركية أكثر للتجارة الخارجية و مسايرة بذلك لتوصيات المنظمات الدولية لتحرير التجارة من القيود الجمركية.

و لدراسة تأثير التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات الجزائري لابد أولا من التطرق لتطور الحصيلة الجمركية الناتجة عن الحركية التجارية من و إلى الجزائر.

و يمثل الشكل الموالي تطورا للحصيلة الجمركية الجزائرية.

الشكل رقم 02: التمثيل البياني لتطور الحصيلة الجمركية في الجزائر 1992-2012

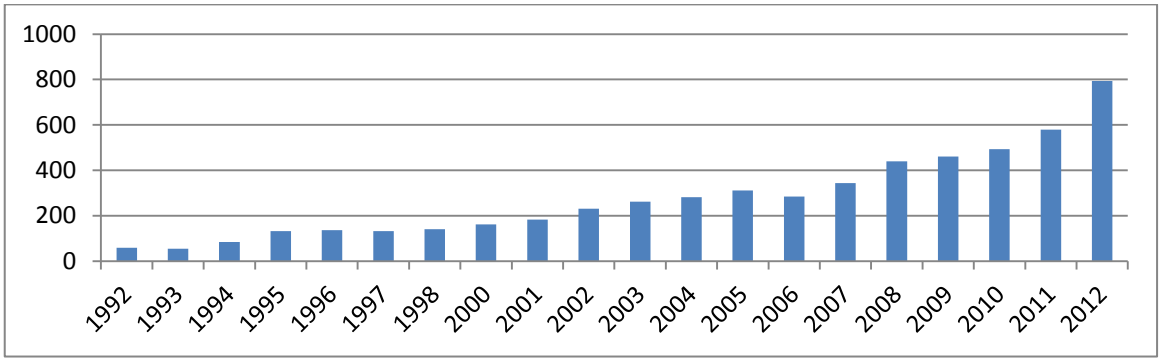

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 04.

من خلال الشكل البياني يمكن ملاحظة و بوضوح أن الحصيلة الجمركية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أعلى مستوى لها في 2012 ب792.847 مليار دينار و هذا طبيعي في ظل المساعي لتحرير التجارة الخارجية، بحيث بلغ معدل نمو الايرادات الجمركية مستويات قياسية مقارنة بسنة 1992 أين سجلت الحصيلة الجمركية رصيد 59 مليار دينار، و مع تخفيض معدلات التعريفة الجمركية فإن هذا يساعد على زيادة الواردات الناتجة عن زيادة مماثلة في الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و زيادة الطلب على النفط الجزائري في ظل الظروف الحالية، و كنتيجة حتمية فإن هذه الفوائض في الايرادات ستزيد في المقابل من الدخل القومي و الفردي.

و باعتبار الواردات تتأثر بالدخل (الواردات دالة تابعة للدخل M=M0+mY)، فهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الواردات.

يظهر تأثير السياسة الجمركية في الميزان التجاري و بالتالي فإنه في حالة وجود فائض ناتج عن تجاوز قيمة الصادرات للواردات فإن معدلات التعرفة الجمركية ستعرف نوع من التخفيض بغية زيادة الواردات و امتصاص الفوائض المحققة، و العكس في حالة العجز، فإن المعدلات سترتفع مما يخفض من قيمة الواردات مقارنة بالصادرات فيحدث توازن، هذا كله باعتبار أن الدول الاخرى لا تتبع نفس السياسات.

الشكل رقم 03: تطور الميزان التجاري الجزائري 1990-2012 الوحدة مليون دج

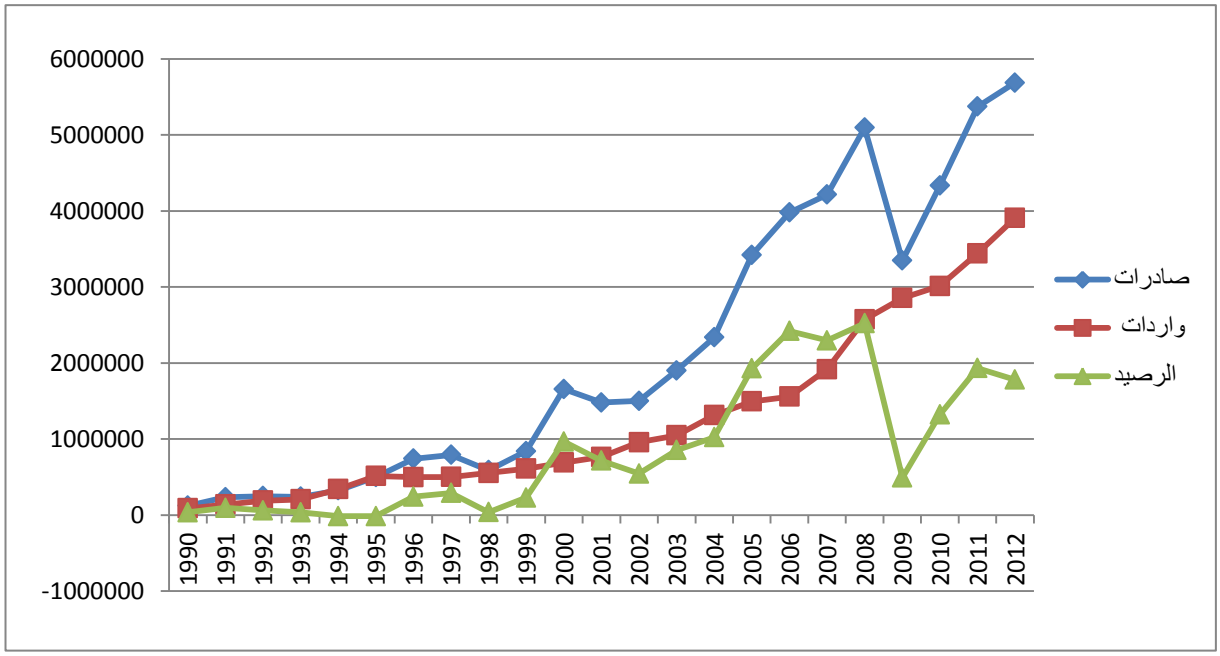

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

- تطور التجارة الخارجية من 2001-2012 جمارك الجزائر

عرف الميزان التجاري الجزائري تطورا ملحوظا منذ تبني الجزائر لاقتصاد السوق، و تعتبر الفترة 1999-2008 الاكثر ازدهارا، أين انتقل من 229843.5 مليون دينار إلى 2522986.3 مليون دينار خلال الفترة السابقة، حيث عرفت أسعار المحروقات تطورا بين الفترتين و هو ما ساهم في زيادة الصادرات، تأثر الميزان التجاري الجزائري بالأزمة المالية العالمية جاء ليبين اعتمادها على المحروقات و مشتقاتها كمصدر أساسي للتصدير، حيث سجل انخفاض حاد في رصيد 2009 بـ 492830.7 مليون دينار مقارنة بتسجيله 2522986.3 مليون دينار في 2008 أي تراجع بنسبة 80.46% خلال سنة واحدة، و يمكن ربط هذا التراجع بانخفاض الصادرات نتيجة تراجع أسعار النفط في السوق العالمي و تقلص الطلب عليه. كما عرفت الفترة 2010-2011 تسجيل الميزان التجاري نموا في الفوائض المحققة بلغ 291.94% مع نهاية 2011 أي تسجيل فائض 1931629.7 مليون دينار جزائري في 2011، بينما تراجعت قيمة الفائض في الميزان ليستقر عند 1780297.5 مليون دج في 2012 نتيجة تحقيق زيادة في قيمة الواردات أكبر من الزيادة في قيمة الصادرات .

لمعرفة مدى تأثير معدلات التعرفة الجمركية على احداث توازن في ميزان المدفوعات الجزائري، سنحاول تقدير العلاقة بين التعرفة الجمركية و الواردات.

1- **بناء النموذج اقتصاديا:** ان العلاقة بين معدلات التعرفة الجمركية و ميزان المدفوعات تظهر في التأثير على الميزان التجاري أي في حركية الصادرات و الواردات، في ظل غياب صادرات حقيقية و اعفاء شبه كلي للصادرات النفطية من الرسوم الجمركية، فإن أثر هذه الأداة يكون في الواردات بشكل كبير، و هذا ما سنحاول تقديره وفق النموذج المقترح.

حيث و حسب الشكلين 4-1 و 4-2 فيلاحظ و جود علاقة خطية بين المتغيرين، و بالتالي نقترح أن تطور الواردات كدالة تابعة لتطور معدلات التعريفة الجمركية،أي $imp= \propto + \beta*doan+ \varepsilon_i$.

حيث imp: الواردات.

doan: معدل التعريفة الجمركية.(حيث تم احتساب متوسط المعدلات في كل سنة)

$\propto$: المتغير المستقل.

β: معامل توجيه التغير في الواردات بالنسبة للتغير في معدلات التعريفة الجمركية.

ε_i: الخطأ العشوائي.

فترة الدراسة محصورة بين 1992 و 2002 و هي المرحلة التي عرفت تخفيضات في معدلات التعريفة الجمركية.

2- التحقق من فرضيات النموذج:

يعتمد النموذج على فرضية أساسية و هي أن التخفيض في معدلات التعرفة الجمركية سيزيد من الواردات نتيجة وجود حرية أكثر للتبادل الدولي.

يعتبر الخطأ ε_i متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات الأساسية [1]:

1- ε_i موزع توزيعا طبيعيا $\varepsilon_i \longrightarrow N(0,\delta_i)$

2- قيمة توقعه تساوي 0، $E(\varepsilon_i) = 0$

3- تباينه ثابت $V(\varepsilon_i) = \delta^2$

4- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي: $\forall\ i \neq j \quad , \quad Cov\ (\varepsilon_i\ ,\ \varepsilon_J\ ) = 0$

5- لا يوجد ارتباط بين المتغير المستقل و الخطأ ε_i أي: $Cov\ (\varepsilon_i\ ,\ x_i\ ) = 0$

3- تقدير العلاقة بين معدلات التعرفة الجمركية و الايرادات:

و باستعمال برنامج eviews النسخة 7 سنحاول تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لتحديد قوة العلاقة بين الواردات و التعريفة الجمركية.

الشكل رقم 4-1: تطور معدل التعريفة الجمركية

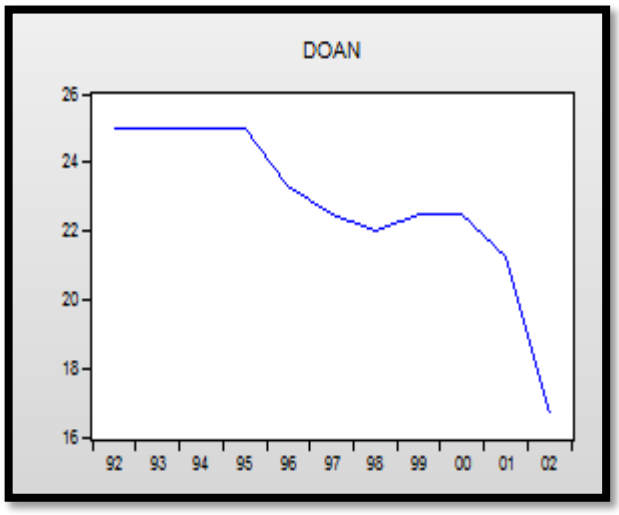

الشكل رقم4-2: تطور الواردات الجزائرية

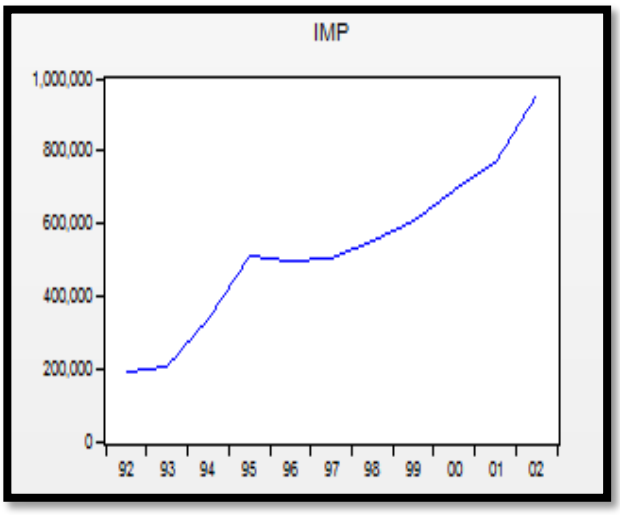

المصدر: مخرجات برنامج eviews ملحق رقم 05

[1] - بن أحمد أحمد، **النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 10:1988 إلى 03:2007**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص60.

يلاحظ من خلال الشكلين السابقين وجود توجه نحو الزيادة (منحى عام نحو التزايد) لتطور الواردات على العكس من ذلك فقد عرفت معدلات التعرفة الجمركية انخفاضا و هو منطقي في ظل تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية.

الشكل رقم 05: مصفوفة الارتباط

	Imp	Doan
Imp	1.000000	-0.882327
Doan	-0.882327	1.000000

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من مخرجات برنامج eviews ملحق رقم 05

يلاحظ أن المصفوفة ثنائية قطرية (عناصر القطر تساوي 1) حيث العلاقة بين المتغيرين الواردات و معدلات التعرفة الجمركية علاقة عكسية نظرا لقيمة المسجلة بين المتغيرين أعلاه 0.882327-.

الشكل 06: اختبار ثبات التباين Hétéroscédasticité

F-statistic = 1.473038	F – prob= 0.2558
T- statistic = 1.213688	t- prob = 0.2558
R- squared = 0.140651	R sq adj = 0.045167
$N*R^2$ = 1.547156	Dw = 2.214758
Akaike = 49.09496	Hannan = 49.04936

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من مخرجات برنامج eviews ملحق رقم 05

انطلاقا من مخرجات اختبار عدم ثبات التباين الممثلة في الشكل اعلاه، نلاحظ أن p value لإحصائية فيشر F statistic تساوي 0.25 و هي أكبر تماما من 0.05 عند مستوى الدلالة 5%، أي F>0.05 و بالتالي فهي معنوية و أيضا F المحسوبة أكبر تماما من F المجدولة،و بملاحظة أن $n*R^2 > X^2$ و منه نقبل فرضية العدم H0 أي ثبات التباين، أي عدم وجود مشكل عدم ثبات التباين.

الشكل 07: اختبار توزيع الاخطاء jarque-bera

Skwness = 0.082357	Jarque-bera = 0.597478
Kurtosis = 1.870196	Probability = 0.741753

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من مخرجات برنامج eviews ملحق رقم 05

نلاحظ أن p value لاحصائية jarque-bera تساوي 0.74 و هي أكبر تماما من 0.05 و منه فالأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، و أيضا kurtosis أقل من 3 أي أن المنحنى مفلطح، و skewness يساوي 0.08 و هو أكبر من الصفر و بالتالي هناك التواء نحو اليمين.

الشكل رقم08: تقدير العلاقة الخطية بين الواردات (imp)، و المعدلات الجمركية (doan)

Prob = 0.0003	Doan = −82525.04
R sq adj = 0.753890	R sq = 0.778501
Hannan = 26.24794	Prob F – stat = 0.000324
Dw = 1.089603	

المصدر: اتطلاقا من مخرجات برنامج eviews7 ملحق رقم 05

من خلال قراءة مخرجات المعالجة الاحصائية للعلاقة ما بين الواردات و الايرادات الجمركية الشكل أعلاه ستنتج أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين $R^2 = 0.778501$ أي أن المعدلات الجمركية تفسر بنسبة 77.85% الواردات. و العلاقة الخطية هي علاقة عكسية نظرا لكون الميل سالب 82525.04− و بالتالي فإن التعريفة الجمركية تؤثر بشكل مباشر على الواردات وفق النموذج الخطي التالي: imp=2410409.99−82525.03*daon (الملحق رقم 05)

الفرع الثاني: الاتفاقات و المعاهدات

1- الجزائر و المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة:

يمثل انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة حدث هام للجزائر باعتباره سيزيد من التجارة البينية و يفتح أفاق للمنتجات الجزائرية نحو الدول العربية نظرا لوجود عدة اعتبارات سياسية و جغرافية و حتى دينية.

و من خلال تتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية نحو دول المنطقة نسلط الضوء على توجه الصادرات الجزائرية بتقسيم دول المنطقة إلى قسمين الأول يضم دول المغرب العربي و الأخر يضم باقي دول المنطقة.

الشكل رقم09 : تطور الصادرات الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الوحدة: مليون دج

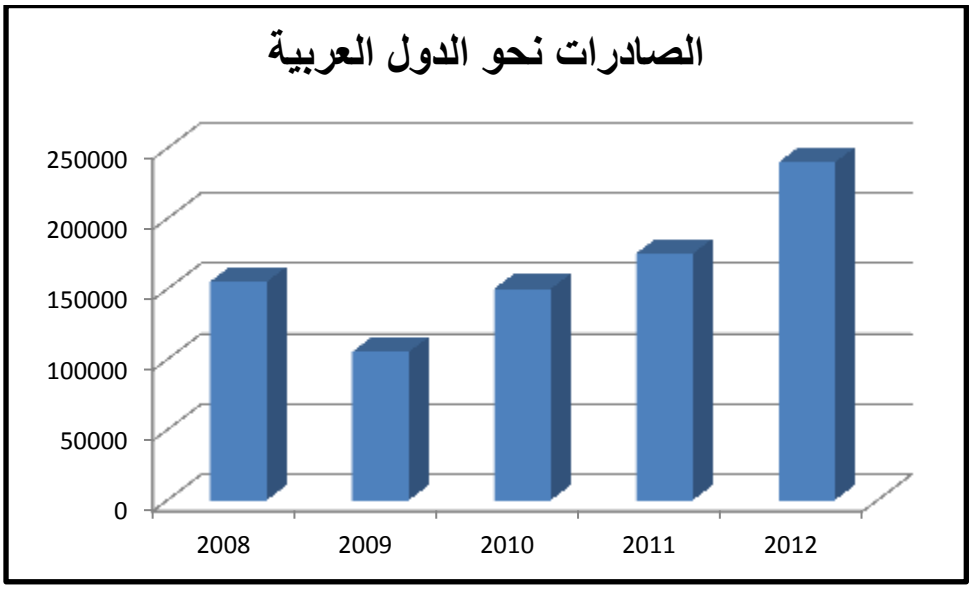

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الوثيقة 01 من الملحق01 .[1]

الجزائر و منذ دخولها منطقة التجارة العربية الحرة في 2009، عرفت تطورا ملحوظا في حركية التبادل التجاري مع دول المنطقة، فباستثناء الفترة 2008-2009 و التي عرفت فيها الصادرات الجزائرية تراخيا و تراجع نتيجة للازمة العالمية و ما ترتب عنها، فيمكن أن نعتبر التسهيلات الجمركية التي جاءت في مضمون الاتفاقية قد ساهمت في نمو التجارة البينية ضمن نطاق دول المنطقة.

استفادت المنطقة من تسهيلات و امتيازات تخص تحرير التجار البينية العربية ساهم في تحسين و تسهيل مرور الصادرات الجزائرية، و المتمثلة بالاساس في قطاع الطاقة حيث انتقل اجمالي الصادرات الجزائرية العربية من 105279.9 مليون دج في سنة 2009 إلى 239855.9 مليون دج في 2012 أي نمو بنسبة 127%.

و تبقى نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيفة جدا و لم تعرف تلك الدفعة المرغوبة و خاصة في القطاع الفلاحي حيث يغلب على دول الجوار نفس النمط الفلاحي، بينما في مختلف القطاعات الاخرى فيمكن ارجاع ضعف القدر التصديرية للجزائر إلى ضعف في الانتاج الصناعي و الموجه للتصدير و بالتالي عدم قدرة السلع الجزائرية للنفاذ إلى السوق العربية.

و لكن تبقى نسب التجارة العربية البينية ضعيفة و محدود مقارنة باجمالي التجارة العالمية، يرجع هذا للتشابه في النمط الاقتصادي بين دول المنطق و ضعف الهياكل الانتاجية و الصناعات الثقيلة فيها.

[1].- حوصلة احصائية، التجارة الخارجية 1962-2011، الصادرة عن مديرية التجارة، الفصل 10

الشكل رقم 10: تطور الواردات الجزائرية من المنطقة العربية للتجارة الحرة مليون دج

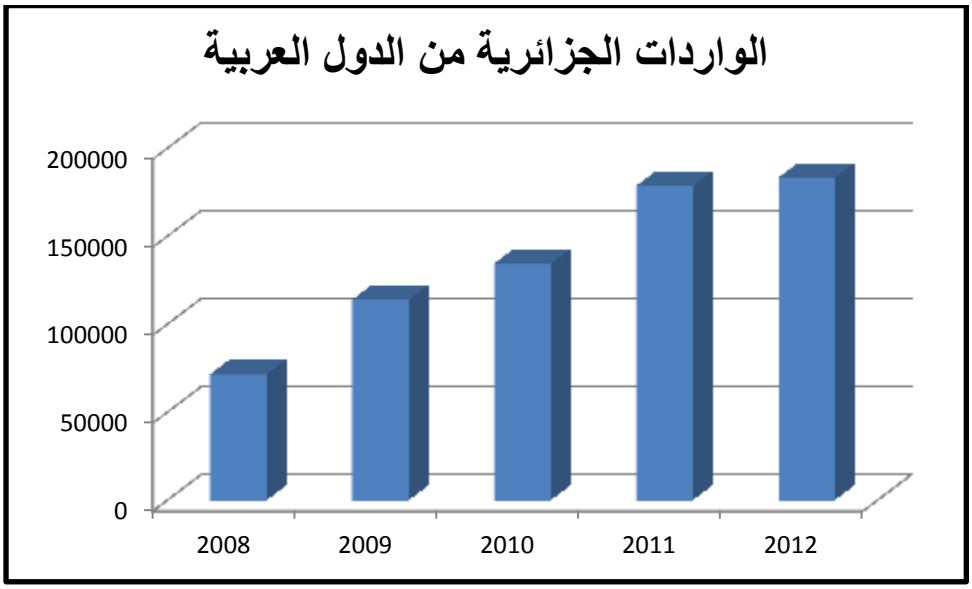

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الوثيقة رقم 01 الملحق 01.

تم تسجيل زيادة في الواردات وصلت إلى 183200 مليون دج في 2012 مقارنة بـ 71522.5 مليون دج في 2008 أي تاريخ دخول الجزائر للمنطقة العربية للتجارة الحرة.

منذ دخول الاتفاقية العربية لتسهيل و التفكيك الجمركي حيز التنفيذ في 2009 عرفت المنطقة نموا في حركة الواردات من دول المنطقة و ذلك بزيادة قدرة بـ 156%، يمكن تفسير ذلك لتحول الجزائر من السوق الاوروبي و الامريكي إلى السوق العربي نظرا لعدم الاستقرار السائد في تلك المنطقة مع انفجار الفقاعة المالية و ما خلفته من آثار على السوق العالمي، بعكس السوق العربي الذي يعتبر أقل اضطرابا و لم يتأثر بشكل مباشر و انما التأثير كان بالهزات الارتدادية للأزمة.

كما أن المنتجات العربية استفادت من مزايا جمركية و تحفيزات في اطار المنطقة العربية الكبر للتجارة الحرة، و بغية التعرف عل التوجه الجزائري في التبادل التجاري ضمن نطاق هذه المنطقة سنتعرف عل توزيع الصادرات و الواردات البينية العربية حسب البعد الجغرافي حيث قسمت المنطقة إلى قسمين الأول يضم دول المغرب العربي و الثاني يضم باقي الدول.

الشكل رقم11: توزيع الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية حسب المنطقة الجغرافية مليون دج

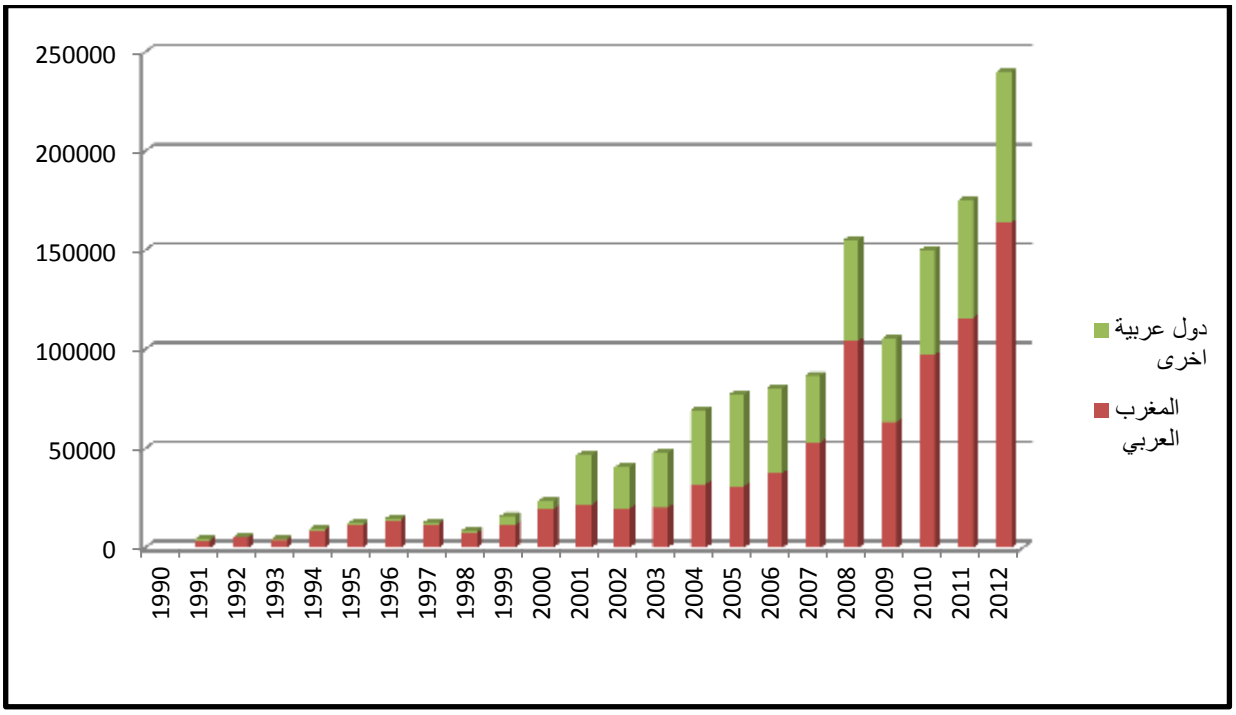

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الوثيقة 01 من الملحق 01.

تعتبر دول المغرب العربي زبونا مميزا– مقارنة ببقية الدول العربية– للصادرات الجزائرية و المتمثلة أساسا في النفط و مشتقاته حيث ارتفعت بعد دخول الجزائر لمنطقة التجارة العربية الحرة من 63542.9 مليون دج في 2009 إلى 164042.6 مليون دج في 2012، أي زيادة تقدر بـ 158%.

بينما لم تتحسن الصادرات العربية من خارج منطقة المغرب العربي حيث عرفت زيادة بسيطة ما بين سنتي 2009 و 2012 قدرة بـ 81 %، و تمثل نسبة الصادرات من دول المغرب العربي 68.40% لسنة 2012 من اجمالي صادرات المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة.

و يلاحظ أن هذا التحسن لم يكن نتيجة تكوين منطقة حرة عربية و انما نتيجة اتفاقات فردية بين الجزائر و دول المغرب العربي بشكل خاص و خاصة في مجال الطاقة.

و يمكن تفسير ذلك بعامل القرب الجغرافي و استفادت دول الجوار من الصادرات الطاقوية و خاصة المغرب و تونس، بالاضافة إلى التقارب في المستوى المعيشي.

و يمثل الشكل الموالي توزيع الواردات الجزائرية من و الى المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة حسب المنطقة الجغرافية للفترة 1990–2012.

الشكل رقم 12: توزيع الواردات الجزائرية من الدول العربية حسب المنطقة الجغرافية مليون دج

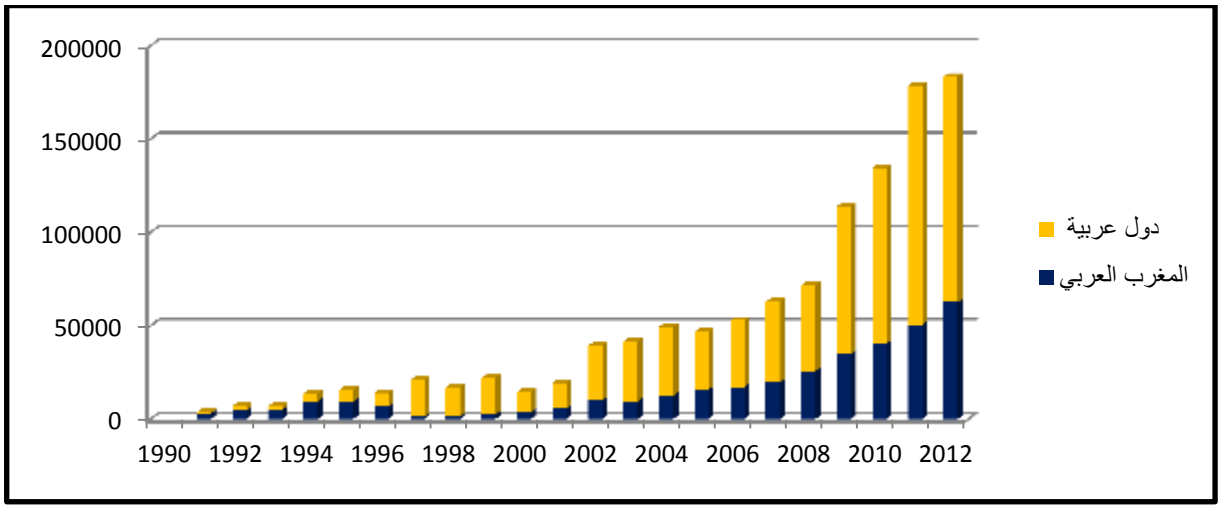

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الوثيقة 01 من الملحق 01.

عرفت الواردات من منطقة المغرب العربي ارتفاعا نسبيا حيث انتقلت من 34761.7 مليون دج في 2009 إلى 62556.5 مليون دج في 2012 أي حققت نموا قدره 79.95%، على عكس ذلك عرفت الواردات و التي تسيطر عليها دول عربية خارج منطقة المغرب العربي، نموا بنسبة 163.57%، حيث عرفت الواردات زيادة معتبرة من 45771.9 مليون دج في سنة 2008 لتحقق أعلى مستوى لها في 2012 وصل 120643.5 مليون دج، أي أن نسبة الواردات من دول المغرب العربي تمثل 36% من اجمالي الواردات من الدول العربية في 2008 بينما حققت في 2012 ما نسبته 34.15%، فعلى الرغم من العامل الجغرافي إلا أن دول المغرب العربي تعاني من عدم توازن في الاداء الاقتصادي و بالتالي فالجزائر تأثرت من التسهيلات الممنوحة ضمن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة من خلال تحسين حركية التجارة الخارجية و خاصة في الواردات تماشيا مع التطور في الصادرات النفطية و محاولة الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات.

صدرت الجزائر خلال سنة 2012 نحو البلدان العربية ما تفوق قيمته 3.19 مليار دولار و استوردت ما قيمته 2.22 مليار دولار أي فائضا في الميزان التجاري ب 967.9 مليون دولار لصالح الجزائر.

و من جهة أخرى فإن الواردات الشاملة للجزائر من منطقة التجارة الحرة العربية شهدت سنة 2012 انخفاضا بنحو6.4 بالمائة حيث انتقلت من 2.45 مليار دولار سنة 2011 إلى أزيد من2.2 مليار دولار.

و يعود هذا الانخفاض أساسا إلى سياسة تخفيض الانفاق العام التي تبنتها الجزائر.

و سجلت الصادرات الجزائرية نحو هذه المنطقة انخفاضا ب 0.8 بالمائة حيث انتقلت من 265.57 مليون دولار إلى 263.45 مليون دولار خلال نفس الفترة المرجعية.

و يبقى المغرب أول زبون عربي للجزائر بامتصاصه 1.07 مليار دولار من المبيعات الجزائرية للخارج متبوعا بتونس ب 1 مليار دولار و مصر 876.51 مليون دولار و العراق 78.32 مليون دولار و موريتانيا 61.07 مليون دولار.

أما فيما يخص أهم الممونين فتعود المرتبة الأولى إلى العربية السعودية التي صدرت للجزائر سنة2012 سلعا بقيمة تقارب 467.2 مليون دولار متبوعة بتونس 407.75 مليون دولار و مصر 380.56 مليون دولار ثم المغرب 281.77 مليون دولار و أخيرا الإمارات العربية ب 259.57 مليون دولار.

تصدر الجزائر نحو البلدان العربية منتوجات غذائية "التمر و السكر و زيت عباد الشمس و الخضر" و الطاقة و الزيوت و الدهون و العجلات المطاطية و القارورات و المنتوجات الشبيهة...الخ

و تتمثل أهم المنتوجات التي استوردتها الجزائر من هذه البلدان في الأدوية و الزيوت الخفيفة و خيوط النحاس و الأعمدة الحديدة و ناقلات كهربائية...الخ

و بالرغم من الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في مجال تحرير التجارة تبقى المبادلات التجارية دون التطلعات حسب ما لاحظه عدد من الخبراء العرب في الميدان.

و شكلت التجارية العربية العربية معدل 10 بالمائة فقط من مجموع المبادلات التجارية للبلدان العربية خلال السنوات الخمس الماضية.

و يرى الخبراء أن ذلك يعود أساسا إلى الإجراءات غير الجمركية و الكلفة المرتفعة للتجارة العربية العربية خاصة في مجال النقل و الدعم معتبرين أن تشابه الاقتصاديات العربية القائمة في أغلبيتها على النفط أو الفلاحة لا تشجع على المبادلات بين الدول العربية.

كما يرى هؤلاء الخبراء أن كلفة الدعم اللوجستي بين البلدان العربية من أعلى الكلفات في العالم .

و سجلوا على سبيل المثال أن كلفة عبور السلع بين البلدان العربية تفوق عشر مرات الكلفة المطبقة بين بلدين أسويين.

و من بين الأسباب التي أدت إلى ركود المبادلات التجارية بين البلدان العربية غياب التنسيق بين السياسات المالية و الصرف للبلدان العربية و كذا ضعف التكامل بين السلع المتبادلة في المنطقة و نقص تنوع هياكل صادرات هذه البلدان[1].

[1]- وكالة الانباء الجزائرية الصادرة بتاريخ 2013/02/19.

و فيما يلي قائمة أهم الشركاء التجاريين العشرة (زبائن و ممونين) للجزائر في العالم العربي خلال سنة 2012حسب أرقام الجمارك الجزائرية:

الجدول رقم 06: أهم الشركاء التجاريين للجزائر في العالم العربي لسنة 2012.

الزبون	التبادلات بملايين دولار	الممون	التبادلات بملايين دولار
المغرب	1073	العربية السعودية	467
تونس	1002	تونس	407
مصر	876	مصر	380
العراق	78	المغرب	281
موريتانيا	61	الامارات	259
لبنان	36	الأردن	156
سوريا	28	لبنان	69
الامارات	7.7	ليبيا	64
ليبيا	6.4	عمان	40
الأردن	5.6	قطر	37

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية ليوم 2013/02/19

2- الجزائر و منطقة الاتحاد الأوروبي:

سنحاول قراءة أثر الاتفاق الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي لتفعيل التبادل التجاري بين الطرفين على الميزان التجاري الجزائري و سنتتبع التطور الحاصل في الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2012 أي قبل و بعد التوقيع على الاتفاق و سنركز على تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الشكل رقم 13: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي مليون دج

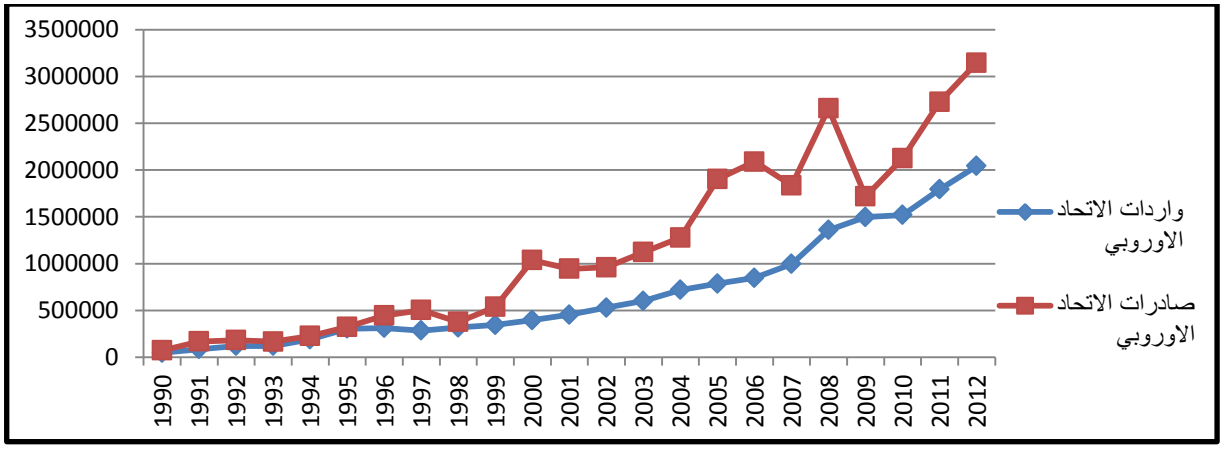

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الوثيقة 02 من الملحق 01.

عرفت الصادرات خلال الفترة 2005-2012 اختلالات شابتها الازمة المالية حيث عرفت الصادرات نموا بسيطا وصلت فيه إلى 2659020.4 مليون دينار في 2008 ثم استعادت الجزائر قدرتها التصديرية بعد الازمة لتصل إلى اعلى مستوى في 2012 بلغ 3147123.2 مليون دينار و بذلك حققت نموا قدره 43.31% بعد دخول الاتفاقية حيز التطبيق في 2005، بينما لم تتحسن الصادرات خارج قطاع المحروقات و لم تتجاوز 2.5% من اجمالي الصادرات.

على عكس الصادرات فقد عرفت الواردات تطورا ملحوظا حيث حققت نموا قدره 128.38 % أي انتقل من 785302.3 مليون دج في 2005 إلى 2042773.8 مليون دج في 2012.

هناك انتعاش في حركية التبادل وخاصة في جانب الاستيراد مع الدول الأوروبية و خاصة فرنسا للقرب الجغرافي ولاعتبارات تاريخية وسياسية ما يفسر التبعية الاقتصادية الجزائرية لأوروبا.

الفرع الثالث: السياسة التصديرية

ساهمت أسعار النفط في تحقيق فوائض هامة في ميزان المدفوعات و تسجيل احتياطي صرف معتبر، لكن ضرورة البحث عن استراتيجية بديلة للاقتصاد الريعي و التوجه نحو تنويع الصادرات تجنبا لأي اضطرابات خارجية من جهة و محاولة تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المنتجات الأساسية و التخلي عن التبعية الاقتصادية نحو اوروبا خاصة من جهة أخرى.

فيمثل الشكل الموالي تطورا للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، في مرحلة اقتصاد السوق مع بداية التسعينات.

الشكل رقم 14: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 1992-2012

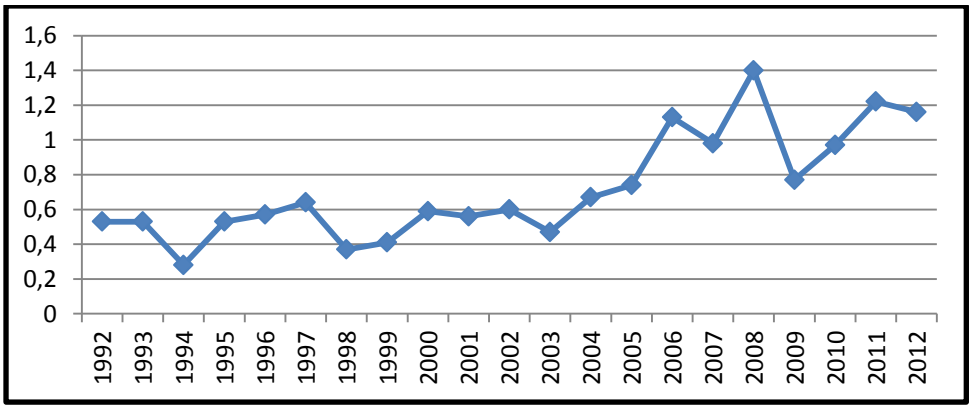

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من معطيات الوثيقة رقم 03 من الملحق 01

عرفت الجزائر تطورا في الصادرات منذ التسعينيات و هذا نتيجة لجملة من الاتفاقات الموقعة بين الجزائر و مختلف الدول الزبائن، و المتمثلين أساسا في امريكا و الاتحاد الأوروبي.

من الشكل 14 الذي يمثل تطور الصادرات خارج المحروقات يمكن أن نلاحظ أن الصادرات خارج قطاع المحروقات عرفت تذبذب و عدم الاستقرار حيث لم تعرف تطور كبير و انما نموا خلال الفترة 2003-2008 حيث انتقلت من 0.47 مليار دولار إلى 1.4 مليار دولار في 2008 كأعلى مستوى أي نمو بنسبة 197%، بينما انخفضت قيمتها في 2009 إلى 0.77 مليار دولار ثم عرفت تحسن بين سنتي 2009-2011 لتصل إلى 1.22 مليار دولار نتيجة الاستقرار الاقتصادي.

و لكي نتعرف على التوجه الجغرافي للصادرات الجزائرية سنتطرق إلى التوزيع الجغرافي لها و المحصور بين أوروبا و امريكا.

يظهر الشكل الموالي تطور الصادرات الجزائرية لكل من وم أ و فرنسا، ايطاليا.

الشكل رقم 15: تطور الصادرات الجزائرية حسب الزبائن للفترة 1990-2011

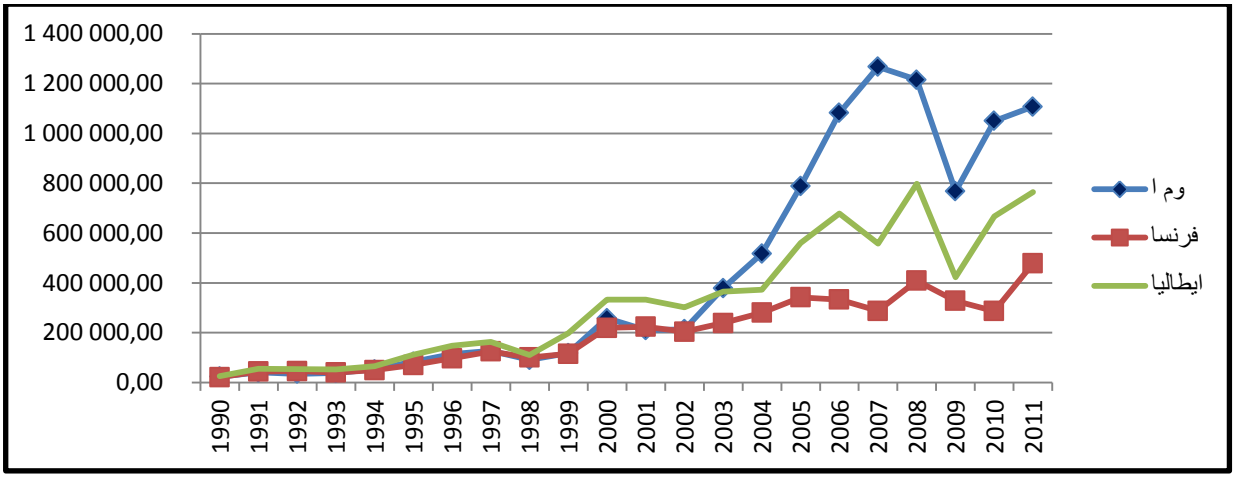

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثيقة 05 من الملحق رقم 01

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأساسي للجزائر و الزبون المميز حيث عرفت الصادرات نحو و م أ تطورا منذ 2003 لتصل أعلى مستوى لها في 2007 حين بلغت الصادرات 1267169 مليون دج مقارنة بتسجيل 364588.2 مليون دج في 2003، و هذا راجع لارتفاع الصادرات النفطية لأسباب سياسية يمكن ربطها بغزو العراق.و زيادة الطلب على هذه المادة.

كما يعتبر الاتحاد الاوربي زبون أساسي للجزائر لاعتبارات جغرافية و سياسية و تاريخية حيث تتجه الصادرات الجزائرية و المتمثلة أساسا في الصناعة الاستخراجية لكل من فرنسا و ايطاليا و المانيا.

حيث عرفت الصادرات نحو فرنسا نموا بسيطا و متذبذب حيث انتقلت من 219581.1 في 2002 إلى 341786.3 مليون دج في 2005 لتصل إلى أعلى مستوى في 2011 ب478132 مليون دج.

بينما عرفت الصادرات الايطالية زيادة معتبرة من 110119.7 مليون دج في 1998 لترتفع إلى 678621.5 مليون دج في 2006 لتحقق أعلى مستوى في 2008 بـ 798537.2 مليون دج.

الفرع الرابع: السياسة الاستيرادية

يمثل الشكل الموالي توزيع الواردات الجزائرية منذ التسعينات بغية التعرف على مكونات هيكل الاستيراد الجزائري و الذي يعرف تطورا رتيبا في فاتورته، و لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية في 2008.

الشكل رقم16: توزيع الواردات الجزائرية حسب الصنف خلال الفترة 1991-2012

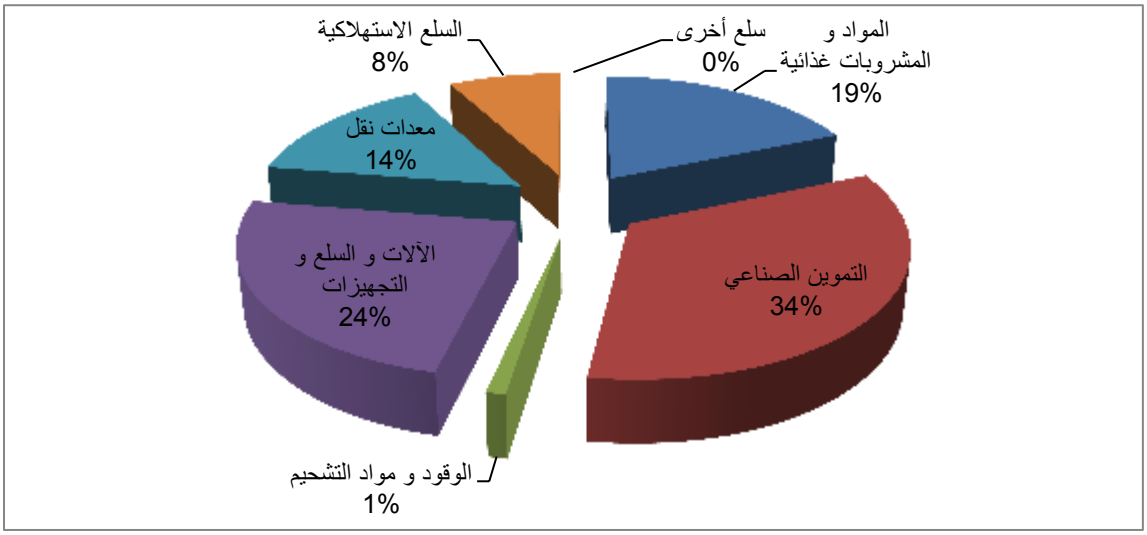

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الوثيقة رقم 04 من الملحق 01*.

فالجزائر و من خلال النظر في هيكل وارداتها الشكل رقم 16 فإنه يتكون أساسا من المواد الغذائية و التموين الصناعي و التجهيزات.

حيث يطغى التموين الصناعي على هيكل الواردات بنسبة 34% من اجمالي الواردات، تليها الآلات و السلع و التجهيزات بنسبة 24% بينما احتلت المواد و المشروبات الغذائية 19% من اجمالي الواردات.

و بالتالي تعتبر تركيبة الواردات الجزائرية أكثر تنوعا و ثباتا من هيكل الصادرات.

ان تنويع مصادر الاستيراد ضروري لأي دولة لتجنب الأزمات و تفادي تغيرات الأسعار و يمنح أكثر تنوع في المنتجات، لذا فالجزائر بدورها لجأت إلى تنويع الايرادات من خلال ابرام جملة من الاتفاقات الثنائية كما رأينا سابقا، و يمثل الشكل التالي توزيع الواردات الجزائرية حسب أفضل الموردون

* . تم احتساب النسب انطلاقا من حساب متوسطات تطور الواردات حسب النوع من الفترة 1991-2012

الشكل رقم 17: تطور الواردات الجزائرية حسب الموردون للفترة 1990-2011 الوحدة مليون دج

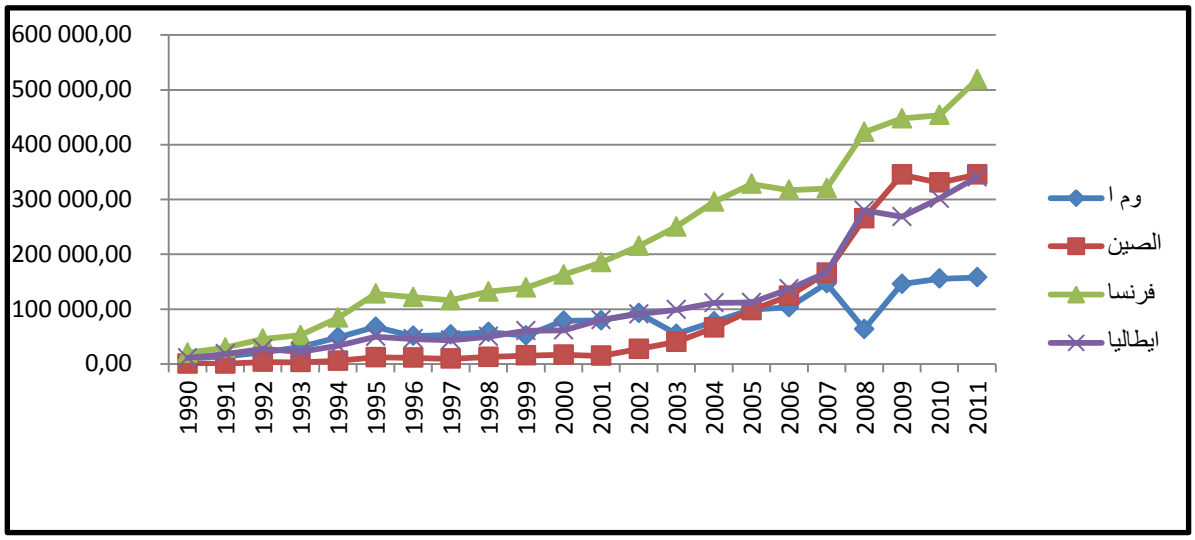

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثيقة 05 من الملحق رقم 01

يظهر أن فرسا هي المورد و المتعامل الأساسي للجزائر منذ التسعينات حيث عرفت الواردات ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت 127813 مليون دج في 1995 ثم ارتفعت الى 328138.4 مليون دج في 2005 لتحقق أعلى مستوى في 2011 بلغ 518702.3 مليون دج أي نموا قدره 58.07% بين سنتي 2005 و 2011.

بجانب فرنسا فإن ايطاليا تعتبر من أفضل الموردين نظرا لتنامي حجم الواردات من 166969.5 مليون دج في 2007 إلى 340914.2 مليون دج في 2011 و هو ما يعني توجه الجزائر نحو دول الاتحاد الاوربي في الاستيراد.

و الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها من الشكل السابق هو دخول الصين كثاني أفضل متعامل حيث تعتبر سنة 2002 الانطلاقة الحقيقية للتوجه الجزائري نحو السلع الصينية حيث سجلت 345145.1 مليون دج في 2009 مقارنة بـ 27230 مليون دج في 2002 و هو ما يعبر عن نمو هائل في التعاملات مع الصين و يمكن على المستوى القريب أن يصبح الصين هو المتعامل الأساسي في ظل الطفرة التي تعرفها السلع الصينية المستوردة بسبب سعر سلعها الرخيصة و المقلدة و خاصة في مجال تكنولجيا الاتصال و الاعلام الآلي.

و الغريب هو تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الاستيرادية حيث عرفت الواردات تذبذب في النمو حيث لم تسجل بين سنتي 2007 و 2011 إلا نسبة 7.51% و هو راجع لعدم قدرة السلع الامريكية على المنافسة في السوق الجزائرية.

تراخيص الاستيراد أداة للتحكم في الواردات:

تلجأ الدول إلى استخدام هذه الأداة عادة لتحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في حماية الانتاج المحلي من خلال منع استيراد السلع المنتجة محليا و ذلك بعدم منح تراخيص لاستيراد هذه السلع أو تلجأ إلى نظام التحصيص للحد منها.

و يتماشى هذا الإجراء مع أهداف السلطات العمومية التي تعمل على خفض مستوى الواردات و الحد من تحويل العملة الصعبة إلى الخارج. كما أن هذا الإجراء لن يكون متناقضا مع التزامات و تعهدات الجزائر مع الخارج على غرار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

و من جهة أخرى تطرق المسؤول الأول عن قطاع التجارة في الجزائر إلى نقص الشفافية في منح تصريحات استيراد المنتجات المسجلة في القائمة الرمادية حيث حث في هذا الخصوص على توضيح كيفية منح هذه التصريحات لبعض المستوردين الذي يرغبون في استيراد منتجات مسجلة في هذه القائمة.

و أوضح أن هذه القائمة تتعلق بالمنتجات التي يشهد إنتاجها المحلي نقصا. و يتم منح هذه التصريحات من طرف لجنة تعطي الضوء الأخضر للمستورد. و اعتبر أن هذا المسار غير موضوعي لأنه لا يمكن من تحديد ما إذا كان منتج معين على القائمة الرمادية و أيضا لا يمكن من تحديد الكميات الواجب استيرادها. [1]

و حسب الأمر رقم 04-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديريها، فإنه تخضع عمليات الاستيراد التي تمس بالصحة البشرية و الحيوانية و البيئية إلى تدابير خاصة [2].

تخضع عمليات استيراد و تصدير المنتوجات إلى مراقبة الصرف طبقا للتشريع و التنظيم المعمول به[3].

كما يمكن أن تؤسس تراخيص لاستيراد المنتوجات أو تصديرها لإدارة أي تدبير يتخذ بموجب أحكام هذا الأمر أو الاتفاقات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها[4].

تتفق كل الأنظمة الصادرة عن البنك المركزي منذ تحرير التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 02/13 /1991 على أنة يحق لأي عون اقتصادي القيام بعمليات استيراد أو تصدير بضائع أو خدمات، ما لم تكن محظورة، دون حاجة إلى ترخيص مسبق.

---

[1]- نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz، تاريخ الزيارة 2014/12/26 على الساعة 11.45.

[2]- المادة رقم 03 من الأمر رقم 03/04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة عل عمليات الاستيراد و التصدير.

[3]- المادة 05 من الأمر 03/04 السابق ذكره.

[4]- المادة 06 من الأمر 03/04 السابق ذكره.

غير انه لا يستبعد أن تلجا السلطات العمومية دفاعا عن المصالح الوطنية إلى إخضاع بعض العمليات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي، و هذا ما يستخلص من أحكام بعض الأنظمة التي أوقفت العمليات الآتي بيانها على الحصول على ترخيص من البنك المركزي، كما حصل في الأمثلة الآتي بيانها[1]:

تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج: يمنع على المقيمين، بموجب المادة 4 من النظام رقم 07/95، تشكيل أصول نقدية أو مالية أو عقارية بالخارج من قبل المقيمين وانطلاقا من نشاطاتهم في الجزائر، غير انه يجوز لمجلس النقد و الصرف أن يمنحهم رخصا بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لتامين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطاتهم المتعلقة بالسلع و الخدمات في الجزائر المادة 126 من الأمر المؤرخ في 2003/08/26.

و في نفس الإطار لا يجوز للأشخاص المعنوية اقتطاع مبالغ من الحسابات المفتوحة في الجزائر بالعملة الصعبة ما لم يحصلوا على رخصة بذلك من مجلس النقد و القرض المادة 9 من النظام رقم 02/90 المؤرخ في 1990/09/08.

و من جهة أخرى لا يمكن لتجار الجملة و الوكلاء المقيمين في الجزائر تحويل العملة الصعبة المقتطعة من الحسابات المفتوحة في الجزائر نحو الخارج إلا بترخيص من البنك المركزي المادة 11 من النظام رقم 04/90 المؤرخ في 1990/09/08.

أما بالنسبة لغير المقيمين بالجزائر فيجوز لهم، وفق الشروط التي يحددها مجلس النقد و القرض، تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية في الجزائر.

استرداد الأموال: أجازت المادة 31 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ قي 2001/08/20 المتعلق بتنمية الاستثمار إعادة تحويل استرداد Rapatriement رؤوس الأموال و النتائج و المداخيل و الفوائد و سواها من الأموال المتصلة بتمويل مشاريع في الجزائر وفق الشروط التي يحددها مجلس النقد و القرض، وذلك في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

وفي هذا الإطار اخضع المشرع استرداد رؤوس الأموال المحولة نحو الجزائر لتمويل أنشطة اقتصادية و إيراداتها إلى تأشيرة البنك المركزي.

الفوترة و البيع بالعملة الصعبة داخل الإقليم الجزائري: يستخلص من حكم المادة 5 من النظام رقم

[1]- مدونة القانون الجزائري: http://droit7.blogspot.com/2013/10/blog-post_6186.html، تاريخ الزيارة: 2014/12/28 على الساعة: 16.35.

07/95 انه يمنع فوترة أو بيع سلع أو خدمات في التراب الوطني بالعملة الصعبة، ما عدا الحالات المرخصة من قبل البنك المركزي.

استيراد الخدمات: بينت المادة 36 من النظام رقم 07/95 أصناف الخدمات التي لا يحتاج استيرادها لترخيص مسبق من البنك المركزي، و يتعلق الأمر ب:

– خدمات النقل و التأمين المرتبطة مباشرة بالواردات و / او الصادرات من البضائع.

– عقود المساعدة التقنية أو تقديم الخدمات التي تتضمن عمليات تكوين و تركيب، و صيانة التجهيزات أو إنشاء مجموعات صناعية.

– عمليات التأمين و إعادة التأمين المتعاقد عليها من قبل شركات التأمين المقيمة.

وعدا هذه الخدمات، يكون استيراد الأصناف الأخرى موضوع نصوص خاصة تحدد الشروط و الكيفيات المتعلقة به، و عند غيابها، يخضع إلى ترخيص مسبق من بنك الجزائر (المادة 37 من النظام المذكور). وسواء تعلق الأمر بتحويل رؤوس الأموال أو باستيراد الأموال أو بالفوترة و البيع بالعملة الصعبة أو باستيراد الخدمات، يعد فعلا مكونا للركن المادي لجريمة الصرف كل عملية تتم بدون الحصول على الترخيص المشترط أو بدون احترام الشروط المقترنة بها.

و فيما يخص الانتاج الوطني فالجزائر عمدت عل حمايته من خلال منحه امتيازات جمركية و مكافحة الاغراق و اسخدام تدابير الدفاع التجارية، حسب الأمر 03/04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة عل عمليات الاستيراد و التصدير، في الفصل الثاني و المتعلق بحماية الانتاج الوطني. و تتمثل التدابير الوقائية في التوقيف الجزئي أو الكلي للامتيازات و تأخذ شكل تقييدات كمية عند الاستيراد أو رفع لنسب الحقوق الجمركية.

و يمثل الجدول المرفق في الملحق رقم 04 أهم النصوص القانونية و المتعلقة بعملبات الاستيراد و التصدير في الجزائر.

صندوق ضبط الايرادات:

ان الاعتمادعلى المحروقات كمصدر للتمويل يشكل خطرا على الدولة و خاصة في ظل عدم ثبات أسعارها، حيث أن أي انخفاض في الطلب على هذه السلعة الحساسة يؤدي إلى المساس بقدرة البلد على تمويل مشاريعها الداخلية و التأثير على الميزانية العمومية لها و بالتالي لابد من الاستفادة من الفوائض المحققة لاستخدامها في حالة العجز وهو ما ترجمته بعض الدول لما يعرف بصناديق ضبط الموارد أو صناديق التثبيت فالجزائر على غرار هذه الدول ذات التوجه النفطي قامت باستحداث هذه الآلية.

صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر و قد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000.

قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 [1] و التي تنص على مايلي:

- يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد و يقيد في هذا الحساب:

في باب الايرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الايرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

في باب النفقات:

- ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية.
- تخفيض الدين العمومي.
- إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.
- تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.[2]

و بالتالي يمكن أن نميز عدة نقاط تخص الصندوق:

- يتم تمويل الصندوق عن طريق الفوائض في الجباية البترولية التي تفوق التقديرات ضمن قانون المالية.
- يهدف الصندوق إلى ضبط توازن الميزانية والحد من الدين العمومي.

وبالتالي استغلال فترات الانتعاش الاقتصادي لاستعمالها في حالات الركود و العجز.

و يمثل الجدول التالي تطور كل من أسعار البترول و كذا رصيد الصندوق منذ انشائه.

[1]- الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

[2]- بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، ص 241.

الجدول رقم 07: القيم المحولة لصندوق ضبط الايرادات مقارنة بأسعار البترول.

السنوات	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
سعر البرميل بالدولار	28.5	24.85	25.24	28.96	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25	80.15	112.94
القيم المحولة للصندوق مليار دج	453	124	27	449	623	1369	1798	1739	*2288	*401	*1319	*2300

المصدر: – Banque d'Algérie, Rapport annuel 2009

– * IMF Country Report No. 13/49 ،Algeria: Statistical Appendix

يلاحظ أن هناك ارتباط بين تغيرات أسعار البترول و رصيد صندوق ضبط الايرادات، فقد عرفت موارد الصندوق ارتفاعا ملحوظا منذ انشائه حيث انتقل من رصيد 453 مليار دج إلى 2288 مليار دج في 2008 أي تطورا نسبته 405% باستثناء سنة 2009 نتيجة لتدهور اسعار البترول جراء الازمة المالية ليحقق 2300 مليار دج في 2011، و هو ما يفسر بتغيرات أسعار النفط، و بالتالي تعتبر تجربة صندوق ضبط الموارد آلية فعالة لمواجهة العجز أو أي تدهور في الايرادات و يقتصر دوره بشكل عام على معالجة الاختلالات في التوازن الداخلي أي الموازنة العامة، حيث يساهم في القضاء على المديونية الخارجية و تغطية النفقات العمومية، كما يساهم في عملية التنمية من خلال تمويل مشاريع تنموية كانجاز البنى التحتية و وكذا الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي،و يمكن الاستفادة من مزايا هذا الصندوق في تمويل مشاريع استثمارية تهدف إلى دفع القدرة التصديرية للبلد من خلال دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأغراض انتاجية أو صناعية و كذا تمويل المشاريع الخدماتية لتحريك السياحة الداخلية و الخارجية.

الفرع الخامس: أثر تحرير التجارة على الاستثمار الاجنبي المباشر

ان تأثير السياسة التجارية لا يظهر فقط في الميزان الجاري حيث يمكن أن تعمل السياسة التجارية على رفع الاستثمارات الاجنبية المباشرة و بالتالي التأثير في ميزان رؤوس الاموال.

و الشكل التالي يمثل تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الشكل رقم 18: تطور رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1992-2012

الوحدة مليار دولار

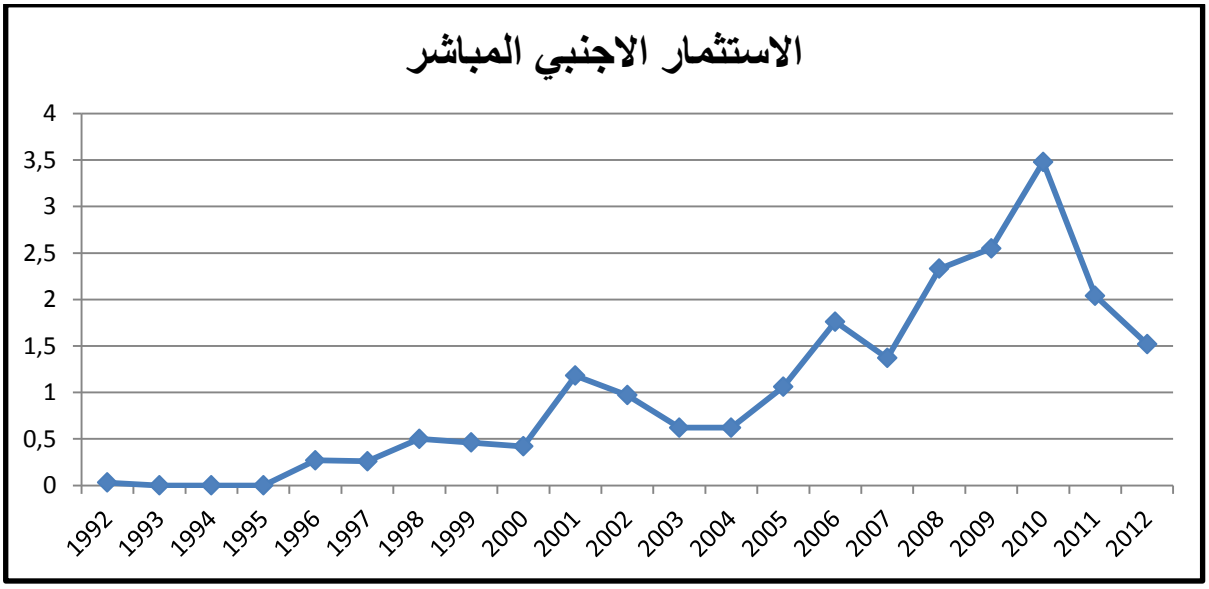

المصدر: من اعداد الطالب بتصرف في معطيات بنك الجزائر الملحق رقم 06.

عرف الاستثمار الاجنبي المباشر نمو مضطربا طوال فترة الدراسة حيث حقق ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2001 حين سجل الرصيد 1.18 مليار دولار ثم انخفض إلى 0.62 مليار دولار في 2004 ليرتفع إلى 1.76 مليار دولار في 2006 ثم ينخفض مرة أخرى إلى 1.37 مليار دولار في 2007 ليعرف نموا قدره 154 % في 2010، لينخفض إلى مستوى 2.04 مليار دولار في ظرف سنة واحدة أي فقد نسبة 41.38 %، ثم ينزل إلى مستوى 1.52 في أخر 2012.

و يفسر هذا التحول في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة منذ سنة 2000 إلى تطور عقود الاستثمار الموقعة من طرف الجزائر كما هو موضح في الملحق رقم 02. أي أن هناك نموا بسيطا في معدلات الاستثمار في الجزائر و بالتالي فقد اعطت السياسة الاستثمارية نتائج ايجابية على المدى المتوسط فبعد سنة 2010 تراجعت معدلات الاستثمار نتيجة انتهاء فترة العقود الاستثمارية المقررة عادة بـ10 سنوات، بالاضافة إلى العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب و خاصة في نقطة الخلاف على القاعدة الاستثمارية 51/49.

لقد تزامن الإصلاح الضريبي بالجزائر لسنة 1992 مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، و تجسد ذلك من خلال تعديل قوانين الاستثمار التي قامت بإعطاء المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي مجموعة من الامتيازات، كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي.

استنادا إلى المادة 09 من الأمر 01-03 المذكور سابقا، قد نص النظام العام على جملة الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية المقدمة للمستثمرين، يمكننا إيجازها فيما يلي:

حيث يستفيد المستثمر من الحوافز التالية في بداية المشروع:

أ – تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة،

ب– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات ؛

ج – الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

أما فيما يخص النظام الخاص، فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، بالإضافة إلى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لا سيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستديمة. فيما يلي إيجاز للمزايا الممنوحة:

أ – الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

ب– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة 0.2 بالمئة فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال؛

ج – تكفل الدولة جزئيًا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة ، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

د– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية ، و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

كما يستفيد المستثمر من اعفاءات ضريبية عند الإنطلاق في المشروع تتمثل في تخفيضات في الضرائب على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الاجمالي و الرسم على النشاط المهني .[1]

على الرغم من التطورات الحاصلة في رصيد الاستثمار المباشر إلا أنه يبقى يمثل نسبة ضئيلة مقارنة برصيد الميزان الجاري حيث لم يتجاوز 3.5 مليار دولار في أحسن الاحوال على الرغم من الاتفاقات و

[1]- سالكي سعاد ، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** – دراسة حالة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010، ص 157- 159 ، بتصرف .

المجهودات المبذولة من طرف الجزائر لتشجيع الاستثمار إلا أنه يبقى في مستوى ضعيف مقارنة ببقية الدول المجاورة.

حيث لم يرقى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى مستوى تطلعات الحكومة و إلى المستوى الذي يمكن عنده أن يحدث تأثيرا في رصيد ميزان المدفوعات.

الفرع السادس: السياسة التجارية و تطور احتياطي الصرف

في ظل الانفتاح التجاري عرفت الجزائر تطورا في رصيد ميزان المدفوعات و استفادت الجزائر بشكل كبير من زيادة الطلب على المحروقات و حققت فوائض هامة و مستمرة، مما يحتم عليها توفير احتياطي صرف مقبول لاستعماله في تسوية رصيد الميزان في حالة تحقيق عجز.

و يمثل **الشكل رقم 19:** تطورا لاحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1992-2011

الوحدة مليار دولار

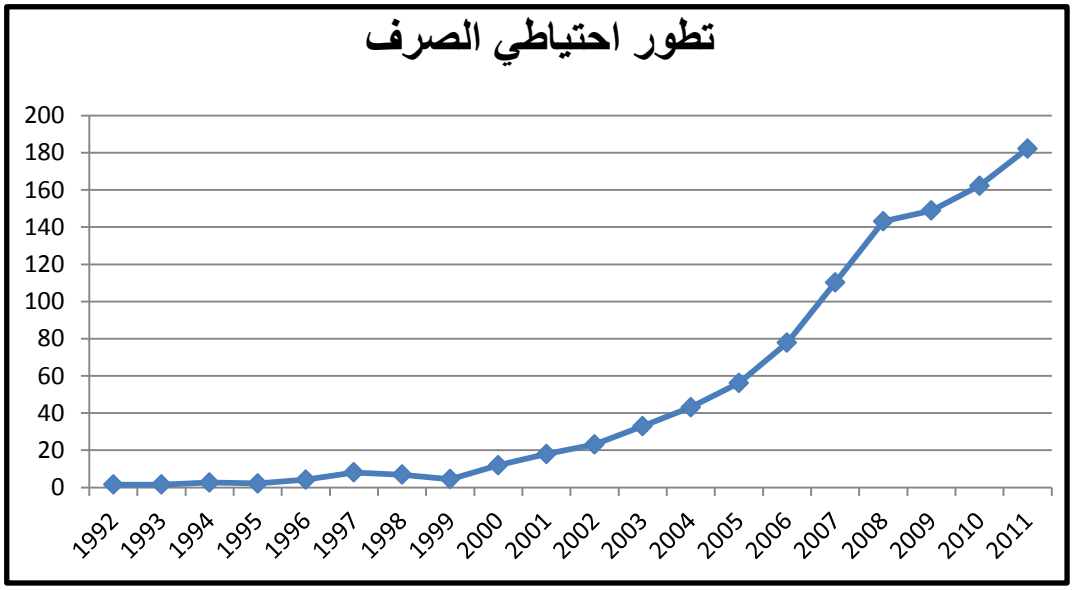

المصدر: من اعداد الطالب بتصرف في معطيات بنك الجزائر الملحق رقم 06.

عرف احتياطي الصرف تطورا ملحوظا حيث سجل نمو هائلا بين سنتي 1999 و 2008 يمكن ربطه بارتفاع اسعار النفط حيث سجل 4.4 مليار دولار في 1999 بينما سجل في 2008 ما قيمته 143.1 مليار دولار ليحقق 182.22 مليار دولار في 2011 و هو مرجح للارتفاع على المدى القصير على الاقل حيث يرتبط الاحتياطي بفوائض الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

الفرع السابع: انعكاس السياسة التجارية على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري

مع انتهاج الجزائر نظام اقتصاد السوق و التوجه نحو التحرير وفق السياسة التجارية التي تطرقنا لها سابقا و من خلال تأثر أدوات السياسة التجارية بعملية الانتقال الاقتصادي، عرف ميزان المدفوعات جملة من الهزات و الاختلالات و التغيرات.

الشكل رقم20: تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2012

الوحدة: مليار دولار

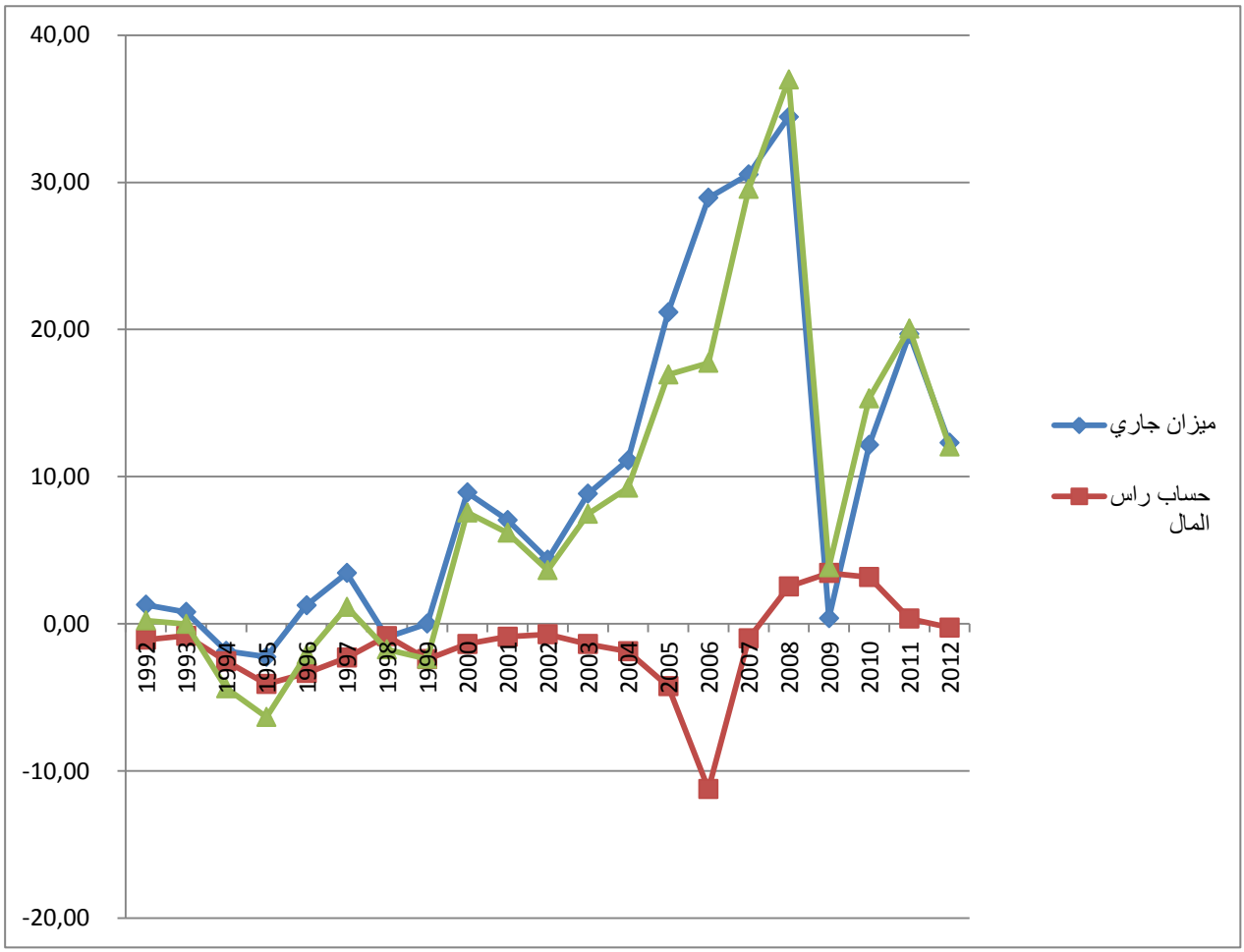

المصدر: بنك الجزائر بالتصرف الملحق رقم 06.

نلاحظ من خلال القراءة الأولية أن هناك عجزا مستمرا في حساب رؤوس الأموال إلى غاية 2008 ، و تم تسجيل سنة 2006 عجزا بقيمة 11.22 مليار دولار نتيجة ارتفاع مستوى الاهتلاك، و على الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار المباشر لم نسجل إلا تحسن طفيف ابتداء من الفترة 2008 حيث عرف مستوى الاستثمار ارتفاع ليسجل أعلى مستوى له في 2010 بـ 3.48 مليار دولار، بينما على النقيض من ذلك فقد عرف الحساب الجاري تحسن كبير و خاصة انطلاقا من سنة

1999 نتيجة تأثره بالزيادة الكبيرة للصادرات حيث سجل أعلى مقياس في 2008 بلغ 34.45 مليار دولار.

رصيد الميزان الكلي حقق فوائض هامة حيث استفاد من رصيد الميزان الجاري و الذي يعبر عنه بنسبة تفوق 70% و بالتالي فمنذ الثروة النفطية حدث اختلال و فارق بين رصيد الميزان الجاري و رصيد حساب رؤوس الأموال حيث طغى الأول على الرصيد الكلي.

كما يمكن ملاحظة تراجع في رصيد ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض رصيد الميزان الجاري و المتأثر بانهيار أسعار النفط.

المطلب الثاني:

مناقشة و تحليل نتائج الدراسة

بعد معالجة المعطيات و تحويلها إلى منحنيات بيانية قصد تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة و الاجابة على الاشكالية الأساسية و اختبار الفرضيات، فإننا سنحصل على جملة من النتائج سيتم مناقشتها في هذا المطلب و تحديد افاق الدراسة.

الفرع الأول: فاعلية السياسة التجارية في المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات الجزائري

أولا: التعريفة الجمركية

يمكن القول أن التعريفة الجمركية في الجزائر و منذ الاستقلال عرفت تطورات كبيرة حيث انتقلت من 17 معدل للتعرفة الجمركية في 1986 نتيجة العجز في الموازنة و محاولة زيادة ايرادات الدولة، إلى 3 معدلات فقط في 2003، و هو ما تسعى له الدولة تماشيا مع الانتقال من السياسة الحمائية التي كانت تنتهجها بعد الاستقلال للحفاظ على القواعد الانتاجية الغير مؤهلة للمنافسة إلى التحرير التدريجي ثم التحرير الكامل في 2004، و سعيا منها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لا بد من تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية للانفتاح نحو الخارج.

ثانيا: تقييم الحصيلة الجمركية

عرفت الحصيلة الجمركية تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-2012 و ذلك مع تخفيض المعدلات الجمركية من 6 معدلات في سنة 1991 إلى 3 معدلات في 2002 و هذا ما خفض من الضغط الجمركي و شجع على الاستثمار و شجع على دخول السوق الجزائرية من خلال جملة من الاتفاقيات البينية و الاقليمية و الدولية.

يمكن تسجيل ملاحظتين هامتين من الشكل البياني رقم04 :

– رصيد الميزان التجاري يتحدد بشكل كبير بالصادرات باعتبار أن تغطية الواردات يتم من خلال إيرادات الصادرات و بالتحديد الجباية البترولية، بالرغم من تأثرها في 2008 بالأزمة المالية العالمية، إلا أن الواردات لم تسجل أي انخفاض جراء الأزمة العالمية نتيجة عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر بالأزمة و لكن التأثير كان في تدهور أسعار النفط في السوق العالمي.

– الزيادة المستمرة في الواردات طبيعية باعتبار مسايرتها لتحقيق ارتفاع في الصادرات و بالتالي حفاظا على التوازن الاقتصادي فإن المستهلك الجزائري أصبح يرغب في منتجات جديدة مواكبة للتحسن القدرة الشرائية، و من جهة أخرى و مقارنة بالتطور الايجابي للإيرادات الجمركية فإنه يوجد تناسق ما بين الواردات و الايرادات الجمركية يترجم العلاقة الطردية بين هاذين المتغيرين ما يدل على أن الجزائر تستعمل التعريفة الجمركية في الواردات أكثر منها في الصادرات.

العلاقة بين التعريفة الجمركية و ميزان المدفوعات الجزائري

تؤثر التعريفة الجمركية في الجزائر على الواردات بشكل خاص، على عكس الصادرات و التي لا تؤدي فيها الاجراءات الجمركية إلى نتائج مرغوبة نتيجة ضعف الانتاج الموجه للتصدير و اعفاء شبه كلي للصادرات النفطية من الرسوم الجمركية، و بالتالي فيظهر تأثير التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال التأثير في الواردات بشكل كبير و هذا ما لاحظناه من خلال تقدير العلاقة الخطية بين الواردات و الايرادات الجمركية.

و بالتالي فالتعرفة الجمركية تعمد إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من خلال امتصاص الفوائض المحققة نتيجة زيادة الصادرات عن طريق زيادة الواردات من خلال تخفيض معدلات التعرفة الجمركية مما يشجع على دخول السوق الجزائري.

ثالثا: الاتفاقات و المعاهدات

1– الجزائر و المنطقة العربية للتجارة الحرة:

عرف الميزان التجاري الجزائري مع دول المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة تذبذبا بين الفائض و العجز منذ دخول الاتفاقية حيز التطبيق في 2009 حيث سجل فائضا 252757.2 مليون دج مع دول المغرب العربي بينما سجل عجزا اجماليا يقدر بـ 192432.1 مليون دج مع بقية الدول العربية و هو ما يترجم بفائض عام مع المنطقة يقدر ب 60325.1 مليون دج.

يمكن القول أن الجزائر لم تستفد من الانضمام للمنطقة الكبرة للتجارة العربية الحرة حيث عرفت صادراتها نموا معتبرا يتمثل أساسا في المحروقات و مشتقاتها لدول الجوار، بينما عرفت وارداتها ارتفاعا كبيرا حيث

بلغت أعلى مستوياته لكون السوق الجزائري غير تنافسي و استهلاكي و غير انتاجي أي أن دول المنطقة هي التي استفادت من انضمام الجزائر بإغراقها بالمنتجات و خاصة الغذائية منها.

ركود في حركية التجارة الخارجية راجع لتكلفة عبور السلع بين الدول العربية المرتفعة من جهة و من جهة أخرى تشابه التوجهات الاقتصادية لها في الفلاحة و الطاقة و عدم قدرتها على التصدير.

الجزائر و الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الاوربي الزبون الأساسي للجزائر و خاصة في مجال المحروقات و مشتقاتها، و انطلاقا من مراقبة تطور الصادرات و الواردات الجزائرية إلى دول الاتحاد الاوروبي فيمكن القول أن الجزائر لم تستفد مرة أخرى من الارتباط مع الاتحاد الأوربي كون الصادرات لم تتحسن و اقتصرت على المواد النفطية و بعض المواد الغذائية كالتمور.

3- اتفاق الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الوفاء لمجموعة من الالتزامات و الحصول على مجموعة من الحقوق و التي تتمثل في[1]:

1: الإلتزامات:

- حرية المنافسة و الالتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني أو الأجنبي أو بين الإنتاج الوطني و الأجنبي.
- التخلي عن دعم الصادرات
- تجنب سياسة الإغراق
- الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية و الكمية.
- قبول مبدأ التقييد الكمي في أحوال استثنائية لحماية ميزان المدفوعات و تقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

2: الحقوق:

- التزام الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات،أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء.

[1] - http://www.startimes.com/?t=20058166 vue le 28/04/2014 à 14.15.

- حقوق نفاذ السلع و الخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، و ذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء.
- تكفل عضوية OMC على السياسات التجارية للدول الأخرى، و ما تتضمن من إجراءات من شأنها التأثير على النفاذ إلى الأسواق و مدى اتساقها مع الاتفاقات الدولية، و الأهم من ذلك فإن أجهزة المنظمة تعتبر منبرا للمشاركة في المفوضات التجارية في المستقبل، بحيث يتمكن العضو من طرح المواضيع التي يهتم بها، و المشاركة في صياغة الاتفاقات الجديدة.
- تمكن الأعضاء من الدفاع عن مصالحهم و إلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون و المناقصة للاتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء و هذا بناء على آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية المطورة في جولة أوروغواي.
- المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عند المصالح التجارية التي تهم تلك الدول، و صياغة الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

رابعا: سياسة الاستيراد و التصدير

1- سياسة الاستيراد

إن الاتحاد الاوروبي هو الشريك الأول للجزائر في التوريد منذ التسعينات و إلى غاية اليوم، حيث وصلت حجم الواردات من المنطقة إلى 1.793.536.8 مليون دج في 2011 و تعتبر فرنسا المورد الاساسي للجزائر بحجم واردات بلغ518.702.3 مليون دج و ذلك راجع لاعتبارات تاريخية و سياسية و حتى القرب الجغرافي، كما ظهرت في الآونة الاخيرة الصين كشريك للجزائر من خلال توجه الجزائر لتنويع المصادر الاستيرادية لتجنب الازمات الاقتصادية، و باعتبار السلع الصينية اقل تكلفة.

و من الملفت للانتباه ضعف حجم التبادل بين الجزائر و الدول العربية حيث لم يتجاوز 180.000 مليون دج في 2011 في أحسن الاحوال و هو أقل من نصف ما يتم استيراده من فرنسا وحدها.

الجزائر تستخدم نظامي حصص و رخص الاستيراد لحماية السلع المنتجة محليا و المتمثلة أساسا في الأدوية و بعض السلع الغذائية، كما تلجأ لتوسيع نظام تراخيص الاستيراد في حالة انخفاض في الصادرات و ذلك بغية تقليص تكلفة الواردات.

يلعب صندوق ضبط الايرادات دورا تمويليا هاما باعتباره آلية لاستغلال الفوائض النفطية في مواجهة العجز المحتمل للتوازنين الداخلي و الخارجي، و لكن في ظل تراجع اسعار النفط فلن يكون لهذا الصندوق أي دور مستقبلا.

2- السياسة التصديرية

رغم كل السياسات و الاعانات التي تبنتها الجزائر لدعم الصادرات خارج المحروقات من خلال انشاء صندوق دعم الصادرات و هيئات تهدف إلى تفعيل و تنمية الصادرات خارج النفط من خلال التكوين و منح قروض و امتيازات للمؤسسات الموجه نشاطها للتصدير إلا أن الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 5% من اجمالي الصادرات.

و يمكن تعليل هذا التراجع إلى عدة نقاط أهمها ضعف في الاستراتيجيات التنموية من جهة و من جهة أخرى فإن هذه الاستراتيجية قد ادت إلى توجه الاستثمار نحو المؤسسات المصغرة الخدماتية و التخلي عن بقية القطاعات كالفلاحة و السياحة و الصناعة.

و في ظل غياب خبرة و جودة انتاجية في المجال الصناعي فإنه من الصعب الرهان على هذه المنتجات أمام المنافسة التكنولوجية للدول المتقدمة.

خامسا: قراءة في أهم مؤشرات و ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحرير

كما أشرنا سابقا فإن تبني سياسة اقتصاد السوق يفتح المجال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمشاركة في العملية الانتاجية، و من المفترض أن يكون لعملية التحول نحو اقتصاد السوق مقدمات تتمثل في تحرير التجارة الخارجية من القيود و العراقيل.

فالجزائر قطعت أشواط هامة في تحقيق هذا الهدف بغية نيل مقعد في المنظمة العالمية للتجارة للاستفادة من الامتيازات التي يمنحها هذا التنظيم و اعطاء دفع أكثر لعجلة التبادل التجاري في الجزائر و تحسين الانتاج المحلي و التوجه نحو التخصص في الميزات الانتاجية الجزائرية.

و قد رافق هذا التحول انعكاس على الحالة الاقتصادية للبلد و لا بد أن يظهر أثر هذه السياسة التجارية على ميزان المدفوعات من خلال التغيرات التي تطرأ على أرصدته.

قراءة في هيكل ميزان المدفوعات في ظل نظام السوق:

يمكن الخروج بعدة نقاط فيما يخص تأثير السياسة التجارية على هيكل ميزان المدفوعات:

- **الميزان التجاري:** يتأثر الميزان التجاري بشكل كبير بحركة التبادل الدولي، فالجزائر و من خلال تبنيها سياسة اقتصاد السوق منذ التسعينات لم يعرف الميزان التجاري فيها أي نهضة حيث تسيطر أسعار النفط على توجيه رصيد الحساب، بينما عرفت الواردات ارتفاعا مستمرا طوال فترة الدراسة راجع لمحاولة اشباع رغبات المستهلكين في ظل الفوائض المحققة في الصادرات.

كما أن ايرادات الصادرات تغطي على فاتورة الواردات من خلال تتبعنا لمعدل التغطية.

السياسة التجارية أداة توجيه للميزان التجاري، من خلال جملة الاتفاقات التي أبرمتها الجزائر فنلاحظ أن الجزائر توجه اهتمامها في الاتفاق مع دول الاتحاد الاوربي و هو ما يخلق نوع من اللامساواة في التبادل الدولي في ظل تفاوت جودة الانتاج و كميته بين الجزائر و دول الاتحاد الاوربي.

- **الميزان الجاري:** عرف نوع من التذبذب بين الفائض و العجز في بداية التسعينات راجع لالتزامات الجزائر مع الهيئات الدولية و محاولة تسديد الديون الخارجية إلا أنه منذ سنة 1999 و هي بداية ثورة أسعار النفط عرف الرصيد فوائض مستمرة من خلال تأثره بالميزان التجاري، حيث أن الأخير يغطي بشكل كبير و يطغو على رصيد الميزان الجاري.

- **ميزان رؤوس الاموال:** لم يحقق هذا الحساب نتائج ايجابية و اتسمت حركته بالعجز المستمر منذ التسعينات و إلى غاية 2008 حيث لم يرقى الاستثمار المباشر للمستوى المطلوب نتيجة ضعف الاستراتيجية الاستثمارية و فشل الحكومة في جلب و تشجيع الاستثمار المباشر.

- **الرصيد الكلي:** عرف رصيد الميزان الكلي نوع من التذبذب منذ بداية التسعينات حيث يمكن تقسيم الفترة إلى مرحلتين أساسيتين الأولى 1990-1999 عرف فيها الميزان الكلي عجز نتيجة التزام الجزائر بتسديد الديون و نتيجة جملة الاصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني و التوجه نحو التحرير.

المرحلة الثانية 2000-2012 عرف فيها رصيد الميزان تحقيق فوائض هامة تماشيا مع وفاء الجزائر بالمديونية الخارجية من جهة و من جهة أخرى ارتفاع حاد و مستمر لأسعار المحروقات و تسجيل أسعار قياسية مما انعكس بالإيجاب على رصيد الميزان الكلي.

الفرع الثاني: تقييم السياسة التجارية في الجزائر و أهم الانتقادات الموجهة لها

مما سبق فالسياسة التجارية المتبعة في الجزائر لم ترقى إلى النتائج المعول عليها، حيث لم يعرف الميزان التجاري تحسنا كبيرا فمازالت المحروقات تسيطر على مجمل الصادرات، في حين عرفت الصادرات انخفاض في السنوات الاخيرة فإن الواردات عرفت ارتفاعا ملحوظا و هو ما سيؤدي إلى عجز في الميزان التجاري في المستقبل.

و من جانب آخر فأغلب الاتفاقات المبرمة من طرف الجزائر لم تجلب تحسنا للوضع الاقتصادي بينما ساهمت هذه الاتفاقات في خدمة الاطراف الخارجية من خلال الاستفادة من المزايا الجمركية و تحويل الجزائر لسوق ممتازة.

الجزائر و من خلال تبنيها اقتصاد السوق تكون بذلك قد خطت خطوة هامة نحو تحرير التجارة و هو ما سيجعل المنتجات المحلية المحدودة تواجه منافسة غير متعادلة مع السلع الاجنبية و سيؤدي هذا إلى

اضعافها و القضاء عليها في ظل غياب آلية حماية و انعاش لهذه المنتجات و خاصة الموجهة منها للتصدير.

ان التوجه لسياسة التحرير يحتاج إلى اقتصاد تنافسي أو التخصص في الانتاج للاستفادة من مزايا التحرير، و هذا ما ينقص الجزائر.

من المفترض بتحرير التجارة مسايرة التبادل الدولي و تنمية المنتجات المحلية و تحقيق توازن لميزان المدفوعات و لكن في ظل التوجه الريعي للجزائر فلا يظهر تأثير السياسة التجارية.

الفرع الثالث: آفاق السياسة التجارية في الجزائر نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

يعتبر تحرير التجارة الخارجية من الشروط الأساسية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و الجزائر تبنت هذا الخيار رغبة في الانفتاح نحو الخارج و الاستفادة من مزايا التبادل الدولي لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية و الهدف الأساسي هو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

فيمكن التنبؤ بالتوجه نحو التحرير الكامل و مزيد من الاتفاقات و المعاهدات لجلب تكنولوجيا حديثة و البحث عن استثمارات فعالة ، لكن في ظل تراجع أسعار النفط قد تتراجع الجزائر عن التحرير الكامل و تتجه نحو التحرير الجزئي و حماية بعض المنتجات و كذا تقييد جزئي لهدف التخفيف من أعباء الواردات.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل و الذي حاولنا فيه ابراز أثر أدوات السياسة التجارية المستعملة في الجزائر على ميزان المدفوعات، فقد ركزنا على الميزان التجاري نظرا لكون السياسة التجارية في الدول النامية تؤثر فيه بشكل خاص و الجزائر لا تعتبر استثناء، حيث لجأت الدولة إلى استخدام كل الاجراءات المتعلقة بالسياسة التجارية لتحقيق أهداف سياسية و استراتيجية معينة.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية تحاول تسخير السياسة التجارية خدمة لتنمية اقتصادها و محاولة بذلك اعادة الروح لهيكل الصادرات و الذي تهيمن عليه المحروقات بنسبة تفوق 90% من خلال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات بإنشاء هيئات و وكالات وطنية الغرض منها منح تسهيلات و دعم للمشروعات الموجهة للتصدير.

فالجزائر إذا وجدت نفسها في مفترق طرق أمام انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، فإما أنها تقدم تضحيات تتمثل في تحرير التجارة الخارجية من القيود و الاجراءات التي كانت في وقت ما تحمي السلع المحلية من المنافسة و خطر الاغراق و بالتالي ستصبح مفرغة لتصدير مختلف البضائع باعتبار الاقتصاد الجزائري استهلاكي أكثر منه انتاجي، و إما أنها تتراجع عن فكرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و لو في المدى القصير و المتوسط.

و بتتبعنا لمسار التجارة الخارجية فيمكن أن نخلص إلى أن الواردات الجزائرية في زيادة مستمرة و متواصلة طوال فترة الدراسة، على عكس الصادرات و التي تعاني من اختلالات نتيجة تبعيتها لأسعار النفط في الاسواق الدولية و غياب هيكل صادرات يمكن أن يوازي و يساير الزيادة في الواردات.

و يمكن في الختام أن نتنبأ في المدى المتوسط بتعرض ميزان المدفوعات الجزائري إلى عجز مستمر في حال انخفاض أسعار النفط أو ظهور بديل للنفط بحيث لا يمكن للصادرات خارج المحروقات أن تغطي فاتورة الواردات.

و بالتالي فلا نستبعد أن تلجأ الدولة في المستقبل إلى الاستدانة لتغطية نفقات الايرادات و نفقات الدولة، و هو ما اورده تقرير لصندوق النقد الدولي "أنه في حالة استمرار الجزائر في وتيرة الإنفاق العام الحالية، فإنها ستسجل على المدى الطويل مشاكل خطيرة على مستوى ميزانيتها قد تجعلها تسجل معدل استدانة خارجي في آفاق 2050 يفوق معدل 100% من ناتجها الداخلي الخام"[1].

[1] - http://www.elkhabar.com/ar/economie/369704.html تاريخ الزيارة: 27/04/2014 على الساعة: 21.50

الخاتمـــة

خاتمـــــــــــــــة

تعتبر السياسة التجارية من آليات احداث التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير في اتجاه الصادرات و الواردات، و بالتالي انعكاس هذا التأثير على حركة رؤوس الأموال، و يظهر هذا التأثير جليا في الميزان التجاري بالنسبة للدول النامية و التي تعاني من غياب التنوع في هيكل صادراتها، مما يحتم عليها التوجه نحو السياسة الحمائية، و لكن في ظل الضغوطات الدولية الرامية لتحرير التجارة الخارجية من القيود و العراقيل التي تعيق الحركية التجارية و توصيات المنظمة العالمية للتجارة كان لزاما على هذه الدول النامية أن تساير التوجه الجديد نحو التحرير ما انعكس سلبا على أرصدة موازين مدفوعاتها.

الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على الميزان التجاري لتحقيق فوائض في الميزان الكلي عرفت سياستها التجارية جملة من الاصلاحات و التغيرات من الحماية المطلقة في زمن الاشتراكية إلى التحرير التدريجي نحو اقتصاد السوق ثم التحرير الكامل تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة هي الأخرى عرفت فيها رصيد الميزان الكلي تذبذبات و تراجع مع انخفاض أسعار النفط و غياب استراتيجية تصديرية خارج اطار المحروقات و مشتقاتها.

و رغم كل الاجراءات التي اتبعتها الدولة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها لم تعطي النتائج المرغوبة و لو على المدى القصير، في ظل الاتفاقات الثنائية و المتعددة المبرمة على الصعيد الاقليمي و الدولي لم تستفد الجزائر من هذه الاتفاقات لتحسين الصادرات عن طريق الاحتكاك و المنافسة و البحث عن أسواق جديدة و أكثر حرية تجارية.

فمن خلال بحثنا هذا و الذي تطرقنا فيه إلى أهم أدوات السياسة التجارية المستخدمة في الجزائر و تأثيرها على ميزان المدفوعات– باعتبار الجزائر ضمن نطاق الدول النامية – و التي خطت خطوات هامة نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و للإجابة على الاشكالية الأساسية و المتمثلة في:

" **فيما يتمثل تأثير السياسة التجارية على توزان ميزان المدفوعات في الجزائر في ظل تبني نظام السوق؟.**"

فقد قسمنا البحث إلى فصلين أساسيين:

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى تحديد أهم الأدبيات المتعلقة بالسياسة التجارية بشكل عام و السياسة التجارية في الدول النامية بشكل خاص و كذا مدخل إلى ميزان المدفوعات و تحليل أهم أرصدته و أهم الخصائص التي تمتاز بها موازين مدفوعات الدول النامية.

جاء الفصل الثاني كدراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012 و التي توافق توجه جزائري هام نحو اقتصاد السوق و تطليق احتكار الدولة لعناصر الانتاج، من خلال تبني الجزائر لجملة من الاصلاحات.

فقد تطرقنا إلى أهم أدوات السياسة التجارية المستعملة في الجزائر و تطورها خلال فترة الدراسة من أدوات كمية و فنية و سعرية، و ركزنا على التعريفة الجمركية، الاتفاقات و المعاهدات، سياسة التصدير و الاستيراد، نظام الاغراق، تخفيض العملة.

تقييم فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: الجزائر تستعمل مزيج بين السياسة الحمائية و الحرية كسياسة تجارية، هذه الفرضية محققة فبالرغم من التنازلات التي قدمتها الجزائر لتحرير التجارة الخارجية ما زالت تحافظ على مجال أمان و يمكن ملاحظة ذلك جليا في حماية الصادرات النفطية بالإضافة إلى حماية بعض المنتجات لأغراض دينية و بيئية و صحية و من خلال استخدام نظام تراخيص الاستيراد.

الفرضية الثانية: إن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر يؤدي إلى زيادة الواردات.

فهذه العبارة صحيحة و هو ما توصلنا له من خلال المعالجة القياسية للعلاقة الخطية بين معدلات التعريفة الجمركية و الواردات.

الفرضية الثالثة: الجزائر لم تستفد كثيرا من الاتفاقات المتعلقة بالسياسة التجارية المبرمة اقليميا و دوليا، هذه الفرضية صحيحة و قد لاحظنا ذلك من خلال تقييم الاتفاقات الجزائرية المبرمة مع المنطقة العربية للتبادل الحر و الاتحاد الأوربي.

الفرضية الرابعة: التحرير الكامل للتجارة الخارجية في الجزائر يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط، هذه الفرضية محققة في ظل استمرار تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية و غياب التنويع في الصادرات.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة لجملة من النتائج:

1- عرفت معدلات التعريفة الجمركية عدة تخفيضات منذ بداية التسعينات من 6 معدلات إلى 3 معدلات آخرها سنة 2002، و هو ما يتماشى و متطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

2- تأثير التعريفة الجمركية على الواردات أكثر منه على الصادرات راجع لعدة أسباب أهمها غياب صادرات حقيقية خارج المحروقات و استفادة الصادرات النفطية من عدة اعفاءات و امتيازات على عكس الواردات و التي استفادت من التخفيضات في المعدلات الجمركية مما شجع على دخول السوق الجزائري، بالإضافة إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع الأجنبية لتغطية العجز المسجل في بعض المنتجات و البحث عن منتجات و تكنولوجيا جديدة.

3- تأثير السياسة الجمركية على ميزان المدفوعات يظهر في التأثير على الواردات بشكل خاص من خلال محاولة امتصاص الفوائض المحققة عن طريق تخفيض معدلات التعريفة الجمركية.

4- ارتفاع مستوى الصادرات لم يكن نتيجة قدرة تصديرية أو استراتيجية فعالة إنما جاء كنتيجة الاستفادة من الطلب الخارجي على المواد الاستراتيجية (النفط و مشتقاته) و هو ما ساهم في ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.

5- لم تستفد الجزائر من الاتفاقات المبرمة مع دول الاتحاد الأوروبي و دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بل بالعكس أصبحت الجزائر سوقا ممتاز و استهلاكي لمنتجات هذه الدول في ظل غياب استراتيجية انتاجية محلية و البحث عن مصادر تموين خارجية، فلم تتحسن الصادرات خارج المحروقات نحو هذه المناطق نتيجة عدم قدرة المنتجات الجزائرية المحدودة من المنافسة في الأسواق الأجنبية من جهة و ضعف هيكل الصادرات و غياب التنوع فيه من جهة أخرى.

6- لم تفلح الجزائر في الاستفادة من منطقة حرة في المواد الاستراتيجية مع دول الاتحاد الاوروبي وهو ما يخدم مصالحها بالعكس من ذلك فقد استفاد الاتحاد الاوربي من انشاء منطقة حرة في المواد الصناعية مع الجزائر وهو ما يخدم اهدافه.

7- ان انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات و تعرضه للعجز على المدى القصير في ظل غياب آليات تنهض بالقطاع الصناعي و الزراعي الموجه أساسا للتصدير.

8- تعاني الجزائر من ضعف في السياسة التصديرية رغم كل الامكانات المتاحة و بالرغم من المساعي و الجهود الرامية لتشجيع الصادرات عن طريق انشاء هيئات تهتم بذلك (صندوق دعم الصادرات، و الوكالة الوطنية لترقية الصادرات) راجع لأصل المشكلة و المتمثل في البحث عن بدائل للنفط و تشجيع القطاع الزراعي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في ظل ضعف الآلية الرقابية و غياب المتابعة الفعالة لهذه القروض الممنوحة للمؤسسات قصد تشجيعها على التصدير فإن هذه الاعانات تعتبر استنزاف للمال العام بدون نتائج ميدانية.

9- من خلال متابعة تطور الواردات الجزائرية فتعتبر أكثر تنوعا و تمتاز بالزيادة المستمرة، حيث لم تتأثر بالأزمة المالية مادامت الصادرات تغطي نفقات الايرادات.

10- تستخدم الجزائر نظام تراخيص الاستيراد لغايتين أساسيتين هما حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية من جهة و تخفيض فاتورة الواردات من جهة أخرى، و بالتالي في حالة انخفاض في قيمة الصادرات فتلجأ الدولة إلى تفعيل نظام تراخيص الاستيراد لتخفيض الواردات و بالتالي الحفاظ على فوائض في ميزان المدفوعات.

11- لم تنجح سياسة تخفيض العملة المنتهجة بغية جلب استثمارات جديدة و تشجيع الصادرات بل بالعكس فقد أدت هذه الآلية إلى اضعاف العملة الوطنية في ظل غياب الطلب عليها خارجيا.

12- عرف الاستثمار انتعاشا محدودا نتيجة جملة الاتفاقات الموقعة من طرف الجزائر لكن لم يرتقي إلى مستوى التأثير ميزان رؤوس الأموال.

13- حققت الجزائر احتياطي صرف هام استقر على عتبة 200 مليار دولار، و هوما يتيح نوع من الراحة على المدى القصير في حال حدوث عجز في الميزان الكلي.

14- لا يؤثر حساب رؤوس الأموال على رصيد ميزان المدفوعات نظرا لطغيان الميزان التجاري في رصيد الميزان الكلي، و لكن في ظل تراجع أسعار النفط قد يحدث توازن بين الحسابين.

15- تأثير السياسة التجارية في ميزان المدفوعات يظهر في فاعلية أدوات هذه السياسة على جانب التحويلات من الخارج نحو الداخل و لكن لا يوجد تأثير موازي لهذه الأدوات على الصادرات و حركة رؤوس الأموال.

و من خلال جملة النتائج المسرودة سابقا، نكون أمام التحقق من صحة الفرضيات المقدمة في بداية البحث و التأكد من صحتها أو نفيها.

توصيات الدراسة:

في ختام البحث ارتئينا الخروج ببعض التوصيات محاولة منا لاعطاء حلول و اقتراحات نراها من وجهة نظرنا المتواضعة على أنها اجراءات مبدئية تساعد على المدى المتوسط و الطويل في تحسين وضعية ميزان المدفوعات و تتمثل في النقاط التالية:

– من المهم البحث عن تحقيق اكتفاء ذاتي محليا و خاصة في المواد الأساسية الغذائية و الصناعات الخفيفة على أدنى حد (القمح و مشتقاته، الزيت، السكر، الصناعات الالكترونية و التكنولوجيا الخفيفة).

– لا بد من النهوض بقطاع السياحة باعتباره مجال استثماري ممتاز في ظل الامكانيات الهائلة و التي تتمتع بها الجزائر.

– تشجيع الاستثمارات و الاعادة النظر في القاعدة 51/49 حتى و أنها في شقها تحمي سلطة القرار الجزائرية و بالتالي التخفيض من استنزاف العملة الصعبة نحو الخارج و توجيه الأرباح المحققة نحو الاستثمار في الداخل.

– دعم المؤسسات ذات الانتاج التصديري مع المتابعة و الرقابة لمدى استغلال هذه المؤسسات للإعانات الممنوحة مع اعادة النظر في سياسة الاعانات التصديرية و توزيعها على قطاعات أخرى خلافا للقطاع الصناعي.

آفاق الدراسة:

ختاما يمكن اعتبار بحثنا مكملا لجملة من الدراسات التي تناولت السياسة التجارية في الدول النامية عامة و الجزائر بشكل خاص، و قد تليه جملة من الابحاث و الدراسات باعتبار دراستنا مقيدة في اطار زماني و مكاني معين، و في ظل المساعي للانضمام للهيئة التجارية الدولية omc و هنا يمكن طرح عدة مواضيع من بينها:

– ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحرير الكامل و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

– مستقبل الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط.

– المنظمة العالمية للتجارة و السياسة التجارية في الدول النامية.

– مصير السياسة الحمائية في ظل تحرير التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية :

1- بكري كامل ، **مبادىء الاقتصاد،** ، الدار الجامعة ، بيروت ، 1986.

2- جاسم محمد ، **التجارة الدولية** ، دار الزهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008.

3 - جون هدسون و مارك هنري ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، ترجمة طه عبد الله منصور و محمود عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ، الرياض ، 1987.

4- زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2004.

5- السيد متولي عبد القادر ، **الاقتصاد الدولي "النظرية و السياسة"** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2011.

6- سلفاتور دومينيك ،الاقتصاد الدولي ، **سلسلة نشوم** ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

7- شريف علي الصوص ،**التجارة الدولية "الأسس و التطبيقات"**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ،2012.

8- عادل أحمد حشيش ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2002

9- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003.

10- علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي " نظريات و سياسات "** ، دار المسيرة ، طبعة ثانية ، عمان الأردن، 2010 .

11- الفار ابراهيم محمد ،**سعر الصرف بين النظرية و التطبيق** ، دار النهضة العربية ،القاهرة، 1991.

12- قريصة صبحي تادرس العقاد مدحت محمد ، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية** ، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

13- محمد خالد الحريري، و آخرون، **اقتصاديات المالية العامة و التشريع الجمركي** ،منشورات جامعة دمشق ،2006.

14- مورد خاي كريانين ، **الاقتصاد الدولي "مدخل للسياسات"**، تعريب "محمد ابراهيم منصور ، علي مسعود عطية " ، دار المريخ ، الرياض ،2007.

15- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية** ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن ، 2007.

16- يلماظ أكيوز ، **الدول النامية و التجارة العالمية الأداء و الأفاق المستقبلية**، تعريب السيد أحمد عبد الخالق ، مراجعة أحمد بديع بليح ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية ، 2006.

17- يونس محمد محمود و محمد مبارك عبد النعيم، **أساسيات علم الاقتصاد**، دار الجامعة، بيروت، دون تاريخ.

المراجع باللغة الأجنبية :

1- Ducloiphan , **l'économie mondiale**, CUJAS , paris , 1993.

2- J ,P, Allegret , **économie monétaire internationale**, Hachette,1997.

3-Peter.H.Lindert et P.Charle Kindleberger, **economie internationale**, 7éme édition , paris , 1982.

4- Maurice Bye , **Relations Economiques Internationales**, 2éme édition ,Paris, 1965.

5- mohamed el houcine benissad, **cours d'économie internationale**, opu, hydra,alger.

6 -Samuel donalain, **économie . internationale**, contemporaine, o.p.u Alger , 1993.

الأطروحات و المذكرات

1 -بالحبيب عبد الكامل ، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري** ، حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير مصححة ، جامعة غرداية، 2011.

2- زايد مراد ، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق** ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،2006.

3- سالكي سعاد ، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** – دراسة حالة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010.

4- سعيدي نعمان ، **سياسة الصرف في اطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي** ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، سنة 1998.

5- العيدي خليفة ، **تحرير التجارة الخارجية و انعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري** خلال الفترة 1990-2000، مذكرة تخرج ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2002،2001.

الملتقيات و المداخلات:

1- بوفليح نبيل ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة شلف ، العدد 01.

2- جميلة الجوزي ،**ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،** مقالة منشور في مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد11، سنة 2012.

3- زروق جمال الدين ، **واقع السياسة التجارية العربية و آفاقها في ظل اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة،** مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الأول ، ديسمبر ، 1998.

4- فلة عاشور ، **انعكاسات السياسية التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر ، منذ 1994 ،** مجلة العلوم الانسانية ،العدد 24، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، مارس 2012.

5- قاشي فايزة و بن كاملة محمد عبد العزيز ، **دور تشريعات مكافحة الإغراق في مرافقة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة .

5- مصطفى العبد الله الكفري ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن العدد:713 - 14/1/2004 :

http://www.ahewar.org , vue le 08/04/2014 à 14.10.

6– وكالة الأنباء الجزائرية ليوم 2013/02/19.

التقارير و السلاسل:

1- تقرير عن حصيلة أشغال قطاع التجارة المنجزة خلال فترة 1962-2012 الصادر عن وزارة التجارة، مارس 2012.

2- حصيلة أشغال قطاع التجارة المنجزة خلال فترة 1962-2012، وثيقة صادرة عن وزارة التجارة، مارس 2012.

3 - حوصلة احصائية، التجارة الخارجية 1962-2011، الصادرة عن مديرية التجارة، الفصل 10.

4- سلفاتور دومينيك ،الاقتصاد الدولي ، **سلسلة نشوم** ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

5- نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، الصادرة عن صندوق النقد العربي، 2011

6- تطور التجارة الخارجية الجزائرية من 2001-2012 من الموقع الاكتروني للجمارك.

7-Bulletin statistique de la banque d'Algérie ,séries rétrospectives juin 2012.

8- Banque d'ALGERIE , rapport annuel 2009.

9- IMF , country report N° 13/49 , 2013 , Algeria statistical appendix

المواقع الالكترونية :

1- الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك الجزائري ، **www.douane.gov.dz** تاريخ التصفح : 2014/04/03 على الساعة 16.35.

2- موقع وزارة التجارة الجزائرية www.mincommerce.gov.dz تاريخ الزيارة من 2014/03/24 إلى 2014/04/14.

3- موقع الجريدة الرسمية الجزائرية www.joradp.dz .

4-http://www.wtoarab.org/news.aspx?id=662&group_key=news&lang=ar

5- djelfa info : www.djelfa.info

6- http://www.droit-dz.com/forum/showthread.php?t=7254

7- http://www.startimes.com/?t=20058166

8-http://www.elkhabar.com/ar/economie/369704.html

9- http://www.elmouwatin.dz/

القوانين و المراسيم :

- الجريدة الرسمية 36 لسنة 1991 .

- الجريدة الرسمية رقم 82 لسنة 1995، م 140.

- الجريدة الرسمية رقم 89 لسنة 1997.

- الجريدة الرسمية رقم 98 لسنة 1998.

- الجريدة الرسمية العدد 49، الصادرة في 08 اوت 2004،

- الجريدة الرسمية العدد 70 المؤرخة في 14 ديسمبر 2008

- المادة 02 من المرسوم رقم 04-223، العدد 49

- م 138 من قانون المالية 1992

- مرسوم تنفيذي رقم 05-222 والمؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 22 يونيو سنة 2005، يحدد شروط تنفيذ الحق ضد الإغراق وكيفياته، و قرار مؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق 3 فبراير سنة 2007، يحدد كيفيات وإجراءات تنظيم التحقيق في مجال تطبيق الحق ضد الإغراق.

الملاحـــق

الملحق رقم 01 : احصائيات متعلقة بالميزان التجاري الجزائري للفترة 1990-2012

الوثيقة رقم 01: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية من و إلى دول المنطقة العربية للتبادل الحر للفترة 1990-2012 حسب التوزيع الجغرافي . الوحدة : مليون دج

السنوات	الصادرات			الواردات		
	المغرب العربي	بقية الدول العربية	المجموع	المغرب العربي	بقية الدول العربية	المجموع
1990	–	–	3152	–	–	1728
1991	3740,8	642,6	4383,4	3115,3	712,3	3827,6
1992	5226,2	47,8	5274	4857,3	2198,4	7055,7
1993	3954,8	366	4320,8	4965,4	1913,2	6878,6
1994	8939,5	259	9198,5	9345,7	4534	13879,7
1995	11255	902,1	12157,1	9454,5	6339,6	15794,1
1996	13997,2	865,6	14862,8	6808,6	7201,6	14010,2
1997	11896,4	1002,7	12899,1	1386,9	19494,6	20881,5
1998	7655,4	1177,8	8833,2	1412,6	15555,1	16967,7
1999	11515,1	4538,8	16053,9	2383,1	19494,6	21877,7
2000	19223,7	4308,8	23532,5	3726	10575,4	14301,4
2001	21464,9	25165,7	46630,6	5505,6	13761,2	19266,8
2002	19770	20775,4	40545,4	10126,5	29106,7	39233,2
2003	20148,4	27541,8	47690,2	9302,6	32406,4	41709
2004	32097,3	37415,6	69512,9	12345,7	37066,3	49412
2005	31071,6	46170,2	77241,8	15898,9	30933,7	46832,6
2006	37505,2	43034,1	80539,3	17105,2	35762,2	52867,4
2007	53272,9	33543,7	86816,6	19687	43053,2	62740,2
2008	104322,3	50868,9	155191,2	25750,6	45771,9	71522,5
2009	63542,9	41737	105279,9	34761,7	79131,2	113892,9
2010	97319,4	52810,8	150130,2	40464	93974,8	134438,8
2011	115950,3	59235,7	175186	50315,8	128279,4	178595,2
*2012	164042,6	75813,3	239855,9	62556,5	120643,5	183200

المصدر : من اعداد الطالب انطلاقا من حصيلة التجارة الخارجية للفترة 1962-2011. للاطلاع :

www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf

*تطور التجارة الخارجية من 2001-2012 من موقع الجمارك الجزائري : www.douane.gov.dz.

الوثيقة رقم 02 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية من و إلى دول الاتحاد الأوربي 1990-2012

الوحدة : مليون دج

السنوات	الصادرات	الواردات
1990	71329	46855
1991	166661,6	85460,9
1992	181294,7	119271,9
1993	165141,2	119584,8
1994	225886,3	190040,7
1995	323559,3	304451,2
1996	444431,1	311479,6
1997	502467,4	284484,1
1998	376291,5	316989,9
1999	537510,3	343382,9
2000	1036558,4	395593,4
2001	943862,1	453059,3
2002	959393,3	529040
2003	1122134,9	601269,1
2004	1278583,8	719078,8
2005	1903577	785302,3
2006	2089979,8	847287,2
2007	1835573,2	995184,1
2008	2659020,4	1359153,8
2009	1717200,1	1497010,2
2010	2127478,2	1520305,7
2011	2728125	1793536,8
*2012	3147123,2	2042773,8

المصدر : من اعداد الطالب انطلاقا من حصيلة التجارة الخارجية للفترة 1962-2011. للاطلاع :

www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf

*تطور التجارة الخارجية من 2001-2012 من موقع الجمارك الجزائري : www.douane.gov.dz.

الوثيقة رقم 03 : تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 1992-2012

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الصادرات خ ق المحروقات	نسبة من اجمالي الصادرات	السنوات	الصادرات خ ق المحروقات	نسبة من اجمالي الصادرات
1992	0,53	%4,60	2003	0,47	%1,92
1993	0,53	%5,09	2004	0,67	%2,08
1994	0,28	%3,15	2005	0,74	%1,60
1995	0,53	%5,17	2006	1,13	%2,06
1996	0,57	%4,31	2007	0,98	%1,62
1997	0,64	%4,63	2008	1,4	%1,78
1998	0,37	%3,65	2009	0,77	%1,70
1999	0,41	%3,33	2010	0,97	%1,70
2000	0,59	%2,73	2011	1,22	%1,67
2001	0,56	%2,93	2012	1,16	%1,62
2002	0,6	%3,21	-	-	-

المصدر : من اعداد الطالب انطلاقا من تقارير بنك الجزائر . **الملحق رقم 06**

الوثيقة رقم 04 : يمثل تطور الواردات الجزائرية حسب النوع للفترة 1991-2012

الوحدة مليون دج

السنوات	الواردات حسب النوع					
	مواد غذائية	تموين صناعي	وقود و مواد تشحيم	آلات و تجهيزات	معدات نقل	سلع استهلاكية
1991	30860	50555	3393	38966	9888	5572
1992	50696	84017	2380	34178	11492	5567
1993	47555	98353	2679	40445	12156	3535
1994	93515	165203	1762	49552	24224	4881
1995	132962	236944	5138	90345	34397	13002
1996	138928	157639	5533	108154	55012	32227
1997	141358,6	145210,4	7378,6	119061,2	51207,1	36750,4
1998	145413,2	163414,8	6869,4	127980,9	61766,4	46908,9
1999	145486,6	178186,6	9870,2	152676,4	68344,1	56041,3
2000	167013,1	201889,6	9427,5	163997	90502,5	57500,5
2001	169992,2	244098,4	10271,4	193536	82050,5	64855,6
2002	204480,6	296614,3	10889,9	247390	113528,5	83848,9
2003	203072,3	321280,7	7408,1	294531,5	124662,2	96486,6
2004	245329,7	376591,3	10891,9	373431,1	185491,6	122664,2
2005	243101	424523,9	12336,4	400059,3	273901	139723,3
2006	251311	538536,1	13321,9	397666,6	219425,2	138280
2007	314009,1	685381,4	13171,3	427576,8	315412,7	161277,9
2008	464487,7	940763,5	16154,5	538753	413538,6	198336,2
2009	391287,8	1045013,5	13656,2	706197	483912,3	214738,4
2010	392523,9	1103483	37460	747567,1	489988,2	240768,6
2011	709561,2	1085795,5	49433,7	812556,1	517969,7	267185,4
2012**	621057,9	1148440	384293	683118,5	709403,5	360111,9
المتوسط $\bar{x}$ *	222997,33	406833,048	11877,428	288791,429	173279,505	94769,0571

المصدر : من اعداد الطالب انطلاقا من حصيلة التجارة الخارجية للفترة 1962-2011. للاطلاع :

www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf

** تطور التجارة الخارجية من 2001-2012 من موقع الجمارك الجزائري : www.douane.gov.dz.

*المتوسط الحسابي $\bar{x}$ هو عبارة عن المعدل $\frac{\sum_1^{22} xi*ni}{\sum_1^{22} xi}$ حيث xi : تمثل السنوات و ni تمثل الواردات

الوثيقة 05 : الصادرات و الواردات الجزائرية حسب الزبائن و الموردين للفترة 1990-2011

مليون دج

السنوات	الزبائن			الموردون			
	و م أ	فرنسا	ايطاليا	فرنسا	و م أ	ايطاليا	الصين
1990	23 521,00	21 212,00	25 031,00	20 122,00	10 038,00	10 731,00	261,00
1991	40 370,50	43 887,50	55 356,10	29 540,60	14 176,40	18 125,20	184,30
1992	34 732,80	45 564,00	53 988,90	45 686,40	20 789,70	27 092,90	3 421,70
1993	38 163,70	40 058,80	52 659,20	52 267,00	30 592,10	22 310,20	2 800,10
1994	51 972,40	49 450,40	65 015,90	84 057,40	48 527,40	33 125,90	5 534,20
1995	82 837,60	70 451,10	111 737,70	127 813,00	67 451,80	49 609,70	12 025,30
1996	113 582,70	97 229,40	147 425,30	121 804,10	50 960,70	45 663,50	11 102,80
1997	126 613,80	124 746,20	163 336,90	116 009,80	53 171,70	43 335,90	9 455,20
1998	90 981,30	100 108,90	110 119,70	131 655,90	58 253,30	49 673,50	12 437,40
1999	117 756,40	115 318,90	197 437,30	139 144,60	51 290,80	60 468,10	15 292,10
2000	257 697,00	219 581,10	332 271,70	162 661,80	78 687,20	61 409,00	16 531,10
2001	210 207,70	223 678,70	332 631,50	185 152,60	79 150,50	80 324,90	14 715,30
2002	213 321,50	203 876,50	301 336,80	214 969,30	92 689,90	90 773,00	27 230,00
2003	378 658,60	238 838,10	364 588,20	250 264,40	54 574,90	98 587,80	40 116,60
2004	517 111,70	280 513,60	372 786,40	295 538,20	77 180,10	111 397,20	65 997,40
2005	788 237,90	341 786,30	560 186,70	328 138,40	99 314,70	111 819,80	97 809,40
2006	1 082 428,10	333 003,90	678 621,50	317 122,70	103 181,90	136 676,90	124 047,70
2007	1 267 169,00	287 166,60	558 063,70	320 054,60	146 770,20	166 969,50	165 757,30
2008	1 215 557,50	409 046,60	798 537,20	422 772,70	63 403,60	280 177,60	265 461,30
2009	767 403,30	327 699,90	422 805,00	447 536,60	145 699,70	268 448,20	345 145,10
2010	1 050 292,10	286 811,30	666 775,80	453 909,20	155 451,20	301 546,50	330 481,90
2011	1 107 031,80	478 132,00	764 070,00	518 702,30	157 802,50	340 914,20	345 352,70

المصدر : من اعداد الطالب انطلاقا من حصيلة التجارة الخارجية للفترة 1962-2011. للاطلاع :

www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf

الملحق رقم02 : أهم الاتفاقات التي وقعتها الجزائر لتشجيع الاستثمار منذ التسعينات

	الدولة	تاريخ الاتفاق	طبيعة الاتفاق	المدة
اوروبا	ألمانيا	2000/10/07	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	10
	فرنسا	2002/04/07	تجنب الازدواج الضريبي و التهرب و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	-
	فرنسا	1994/01/02	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	10
	النمسا	2004/10/10	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	-
	النمسا	2005/05/28	تجنب الازدواج الضريبي و التهرب في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	-
	ايطاليا	1991/10/05	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	
	ايطاليا	1991/07/20	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-
	رومانيا	1995/07/15	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-
	بلجيكا	2002/12/09	تفادي الازدواج الضريبي و ارساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	-
	الاتحاد الاوربي	1991/10/05	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	10
	سويسرا	2005/06/23	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	15
	روسيا	2006/04/03	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-
	البرتغال	2005/05/28	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	10
	فلندا	2005/01/13	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	20
	اسبانيا	2003/06/23	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-
	السويد	2004/12/29	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	20
امريكا	الارجنتين	2001/11/13	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	10
	كندا	2000/11/16	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-
	و م أ	1990/10/17	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	20
آسيا	الصين	2007/06/06	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-

	الصين	2002/11/25	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	10
	كوريا	2006/06/24	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-
	كوريا	2001/07/23	ترقية و حماية الاستثمارات	20
	ايران	2005/02/26	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	10
	اندونيسيا	2002/06/22	ترقية و حماية الاستثمارات	10
	اندونيسيا	1997/09/13	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-
	ماليزيا	2001/07/23	ترقية و حماية الاستثمارات	10
	تركيا	1994/10/02	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-
افريقيا	جنوب افريقيا	2001/07/23	ترقية و حماية الاستثمارات	10
	جنوب افريقيا	2000/05/04	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-
	مصر	2003/03/25	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	-
	مصر	1998/10/11	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	10
	تونس	2006/11/14	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	10
	السودان	2003/03/17	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	10
	نيجيريا	2003/03/03	ترقية و حماية الاستثمارات	10
	ليبيا	2003/05/05	تشجيع و حماية و ضمان الاستثمار	10
	مالي	1998/12/27	ترقية و حماية الاستثمارات	10
	النيجر	2000/08/22	ترقية و حماية الاستثمارات	10

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

الملحق رقم03: يمثل تطور لأهم مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2012

الوحدة : مليار دينار

السنوات	الرصيد التجاري	معدل التغطية	الحساب الجاري	رصيد حساب رأس المال	الرصيد الاجمالي
1992	3,21	138,67	1,30	-1,07	0,23
1993	2,42	130,29	0,80	-0,81	-0,01
1994	-0,26	97,16	-1,84	-2,54	-4,38
1995	0,16	101,58	-2,24	-4,09	-6,33
1996	4,13	145,43	1,26	-3,34	-2,08
1997	5,69	169,99	3,45	-2,29	1,16
1998	1,51	117,50	-0,91	-0,83	-1,74
1999	3,36	137,50	0,02	-2,40	-2,38
2000	12,30	231,55	8,93	-1,36	7,57
2001	9,61	201,37	7,06	-0,87	6,19
2002	6,70	155,79	4,36	-0,71	3,65
2003	11,14	183,63	8,84	-1,37	7,47
2004	14,27	179,50	11,12	-1,87	9,25
2005	26,47	233,28	21,18	-4,24	16,94
2006	34,06	264,70	28,95	-11,22	17,73
2007	34,24	229,94	30,54	-0,99	29,55
2008	40,60	206,87	34,45	2,54	36,99
2009	7,78	120,83	0,39	3,46	3,85
2010	18,21	146,80	12,15	3,18	15,33
2011	27,94	162,17	19,70	0,36	20,06
2012	20,17	139,11	12,33	-0,25	12,06

المصدر: بنك الجزائر : Bulletin statistique de la banque d'Algérie , séries rétrospectives juin 2012 .

الملحق رقم 04: أهم النصوص القانونية التي تضبط عمليات التصدير و الاستيراد حسب القطاعات

القطاع	النصوص القانونية
المواد الأولية المنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع	**مرسوم تنفيذي رقم 09-296 مؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2009 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 09-181 المؤرخ في 12 مايو سنة 2009 الذي يحدد شروط ممارسة أنشطة استيراد المواد الأولية و المنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التجارية التي يكون فيها الشركاء أو مساهمون أجانب**
الأدوية	**مرسوم تنفيذي رقم 09-102 مؤرخ في 10 مارس سنة 2009 ، يحدد الإجراءات المطبقة عند استيراد وتصدير الأدوية ذات الاستعمال البيطري** **- قرار مؤرخ في 6 يونيو سنة 2005، يحدد دفتر الشروط التقنية الخاصة باستيراد المنتجات الصيدلانية الموجهة للطب البشري.** **- قرار مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2008، يعدل ويتمم القرار المؤرّخ في 2 ذي الحجة عام 1429 الموافق 30 نو فمبر سنة 2008 والمتعلق بمنع استيراد المنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري المصنعة في الجزائر**
مواد التجميل و النظافة البدنية	**مرسوم تنفيذي 10-114 ملحق مواد التجميل المعنية**
مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي	**- مرسوم تنفيذي رقم 10-69 مؤرخ في 15 صفر عام 1431 الموافق 31 يناير سنة 2010، يحدد الإجراءات المطبقة عند استيراد و تصدير مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي** **- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 شوال عام 1423 الموافق 18 ديسمبر سنة 2002، يعدل ويتمم قائمة نقاط الدخول الي التراب الوطني المتعلقة بمراقبة صحة النباتات علي مستوي المراكز الحدودية** **- قرار مؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1423 الموافق 14 يوليو سنة 2002، يحدد قائمة النباتات الخاضعة للتّرخيص التّقني المسبق للإستيراد و القواعد الخاصّة بصحة النباتات** **- قرار مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1415 الموافق 21 مايو سنة 1995, يحدد المقاييس التقنية والصحية للنباتات عند استيراد بذور أنواع البقول والأشجار**

	المثمرة والكروم والغرائس الكبرى و شتائلها **- قرار مؤرخ في 20 رجب عام 1413 الموافق13 يناير سنة 1993, يتعلق بشروط سحة النباتات لاستيراد الأغراس و أجزاء الأغراس الحية من أصناف الفاكهة و نباتات االفاكهة و نباتات الزينة**
المواد التبغية	**مرسوم تنفيذي رقم 04-331 مؤرخ في 4 رمضان عام 1425 الموافق 18 أكتوبر سنة 2004، يتضمن تنظيم نشاطات صنع المواد التبغية واستيرادها وتوزيعها**
المواد السامة التي تشكل خطرا من نوع خاص	**مرسوم تنفيذى رقم 97-254 مؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1418 الموافق 8 يوليو سنة 1997, يتعلق بالرخص المسبقة لإنتاج المواد السامة أو التى تشكل خطرا من نوع خاص واستيرادها**
المواد النسيجية	**- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 6 ذى القعدة عام 1421 الموافق 31 يناير سنة 2001, يعدل القرار الوزارى المشترك المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1417 الموافق 16 أبريل سنة 1997 والمتعلق بشروط استيراد وتسويق المواد النسيجية المصنعة والمستعملة وكيفياتها.** **- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 6 ذى القعدة عام 1421 الموافق 31 يناير سنة 2001, يعدل القرار الوزارى المشترك المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1417 الموافق 16 أبريل سنة 1997 والمتعلق بشروط استيراد وتسويق المواد النسيجية المصنعة والمستعملة وكيفياتها.**
اللعب	**قرار مؤرخ في 16 رمضان عام 1417 الموافق25يناير سنة 1997, يمنع استيراد اللعب المقلدة للأسلحة اليدوية و غيرها, و صنعهاو توزيعها و بيعها.**

المصدر : الموقع الرسمي لوزارة التجارة www.mincommerce.gov.dz

الملحق رقم 05 : المعالجة القياسية للعلاقة بين معدلات التعريفة الجمركية و الواردات

الشكل رقم : 01 التمثيل البياني لتطر كل معدلات التعرفة الجمركية و الواردات

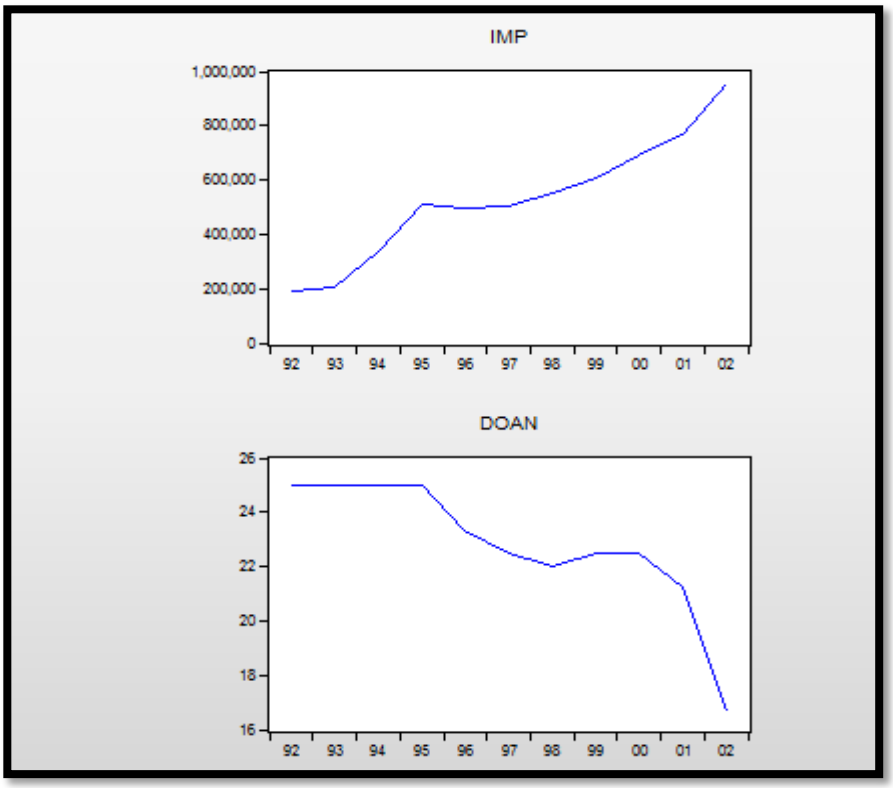

الشكل رقم 02 : تقدير العلاقة الخطية بين معدل التعريفة الجمركية و الواردات

Dependent Variable: IMP
Method: Least Squares
Date: 03/07/15 Time: 15:43
Sample: 1992 2002
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2410410.	336236.1	7.168801	0.0001
DOAN	-82525.04	14673.08	-5.624248	0.0003

R-squared	0.778501	Mean dependent var	529289.3
Adjusted R-squared	0.753890	S.D. dependent var	230346.3
S.E. of regression	114273.7	Akaike info criterion	26.29355
Sum squared resid	1.18E+11	Schwarz criterion	26.36589
Log likelihood	-142.6145	Hannan-Quinn criter.	26.24794
F-statistic	31.63217	Durbin-Watson stat	1.089603
Prob(F-statistic)	0.000324		

الشكل 03: التمثيل البياني للعلاقة بين معدل التعريفة الجمركية و الواردات

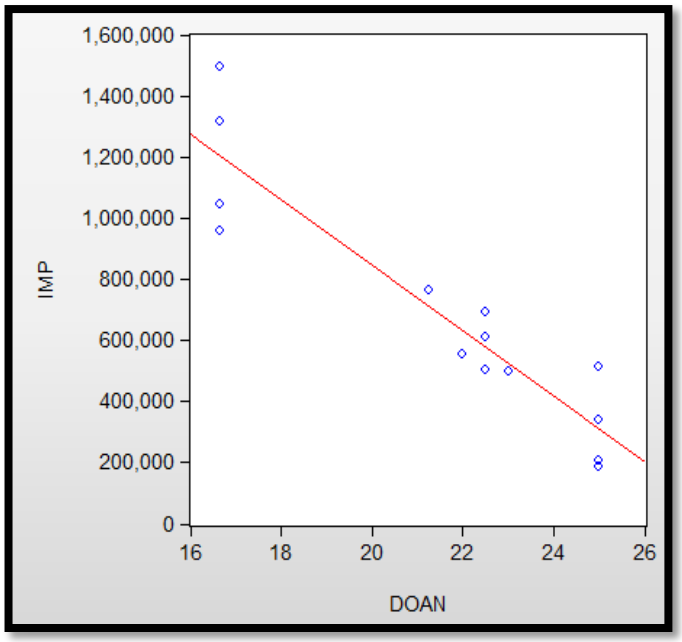

الشكل رقم 04: الارتباط الخطي

Date: 03/07/15 Time: 15:48
Sample: 1992 2002
Included observations: 11

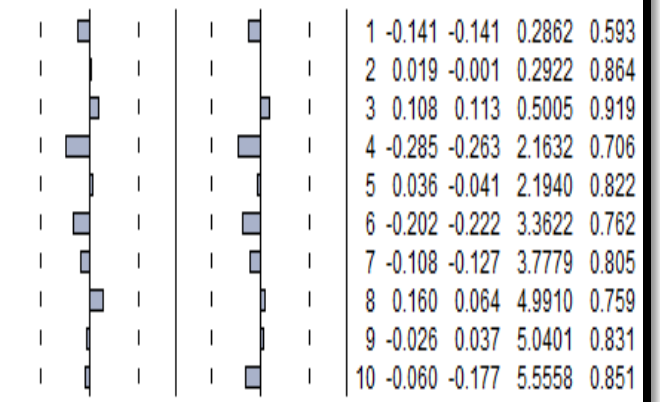

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.141	-0.141	0.2862	0.593
		2	0.019	-0.001	0.2922	0.864
		3	0.108	0.113	0.5005	0.919
		4	-0.285	-0.263	2.1632	0.706
		5	0.036	-0.041	2.1940	0.822
		6	-0.202	-0.222	3.3622	0.762
		7	-0.108	-0.127	3.7779	0.805
		8	0.160	0.064	4.9910	0.759
		9	-0.026	0.037	5.0401	0.831
		10	-0.060	-0.177	5.5558	0.851

الشكل رقم 05 : اختبار ثبات التباين heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.473038	Prob. F(1,9)	0.2558
Obs*R-squared	1.547156	Prob. Chi-Square(1)	0.2136
Scaled explained SS	0.450631	Prob. Chi-Square(1)	0.5020

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/07/15 Time: 15:49
Sample: 1992 2002
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.56E+10	3.01E+10	-0.851804	0.4164
DOAN	1.59E+09	1.31E+09	1.213688	0.2558

R-squared	0.140651	Mean dependent var	1.07E+10
Adjusted R-squared	0.045167	S.D. dependent var	1.05E+10
S.E. of regression	1.02E+10	Akaike info criterion	49.09496
Sum squared resid	9.39E+20	Schwarz criterion	49.16731
Log likelihood	-268.0223	Hannan-Quinn criter.	49.04936
F-statistic	1.473038	Durbin-Watson stat	2.214758
Prob(F-statistic)	0.255755		

الشكل رقم 05: التوزيع الطبيعي

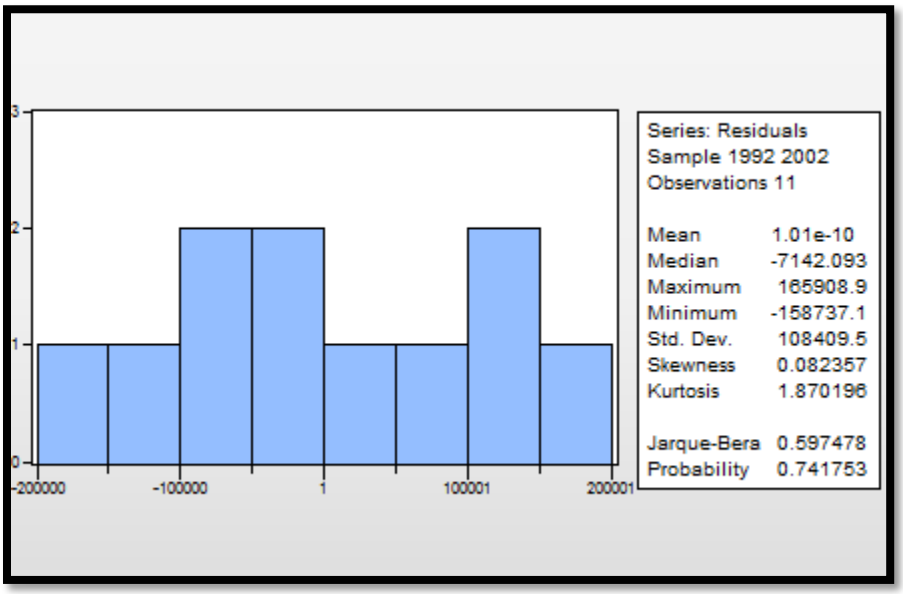

الشكل رقم 06 : مصفوفة الارتباط

Correlation		
	IMP	DOAN
IMP	1.000000	-0.882327
DOAN	-0.882327	1.000000

الشكل رقم 07: تقدير النموذج الخطي

Estimation Command:
==========
LS IMP C DOAN

Estimation Equation:
==========
IMP = C(1) + C(2)*DOAN

Substituted Coefficients:
==========
IMP = 2410409.99827 - 82525.0362166*DOAN

الشكل رقم 08 : قيم الواردات و معدلات التعرفة الجمركية

obs	IMP	DOAN
1992	188547.0	25.00%
1993	205035.0	25.00%
1994	340142.0	25.00%
1995	513193.0	25.00%
1996	498326.0	23.33%
1997	501579.9	22.50%
1998	552358.6	22.00%
1999	610673.0	22.50%
2000	690425.7	22.50%
2001	764862.4	21.25%
2002	957039.8	16.66%

الملحق رقم 06: الحصيلة الاحصائية لبنك الجزائر

احصائيات ميزان المدفوعات للفترة 1992-2012

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 1992 – 1998 »

(En Milliards de Dollars)	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Solde extérieur courant	**1,30**	**0,80**	**-1,84**	**-2,24**	**1,25**	**3,45**	**-0,91**
Balance commerciale	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51
Exportations, f.o.b.	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14
Hydrocarbures	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77
Autres	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37
Importations, (f.o.b)	-8,30	-7,99	-9,15	-10,10	-9,09	-8,13	-8,63
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,14	-1,01	-1,24	-1,33	-1,40	-1,08	-1,48
Crédits	0,62	0,60	0,69	0,68	0,75	1,07	0,74
Débits	-1,76	-1,61	-1,93	-2,01	-2,15	-2,15	-2,22
Revenu des facteurs, net	-2,16	-1,75	-1,74	-2,19	-2,35	-2,22	-2,00
Crédits	0,11	0,15	0,10	0,12	0,21	0,26	0,37
Débits	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,56	-2,48	-2,37
Paiement des intérêts	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,24	-2,11	-1,95
Parts associés. Sonatrach.			0,00	0,00	-0,32	-0,37	-0,42
Transfert, net	1,39	1,14	1,40	1,12	0,88	1,06	1,06
Solde du compte de capital	**-1,07**	**-0,81**	**-2,54**	**-4,09**	**-3,34**	**-2,29**	**-0,83**
Investissements directs, nets	0,03	0,00	0,00	0,00	0,27	0,26	0,50
Capitaux officiels, nets	0,08	-0,33	-2,48	-3,89	-3,40	-2,51	-1,33
Tirages	6,91	6,52	4,64	3,22	1,82	1,69	1,83
Amortissement	-6,83	-6,85	-7,12	-7,11	-5,22	-4,20	-3,16
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-1,18	-0,48	-0,06	-0,20	-0,21	-0,04	0,00
Solde global	**0,23**	**-0,01**	**-4,38**	**-6,32**	**-2,09**	**1,16**	**-1,74**
Financement	**-0,23**	**0,01**	**4,38**	**6,31**	**2,09**	**-1,16**	**1,73**
Augmentation des réserves brutes (-)	0,10	0,00	-1,14	0,53	-2,24	-3,96	1,20
Rachat au FMI	-0,16	-0,30	-0,20	-0,26	-0,14	-0,35	-0,45
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	-0,18	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,00	0,00	5,72	6,04	4,47	3,15	0,99
Rééchelonnement	0,00	0,00	4,49	4,94	3,53	2,22	0,52
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,38	0,63	0,20	0,34	0,13
Achats au FMI	0,00	0,00	0,85	0,47	0,74	0,59	0,34
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	1,50	1,50	2,60	2,10	4,20	8,05	6,84
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	1,79	1,88	2,82	2,08	4,48	9,39	7,56
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	20,05	17,80	16,30	17,60	21,70	19,49	12,94

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 1999 – 2004 »

(En Milliards de Dollars)	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Solde extérieur courant	**0,02**	**8,93**	**7,06**	**4,37**	**8,84**	**11,12**
Balance commerciale	3,36	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27
Exportations, f.o.b.	12,32	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22
Hydrocarbures	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55
Autres	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,66
Importations, (f.o.b)	-8,96	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,84	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01
Crédits	0,72	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85
Débits	-2,56	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86
Revenu des facteurs, net	-2,29	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60
Crédits	0,22	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99
Débits	-2,51	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59
Paiement des intérêts	-1,85	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29
Parts associés. Sonatrach.	-0,66	-1,16	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30
Transfert, net	0,79	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46
Solde du compte de capital	**-2,40**	**-1,36**	**-0,87**	**-0,71**	**-1,37**	**-1,87**
Investissements directs, nets	0,46	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62
Capitaux officiels, nets	-1,97	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23
Tirages	1,08	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12
Amortissement	-3,04	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-0,89	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26
Solde global	**-2,38**	**7,57**	**6,19**	**3,65**	**7,47**	**9,25**
Financement	**2,38**	**-7,57**	**-6,19**	**-3,65**	**-7,47**	**-9,25**
Augmentation des réserves brutes (-)	2,40	-7,51	-6,05	-3,39	-7,03	-8,88
Rachat au FMI	-0,36	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	-0,05	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,39	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,08	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Achats au FMI	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour Mémoire :						
Réserve brutes (or non compris)	4,40	11,90	17,96	23,11	32,94	43,11
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	4,58	12,19	18,08	19,14	24,34	23,72
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	17,91	28,50	24,85	25,24	28,96	38,66

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 2005 – 2011 »

(En Milliards de Dollars)	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Solde extérieur courant	**21.18**	**28,95**	**30,54**	**34,45**	**0,40**	**12,15**	**19,70**
Balance commerciale	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78	18,21	27,94
Exportations, f.o.b.	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,88
Hydrocarbures	45,59	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66
Autres	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97	1,22
Importations, (f.o.b)	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89	-44,94
Services, hors revenus des facteurs, nets	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59	-8,70	-8,34	-8,79
Crédits	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99	3,57	3,77
Débits	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68	-11,91	-12,56
Revenu des facteurs, net	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34	-1,32	-0,37	-2,04
Crédits	1,43	2,42	3,81	5,13	4,75	4,60	4,45
Débits	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47	-6,06	-4,96	-6,49
Paiement des intérêts	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24
Parts associés. Sonatrach	-4,74	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-3,93	-4,97
Transfert, net	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65	2,59
Solde du compte de capital	**-4,24**	**-11,22**	**-0,99**	**2,54**	**3,46**	**3,18**	**0,36**
Investissements directs, nets	1,06	1,76	1,37	2,33	2,55	3,48	2,04
Capitaux officiels, nets	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,52	0,14	-1,08
Tirages	1,41	0,98	0,51	0,84	2,20	0,58	0,09
Amortissement	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,68	-0,44	-1,17
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-2,25	-1,08	-1,59	0,64	-0,60	-0,44	-0,60
Solde global	**16,94**	**17,73**	**29,55**	**36,99**	**3,86**	**15,33**	**20,06**
Financement	**-16,94**	**-17,73**	**-29,55**	**-36,99**	**-3,86**	**-15,33**	**-20,06**
Augmentation des réserves brutes (-)	-16,31	-17,63	-28,27	-36,53	-2,28	-15,00	-19,95
Rachat au FMI	-0,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances produits de placement à recevoir	0,00	0,00	-1,28	-0,46	0,09	-0,08	0,10
Allocation DTS	0,00	0,00	0,00	0,00	-1,67	0,00	0,00
Position de réserve au FMI						-0,25	-0,21
Financement exceptionnel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91	162,22	182,22
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	27,36	36,66	39,73	34,99	36,41	38,33	38,03
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S.b)	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94

ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

	2008	2009	2010	2011	2012	الثلاثي الأول 2013
الرصيد الجاري الخارجي	**34,45**	**0,41**	**12,16**	**17,77**	**12,30**	**1,75**
الميزان التجاري	40,52	7,78	18,20	25,96	20,17	5,25
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	17,86
المحروقات	77,19	44,41	56,12	71,66	70,58	17,54
صادرات أخرى	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15	0,32
الواردات	-38,07	-37,40	-38,89	-46,93	-51,57	-12,61
خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	-2,06
دائن	3,49	2,99	3,57	3,75	3,96	0,87
مدين	-11,07	-11,68	-11,90	-12,55	-11,09	-2,92
دخل العوامل ، صافي	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	-2,14
دائن	5,13	4,74	4,60	4,45	3,92	0,22
مدين	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-7,83	-2,36
دفع الفوائد	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,33	0,00
أخرى	-6,21	-5,88	-4,85	-6,25	-7,51	-2,36
تحويلات صافية	2,77	2,63	2,65	2,65	3,17	0,70
رصيد حساب رأس المال	**2,54**	**3,45**	**3,42**	**2,38**	**-0,25**	**-0,90**
حساب رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	-0,01	0,00
الإستثمار المباشر (الصافي)	2,28	2,54	3,47	2,04	1,52	0,49
إستثمارات المحفظة	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,43	1,30	0,44	-1,08	-0,62	-0,20
السحب	0,84	2,19	0,55	0,07	0,25	0,00
الإهتلاك	-1,27	-0,89	-0,11	-1,15	-0,87	-0,20
قروض قصيرة الأجل وأخطاء و سهو ، صافي	0,69	-0,39	-0,49	1,41	-1,14	-1,19
الرصيد الإجمالي	**36,99**	**3,86**	**15,58**	**20,14**	**12,06**	**0,85**

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

الملحق رقم 07: تقرير صندوق النقد الدولي رقم 49/13 فيفري 2013

Table 15. Algeria: Summary of Central Government Operations, 2008-11 [1/]

	2008	2009	2010	2011 2/
	(Billions of dinars)			
Budget revenue and grants	5,191	3,676	4,393	5,790
Hydrocarbon revenue 3/	4,089	2,413	2,905	3,980
Of which: Stabilization fund	2,288	401	1,319	2,300
Of which: Sonatrach dividends	85	85	85	150
Nonhydrocarbon revenue	1,102	1,263	1,488	1,810
Tax revenue	965	1,147	1,298	1,527
Taxes on income and profits	332	462	562	685
Taxes on goods and services	435	478	515	573
Customs duties	165	170	182	222
Registration and stamps	34	36	40	47
Nontax revenues	137	117	190	283
Fees	114	68	64	79
Bank of Algeria dividends and interests	23	48	121	137
Dividends from Pes	0	1	4	67
Total expenditure	4,191	4,221	4,440	5,853
Current expenditure	2,218	2,275	2,632	3,879
Personnel expenditure	827	880	1,193	1,740
Mudjahidins' pensions	103	131	151	163
Material and supplies	112	113	122	130
Current transfers	1,115	1,114	1,130	1,808
Interest payments	61	37	36	38
Capital expenditure	1,973	1,946	1,808	1,974
Budget balance	999	-545	-47	-63
Nonhydrocarbon primary balance	-3,183	-3,054	-3,089	-4,133
Primary balance 4/	906	-642	-184	-153
Nonhydrocarbon balance	-3,244	-3,092	-3,125	-4,170
Overall balance	844	-679	-220	-190
Financing	-844	679	220	190
Domestic	-822	701	235	208
Bank	-978	46	-439	-520
Nonbank	157	655	674	728
Foreign	-23	-22	-15	-17

للتواصل مع صاحب العمل

Email : omarofr@yahoo.fr

Tel : 07.71.92.07.59